السلسلة الاقتصادية

قانون القيمة والمادية التاريخية

سمير امين

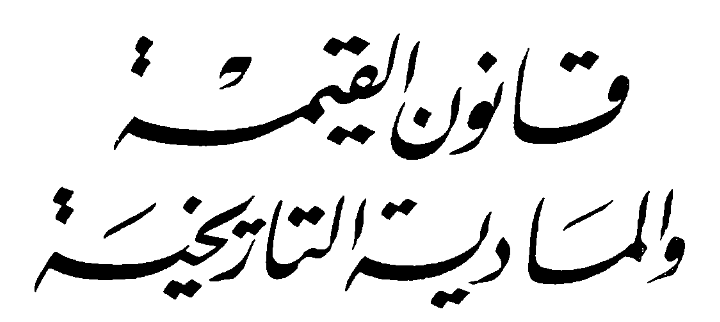
ترجمة: صلاح داغر



قانون القيمة
والمادية التاريخية

الطبعة الاولى ١٩٨١

سمير امين



ترجمة: صلاح داغر



دار الحداثة
للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.
لبنان - بيروت ص.ب ١٤/٥٦٣٦

هدف العرض وسير البراهين

١ ـ يبدو نتاج ماركس ، ظاهرياً ، موزَّعاً بين مؤلفات ذات مظهر اقتصادي (سلسلة من الاعمال التمهيدية المؤدية الى الرأسمال ، بما فيها الكتب II ، III وVI المنشورة بعدوفاته) ومؤلفات ذا ت مظهر سياسي (البيان ثم سلسلة من الكتيبات تعيد رسم التاريخ السياسي للصراعات الطبقية في فرنسا على الاخص) . وتبدو لغة المؤلفات الاقتصادية كأنها لغة الاقتصاد السياسي الكلاسيكي (الريكاردي) ، معاداً النظر فيه ومصحَّحاً. ويبدو ماركس وكأنه يقترح سلسلة من القوانين الاقتصادية التي تتيح معرفة كيفيّة اشتغال الرأسمالية ، وكأنه يعتبر هذه القوانين قوانيناً موضوعية (اي انها تفرض نفسها على المجتمع كما القوى الطبيعية) ، ويمفصل جملة هذه القوانين حول عمود فقري هو قانون القيمة . أما لغة المؤلفات السياسية فتبدو شيئاً آخر . فلم يعد المقصود هنا مباشرة قوانين اقتصادية ، لكن مجابهات بين طبقات اجتماعية ، تنتظم حول اهداف سياسية يتم التعبير عنها بصيغ تطلب تدخُّل ايديولوجيات .

من هذا التجاور الظاهري لنسقين من المقالات غير القابلة للاختزال ظاهرياً ، نتج نمط معينً من العرض للماركسية ، والذي ليس فقط ينوجد عموماً في الموجزات الأولية

وكرّاسات التعميم ولكن تتشرّب به التيارات المهيمنة في حقل الماركسية . ووفقاً لهذا النمط من العرض ، يُفْترض من جهة وجود علم اقتصادي صحيح ، الاقتصاد السياسي الماركسي ، كنقد ومكمِّل للعلم الاقتصادي الريكاردي المعتبر غير كافٍ ، وبتعارض مطلق مع المدَّعاة علماً اقتصادياً أي المدرسة الكلاسيكية ـ المُحْدَثَة كخطاب ايديولوجي بدون قيمة علمية . ومن جهة اخرى يفترض وجود علم للمجتمعات ، المادية التاريخية ، يرتكز على اطروحة جوهرية : بكون صراع الطبقات هو محرِّك التاريخ .

هذان الفصلان من الماركسية هما مفترضان متكاملين . وتنشأ وحدتها من وحدة المنهج المشترك الذي تستلهمانه : الفلسفة المادية الجدلية . والمؤلفات الفلسفية لماركس (الايديولوجية الالمانية بشكل رئيسي) هي ، علاوة على ذلك ، ووفقاً للتسلسل الزمني سابقة على مؤلفاته الاقتصادية والسياسية .

إن تقديم الماركسية من قبل كاوتسكي ثم لينين انطلاقاً من « مصادرها » الثلاثة (الاقتصاد الانكليزي ، الاشتراكية الفرنسية ، والفلسفة الالمانية) هي على الارجح في أصل هذه الطريقة من النظر .

٢ ـ ليس قصدنا هنا دحض هذا العرض واستبداله بآخر لكن فقط البحث حول : كيف تتمفصل في الرأسمالية ، القوانين الاقتصادية والصراعات الطبقية .

إن العنوان الفرعي للرأسمال ـ « نقد الاقتصاد السياسي » ـ لا يعني « نقداً لاقتصاد رديء » ريكاردي من اجل استبداله بآخر « جيد » (ماركسياني) ولكن نقد العلم الاقتصادي المزعوم وفضح طبيعته الحقيقية (مقال البرجوازية عن ممارستها الخاصة) وإذاً نظامه الاساسي العلومي statut épistémologique وفضح حدوده والدعوة الى فهم أن هذا العلم المزعوم الذي يدَّعي نفسه مستقلاً ذاتياً بالنسبة للمادية التاريخية ليس بإمكانه ذلك .

نقاسم هنا وجهة النظر المعبَّر عنها من قبل Benetti ، Berthomieu و Cartelier [1] . نقول : الاقتصاد هو الشكل الظاهري الذي تأخذه المادية التاريخية (صراع الطبقات) في الرأسمالية . المادية التاريخية يسبق وجودها على الصعيد المنطقي . لكن صراع الطبقات في الرأسمالية لا يتمارس في الفراغ وهو يعمل على القاعدة ويكيِّف قوانين ذات مظهر اقتصادي .

سوف نتفحَّص هذا التمفصل اولاً في الرأسمال نفسه اي في نظرية النمط الرأسمالي ومن ثم في واقع النظام الرأسمالي المعاصر ، اي الامبريالية .

٣ ـ إن اطروحتنا هي : ١ ـ إن المادية التاريخية تشكل جوهر الماركسية واذاً ٢ ـ إن القوانين الاقتصادية للرأسمالية تملك نظاماً أساسياً علومياً يجعلها تخضع لقوانين المادية التاريخية . ٣ ـ إن القوانين الاقتصادية تملك ، من جهة اخرى ، نظاماً أساسياً نظرياً في النمط الرأسمالي يختلف عن ذلك الذي تملكه في الانماط ما قبل الرأسمالية وحتى ٤ ـ أنه ، بحصر المعنى ، لا توجد ، قوانين اقتصادية إلا في النمط الرأسمالي وبالتالي فإن « العلم الاقتصادي » ليس علماً عاماً لانماط الانتاج ولكن العلم الخاص بالنمط الرأسمالي[٢] . ٥ ـ إن القوانين الاقتصادية تملك فعلاً وجوداً موضوعياً ، اخيراً ٦ ـ إن هذه القوانين تأتمر ، في الدرجة الاخيرة ، بقانون القيمة .

هكذا ، بالنسبة لنا ، إن صراع الطبقات في الرأسمالية عامة وفي النظام الامبريالي العالمي خاصة يعمل على قاعدة اقتصادية محدَّدة ويقوم بدوره بتعديل هذه القاعدة . إن عدم الاستناد الى المادية الجدلية كمرجع يعني ضمناً أننا نرفض فكرة الفلسفة المسماة فلسفة « الديا ـ مات » «dia-mat» المستنتجة من التجربة الاستخلاصية للطبيعة والمجتمع والتي تتيح صياغة قوانين عامة ومشتركة للطبيعة والمجتمع ،واذاً قوانين عامة للروح الانسانية .

نعتبر المادية الجدلية سلسلة من الصياغات المستنتجة من النظرية ومن الممارسة لصراع الطبقات في الرأسمالية الذي يكون حقله اذاً وبشكل حصري هو حقل المجتمع . إن المادية هي محدَّدة هنا في الدرجة الاخيرة بالقاعدة المادية : تنتج الجدلية عن تفاعل الاضداد داخل الوحدة صراع الطبقات القوانين الاقتصادية .

في النمط الرأسمالي تعبر القاعدة المادية عن نفسها بشكلها الاكثر غنىً اي الاكثر تعقيداً ، شكل القوانين الاقتصادية ، بالتعارض مع الشكل الفقير ، البسيط والشفاف للانماط السابقة . نستطيع أن نستنتج من ذلك : ١ ـ أنه لم يكن ممكناً اكتشاف المادية التاريخية إلا من خلال الصراعات الطبقية للرأسمالية٢ ـ إنها تتيح فهم المجتمعات التي سبقت الرأسمالية ولكن ٣ ـ إن نمط العمل الجدلي داخل الوحدة صراع الطبقات القاعدة المادية يعبِّر عن نفسه في المجتمعات ما قبل الرأسمالية بطريقة خاصة نوعياً مختلفة عن تلك التي يعبِّر بها عن نفسه في الرأسمالية و ٤ ـ إن نمط العمل هذا يتيح فهم طبيعة

الهدف الذي ينبغي أن تلتزمه البروليتاريا من خلال الصراع الطبقي في الرأسمالية : أي إلغاء الطبقات .

٤ ـ إن برهاننا يحتوي على اطروحة رئيسية واخرى فرعية متاخمة تتيح تحديد اهمية الاولى باحكام .

والاطروحة تتقدم بالتالي : إنه في العلاقات الجدلية بين المادية التاريخية (صراع الطبقات) والقاعدة الاقتصادية ، ليس هناك من تعادل بين الاثنين وإنما تفوق في المرتبة للاولى .

هذه الاطروحة تعارض نزعتين ثابتتين تعملان داخل الماركسية وتشكلان ، في رأينا ، انحرافات عنها . الاولى تتمثل بالنزعة الاقتصادية . وفي منظورها أن النظام الاقتصادي يكون محدَّداً بشكل كامل بقوانين موضوعية وهي التي تعمل مع قوة الطبيعة . وصراع الطبقات ، المعترف بوجوده يكون عاجزاً عن تغيير هذه القوانين . وهو يكشف مفاعيلها فحسب . ويفعل اذاً كما « اليد الخفية » التي ترشد التاريخ . هذه الفلسفة تستدعي التكيُّف الاشتراكي ـ الديمقراطي مع الممكن و \ او ، كتكملة ، الانتظار المسيحي messianique « للازمة الكارثية » التي تحدِث ، بالضرورة ، انقلاب العلاقات الرأسمالية .

هذه النزعة تولِّد هي نفسها نقيضها الآني : الإرادية الذاتوية . ويلتغي النظام الاقتصادي في منظور هذه الاخيرة . فصراع الطبقات له القدرة على كل شيء . وذلك يتعلَّق بالارادة السياسية . وبعكس الاقتصادية ، هنا الايديولوجية هي التي تحدِّد القاعدة . وصراع الطبقات ، وفق هذا المنظور ، يتأتىً من ضرب من نظرية الالعاب .

اطروحتنا هي أن صراع الطبقات لا يظهر « التوازن الاقتصادي اللازم » ولكن يحدِّد توازناً ممكناً من بين توازنات اخرى . إن صراع الطبقات الذي يعمل انطلاقاً من قاعدة اقتصادية ، يقوم بدوره بتكييفها . وليس من مجال للتفتيش عن التوازن الذي يتناسب مع الوضع الامثل L'optimum الاقتصادي لأن هذا المفهوم نفسه لا يملك اية صفة علمية . من جهة ثانية لا يتراكب صراع الطبقات مع الاقتصاد كما لو كان الثاني يحسم في شأن طبيعة واهمية قالب الحلوى بينما يحدد الاول النسب في قسمته . في الواقع أن الصراع من اجل القسمة يحدِّد طبيعة ، تكوين وشكل القالب ذاته . صراع الطبقات والقوانين الاقتصادية تحدد معاً توازناً منسوجاً من تناقضات تكوِّن ديناميكية هذا

التوازن . في هذا التحليل للتفاعل الجدلي سوف نبينً أن النظام الاقتصادي هو مسدود بالتراكم اي التوازن في إطار دينامي ، مدرجين ، هكذا ، ثانية نمط عمل modus operandi الطلب .

إن الاقتراحات المصاغة هنا وفق تعابير عامة سوف يجري اثباتها من خلال شروح تتناول المجالات الرئيسية المتعلقة « بالتوازن الاقتصادي » :

أ ـ التراكم في نمط الانتاج الرأسمالي الخالص (الفصل II) .

ب ـ التوازن النقدي ونظرية معدل الفائدة (الفصل III) .

ج ـ اقتسام الناتج الفائض بين الرأسماليين والملاكين العقاريين ونظرية الريع العقاري (الفصل VI) .

د ـ التراكم على المستوى العالمي في النظام الامبريالي والتدريج hiérarchisation لجزاءات قوة العمل . (الفصل V) .

هـ ـ اقتسام الناتج الفائض على المستوى العالمي بين رأسمال الاحتكارات والدول المحيطية ونظرية الريع المنجمي الدولي (الفصل IV) .

سوف يقتصر دفاعنا عن اطروحتنا اذاً على حقل النمط الرأسمالي وحده . وهي لا تُعنى بجدلية المادية التاريخية \ القاعدة الاقتصادية بشكل عام ولا بتلك المتعلقة بالمجتمعات ما قبل الرأسمالية ولا بتلك الخاصة بالانتقال الاشتراكي . من زاوية ما ، يمكن إذاً ، اكمال هذا النص باثنين آخرين :

أ ـ تحليل جدلية الصراعات الطبقية \ القاعدة الاقتصادية في المجتمعات ما قبل الرأسمالية واشكالية العلاقات بين تطور القوى المنتجة وطبيعة علاقات الانتاج في التاريخ ما قبل الرأسمالي (انظر بهذا الصدد : **ماذا يفيد التأمل بصدد المجتمعات ما قبل الرأسمالية**[٣] ؟

ب ـ تحليل هذه الجدلية في الانتقال نحو الاشتراكية على المستوى العالمي والنقاش المتعلّق بالطبيعة المزدوجة والمتناقضة لهذا الانتقال بشكل عام وللتحرر الوطني للدول المهيمن عليها من قبل الامبريالية بشكل خاص . (انظر بهذا الصدد : **هل ما تزال البرجوازية طبقة صاعدة**[٤] ؟) .

في ما يختص بالرأسمالية بحصر المعنى يمكن وصف النظام الاقتصادي تحليلياً إما بتعابير تجريبية انطلاقاً من الفئات الاقتصادية تبعاً للاشكال التي تظهر بها في الواقع

المباشر (اسعار ، ارباح ، اجور ، عرض وطلب الخ . . .) وإما بتعابير تدَّعي ربط هذه الفئات بتلك التي للقيمة . وفي كلتا الحالتين سوف يظهر النظام الاقتصادي كأنّه محدَّد ، بمعنى أنه ليس مطلق شيء ، ناتجاً بشكل اعتباطي عن صراع الطبقات ، لكن إن صراع الطبقات هذا يعمل على قاعدة « قوانين اقتصادية » .

إنه هنا حيث تتدخَّل اطروحتنا الفرعية . سوف نزعم أن التحليل الثاني ، اي خاصة ماركس ، الذي يجعل من قانون القيمة العمود الفقري للنظام الاقتصادي ليس فقط هو ممكن (يمكننا تحويل فئات القيمة الى فئات مباشرة) ولكنه أيضاً متفوِّق . سوف نبينً أن القيمة ، والقيمة وحدها تتيح إحكام تحديد وقياس تطور القوى المنتجة عبر ربط هذا الاخير بالعمل الاجتماعي اللازم ، كقاسم مشترك موضوعي .

وحده قانون القيمة يتيح فهم دينامية النظام : إن كل التحليلات المصاغة بتعابير تستبعده تحكم على نفسها برؤية سكونية او ما وراء سكونية métastatique للتوازن .

لكي لا نثقل برهاننا قمنا بادراج اطروحتنا الفرعية في ملحق في آخر المؤلَّف . لكن يسعنا العثور عليها وقد باتت مضمرة في الفصل الأول .

---

(١)
Carlo Benetti, valeur et repartition Maspero 1975; C. Benetti, C. Berthomieu et J. Cartelier économie classique, économie vulgaire, Maspero, 1975.

(٢) عندما يصف M. Dowidar في :
L'économie politique, une science sociale Maspero 1974 الاقتصاد السياسي بعلم انماط الانتاج ، فإنه يخلط في رأينا بين اقتصاد ومادية تاريخية .

(٣) نص قُدِّم في نقاش حول المجتمعات ما قبل الرأسمالية جرى تنظيمه في جامعة فانسين عام ١٩٧٧ ونشر في : Amin et Frank éd. Anthropos .

(٤) نفس المصدر .

الفصل الأول

النظام الاساسي لقانون القيمة

ماذا يقول قانون القيمة ؟ إن المنتجات عندما تكون على شكل بضائع ، تملك قيمة ، وأن هذه القيمة يمكن قياسها ، وأن مقياسها هو كمية العمل المجرّد اللازم اجتماعياً لانتاجها ، اخيراً إن هذه الكمية هي مجموع كميات العمل المباشر وغير المباشر (المنقول) المسجلة في سياق الانتاج . إن مفهوم البضاعة ووجود قانون القيمة المصاغ بهذا الشكل هما مرتبطان بشكل لا فكاك فيه .

ما الذي لا يقوله قانون القيمة ؟ ١ ـ إن البضائع تُتَبادل وفقاً لقيمتها النسبية . ٢ ـ إن العمل المباشر هو عمل راهن ، بينما العمل غير المباشر هو عمل سابق متبلّر في وسائل الانتاج (الكتابII من الرأسمال يرتكز على واقع ان انتاج وسائل الانتاج وانتاج وسائل الاستهلاك ليسا متعاقبين زمنياً بل متواقتين ، وهذا التواقت الذي يحدد التقسيم الاجتماعي للعمل في مظهره الاكثر جوهرية) . لذلك ، عندما تقدّمنا بحلٍ لمسألة اعادة الانتاج الموسع ، كتبنا أن فائض ـ القيمة المولَّد خلال حقبة ، ينبغي أن يتيح شراء كل انتاج القطاعI خلال هذه الحقبة « بسعر التوازن للحقبة اللاحقة »[1] : ما يهم ، ليس القيمة التي أُنتجت وفقها التجهيزات في الماضي ، لكن قيمتها الاجتماعية ، اي قيمتها الاستبدالية de remplacement .

٢ ـ أن يكون لشيء ما قيمة ، وأن يتم التبادل وفقاً لمعدلها هما طرحان مختلفان . يقول ماركس أنه في النمط الرأسمالي ، تُتبادل البضائع وفقاً لنسب محددة بسعر انتاجها . هل هناك تناقض ؟ او هناك التفاف لا جدوى منه ، عبر القيمة ؟ رأينا أن ليس هناك

لا تناقض ولا التفاف عديم الجدوى .

تبين التجربة اليومية أنه اذا تركنا ريشة وكُرَيّة رصاصية ، تسقطان من نفس الارتفاع ، فإنهما لا تضعان الوقت ذاته للوصل الى الأرض . والفيزياء* العلمية تعلمنا أن الاجسام تسقط عمودياً في الفراغ بنفس السرعة ، بسبب الجاذبية الأرضية . وسقوط الاجسام المُدْرَك تجريبياً هو المحصلة لجملة من القوانين : الجاذبية الأرضية ، مقاومة الهواء المتناسبة مع مساحة الاجسام ، اتجاه وقوة الهواء التي تحدد مسار السقطة هذه القوانين تعمل على مستويات مختلفة ، والاول بينها على مستوى اكثر جوهرية ، لكن اكثر صعوبة في الاكتشاف لأنه يظهر بشكل اقل مباشرة .

وبنفس الطريقة تنشأ اسعار الانتاج من تحقق قانون القيمة من جهة وقانون تزاحم الرساميل من جهة ثانية . إن التحديد الاول ، وهو الاكثر جوهرية ، يؤدي الى التبادل وفقاً لنسبة القيم في نمط رأسمالي مختزل الى الحقيقة الوحيدة لسيطرة البضاعة[3] : النمط البضاعي البسيط . هذا النمط ليس له وجود في التاريخ اكثر من وجود الفراغ في الطبيعة الأرضية . والنمط الرأسمالي الذي لا يمكن اختزاله يتميَّز ، خلا هيمنة البضاعة ، بالتجزئة للرأسمال وتزاحم الرساميل (والرأسماليين) . والحقيقة المرئية ، اسعار الانتاج ، تنتج عن التراكب لهذين القانونين اللذين يقعان على مستويات مختلفة .

لنتابع المماثلة . إن السعر الفعلي الملموس ينتج عن التراكب بين ، نسب اسعار الانتاج من جهة ، والشروط النوعية الخاصة للمزاحمة ، المذرَّرة أو المحتكرة ، وكامل ظروفها ، من جهة ثانية : وهذا هو دور تيارات الهواء في سقطة الجسم .

نقول إن اسعار الانتاج تنتج عن تراكب قانونين . هذا التراكب ، هل يمكن التعبير عنه في صيغة محدَّدة كمياً تحويلية ؟ يقوم ماركس بذلك ، في الكتاب III وبطريقته المعهودة بواسطة شروح مرقمة لحالات ممكنة شتّى . وهو لا يقترح مقاربات approximations متعاقبة ويكتفي بالمقاربة الأولى : إن الرأسمال الثابت يبقى قياسه قائماً على أساس القيمة وليس على اساس السعر . نستطيع دون صعوبة حل مسألة الاستحالة* بطريقة لبقة ، وبدون بحث متردد وذلك من خلال منظومة معادلات معيّنة équations simultanées . هل هي جائزة هذه العملية ؟ بالتأكيد . البعض ، رغم ذلك ، يعتقدون العكس لأن القيم والاسعار ، بالنسبة لهم ، يتعذَّر اختزال الواحدة منها الى الأخرى[2] . في هذه الحالة ، تكون العملية التي قام بها

ماركس ، نفسها غير جائزة ، ويكون الكتاب III غلطة ، خطأً من ماركس غير ماركسي ، وضحية للاقتصادية الريكاردية . في الحقيقة ، أن القيمة يمكن قياسها وأن نسب الأسعار تتماثل مع نسب القيم .

إن القيمة ليست فئة في سياق الانتاج بينما تتعلق الاسعار بسياق التداول Circulation . والقيمة والسعر هما الواحدة كما الاخر ، فئتان في السياق الاجمالي . والواقع أن القيمة لا تتحقق واذاً لا توجد ، إلا من خلال التبادل. إنه ضمن هذا السياق الاجمالي حيث يتحوَّل العمل الملموس الى عمل مجرَّد ، والعمل المعقَّد الى عمل بسيط . وبطريقة اكثر شمولاً ، إن الموقف الذي يربط القيمة بسياق الانتاج وحده هو مبرِّر للماركسية الغربو ـ مركزية Occidentalo- Centrique يتيح اسقاط مسألة الامبريالية .

إن الشرط الوحيد الذي تضعه الاستحالة هو امكانية اختزال العمل المأجور الملموس الى كمية عمل مجرَّد . والادعاء بأن ذلك غير ممكن يعني ، من جهة ، ادانة ماركس الذي يقوم به في الكتاب I ، والامتناع ، من جهة ثانية ، عن رؤية أن الاتجاه الفعلي للرأسمالية ، باخضاعها العمل للآلة وبالعمل على نزع كفاءته بشكل كثيف ، هو فعلاً ، اختزال للاعمال الملموسة الى عمل مجرَّد ، كما بيَّنَ ذلك Harry Braverman [٣] .

سوف يُقال أن هناك نزعة معاكسة تظهر ، وبشكل مواقت لهذه الأخيرة : خلق مستمر لأشكال جديدة من العمل الملموس ، زيادة كفاءة قسم من العمل بشكل اكثر فأكثر ارتفاعاً (العمل المتعلق بتكوين الافكار deconception وبالتنظيم ، العمل في مجالات البحث ، الخ . . .) ، التحول الى وضع أُجراء ، بشكل متنامي ، للشغيلة الذين هم في مواقع بين العمل المستغل والعمل الإشرافي ، التمييز بين الاجور الذي يجري تجديده باستمرار ، الخ . . . بالطبع إن الفوارق بين الاجور الفعلية لا يمكن تفسيرها بقوانين اقتصادية كالعرض والطلب ، كلفة التأهيل او الانتاجية الغير متساوية ، التي ليست سوى تبريرات ايديولوجية ، كما سوف نرى .

الحقيقة هي أن هذه الظاهرات المعاكسة للنزعة الاساسية تنتج عن صراع الطبقات ، وبفرادة ، عن مبادرات الرأسمال في هذا الصراع ، الرأسمال الذي عبر تنظيمه للتعليم على أساس من اللاتكافؤ ، ينظِّم النُّدْرَة وعلى هذه القاعدة يقسم الشغيلة . إن هيمنة ايديولوجية الرأسمالية تملأ هنا وظائف أساسية . ولا نستطيع فهم

« القوانين الاقتصادية » للرأسمالية ، إلا بالخروج من حقل الصعيد الاقتصادي من اجل معانقة الحقل الاجمالي للمادية التاريخية .

٣ ـ إن مسألة الاستحالة قد جرى تعتيمها بسبب أن المؤلفين الأُول الذين حاولوا متابعة العملية التي شرع بها في الكتاب II ارادوا ايضاً حل مشكلة أُقيم البرهان بيُسرْ على كونها غير قابلة للحل : تحويل القيم الى اسعار مع الإبقاء على التساوي بين معدل الربح ومعدل فائض القيمة[٤] .

وإذا تخلَّينا عن هذا الشرط ، فلا تعود هناك اية صعوبة في تحويل القيم الى اسعار . هل هو مربك واقع إن معدل الربح هو بالضرورة مختلف عن معدل فائض القيمة ؟ على العكس ، من الطبيعي أن تكون هذه المعادلات مختلفة : هذه النتيجة لعملية الاستحالة هي ، تدقيقاً ، اكتشاف اساسي للماركسية[٥] .

في أنماط الاستغلال الشفافة يظهر معدل الاستغلال بشكل فوري : فالقن يعمل ثلاثة أيام على ارضه وثلاثة أيام على ارض سيده . فلا هو اعمى ولا سيده ، عن هذه البديهية . إنما نمط الاستغلال الرأسمالي فهو غير شفاف : فمن جهة ، يبيع البروليتاري قوة عمله لكن يبدو وكأنه يبيع عمله : يُجْزَى للساعات الثماني التي يقدمها لا للساعات الاربع من العمل اللازم . من جهة اخرى يحقق البرجوازي ربحاً يتناسب مع الرأسمال الذي يشرف عليه لا العمل الذي يستغلِه : فالرأسمال بالنسبة له هو ، بداهة ، منتج .

إن نموذج سرافا Sraffa يتيح حتى الذهاب الى ابعد من ذلك ظاهرياً : باستبادل الاجور بمعادلها (السلع المستهلَكة من قبل الأجراء) ، يختفي العمل من منظومة معادلات الانتاج . ولا تعود البضائع منتَجة إلا بواسطة بضائع بدون تدخُّل العمل (الذي يبقى تحتياً) . ويُنْسَب فائض القيمة بكامله الى الرأسمال الذي بات عامل الانتاج الاوحد ! أو انه يجري ايضاً اخفاء العناصر المادية الداخلة في الانتاج inputs باستبدالها بمعادلها من العمل السابق . فيصبح لدينا بالتالي منظومة حيث لا يعود يظهر سوى عامل واحد ، العمل ، لكن مؤرَّخاً . ونقع ثانية في عامل « الوقت المنتج » كما فهمه بوهم باورك[٦] .

لقد عزَوْنا اهمية جوهرية لهذا الاختلاف بين شفافية الاستغلال ما قبل الرأسمالي وعدم شفافية ابتزاز فائض العمل الرأسمالي واسَّسْنا على هذا التمييز سلسلة من الطروحات التي تصف بوجه خاص :

١ ـ المحتويات المختلفة للايديولوجية ما قبل الرأسمالية (استلاب في الطبيعة) وايديولوجية الرأسمالية (استلاب بضاعي) .

٢ ـ العلاقات المختلفة بين القاعدة والبنية الفوقية : هيمنة الصعيد الايديولوجي في كل الانماط ما قبل الرأسمالية ، وبالعكس ، الهمينة المباشرة للقاعدة الاقتصادية في النمط الرأسمالي . لهذا ارجعنا السبب في ظهور « قوانين اقتصادية » وبالتالي ظهور « علم اقتصادي » ، الى النمط الرأسمالي[٧] .

إن علم الاقتصاد البرجوازي (الاقتصاد الكلاسيكي المحدث اي المبتذل) يتوخّى ادراك هذه القوانين مباشرة ، انطلاقاً من البديهيات الفورية . وبالتالي يأخذ الرأسمال وفقاً لما يبدو أنه يمثّل بالنسبة للرأسمالي أي عاملاً من الانتاج ، منتجاً بذاته ، ويأخذ العمل كعامل انتاجي آخر . هذا « العلم » لا يصمد امام معايير المنطق الصوري . فالاجر يتحدد بانتاجية العمل وهذه الاخيرة يجري قياسها على اسس تستتبع الاجر : حشوية بلا قيد . اما بالنسبة للرأسمال فهو ليس كمية مادية physique متجانسة وتجميع agrégation الرساميل يمر عبر القيمة التي تفترض ما يراد إقامة البرهان عليه :[٨] وجود وارتفاع الربح : وهو برهان دائري ثان[٩] . أما الملجأ الاخير فهو : إن الربح يمثّل ثمن الوقت لكون الرأسمال سابقاً على الانتاج . هنا ايضاً جرى تبيان أن الرأسمال ليس منتجاً على صعيد القيمة إلا إذا كان معدل جزاء الوقت في درجة تسمح بذلك . إن الاقتصاد المبتذل ، بتجاهله للتقسيم الاجتماعي للعمل وباستبداله ذلك بانتاجات متعاقبة زمنياً قصر نفسه على تأدية حركة دائرية[١٠] .

إن الاقتصاد السياسي البرجوازي الجدّي ، اي خاصة ريكاردو ، وضع نفسه في هذه الوجهة . لماذا لا يجري الاكتفاء باكمال هذا العرض ؟ ألا يكفي نموذج سرافا ، الذي يحدد بشكل مباشر سعر انتاج كل ناتج ، كحاصل جمع قيمة العناصر الداخلة inputs التي تم استهلاكها مع الاجر الموزّع وربح يتناسب مع الرأسمال المقدّم ، والذي يعبّر عن الترابط بين كل الاسعار النسبية ؟ وخلاصته ـ بأن الأجر الحقيقي ومعدل الربح يتناسبان عكسياً في ما بينهما عندما يجري قياسهما وفق معيار معين ، أليست كافية ؟

نستطيع الاكتفاء بالرد ، بأن فهم الرأسمالية ليس هو فقط فهم قوانينها الاقتصادية ، لكن ايضاً فهم التمفصل بين هذه القوانين والشروط العامة لاعادة انتاجها الاجتماعية ، اي اشتغال صعيدها الايديولوجي في علاقاتها مع قاعدتها . إلا أن قانون القيمة يحتل

موقعاً اساسياً يتيح ادراك هذه الحقيقة في كل الغنى الذي لكلّيتها . إن الذين يقومون بعملية الاختزال التي نشجبها ، ينتهون دائماً الى عدم تخيُّل الاشتراكية إلا على صورة « رأسمالية بدون رأسماليين »[١١] .

لكن هذا البرهان ، على كونه صلباً ، ليس الوحيد . إن النموذج الريكاردي ليس ، في افضل الحالات ، جديراً إلا بوصف التوازن السكوني . ولا يملك أية قدرة تفسيرية لدينامية النظام . والحقيقة أن الاجر الفعلي ومعدل الربح الذي يفترضه ليسا متناسبين عكساً إلا ضمن شروط معينة ، لأن العلاقة التي تربطهما تتعلق بدورها بمعيار القياس الذي جرى اختياره .

في نموذج سرافا ، النظام الانتاجي هو معطى (كميات كل بضاعة1 ،2 ، . . . . i ، . . . n ـ التقنيات من اجل انتاجها ، بما فيها العناصر الداخلة من العمل المباشر) ، ايضاً الأجر الفعلي (كمية السلع المختلفة التي يتيح الاجر بالساعة شراءها) مذ ذاك تتحدد الاسعار النسبية ومعدل الربح في وضع توازن سكوني .

والواقع انه في نظام اقتصادي مختزل الى وجود بضاعتين(1) و(2) حيث سعر الوحدة من البضاعة الاولىP_1 وسعر الوحدة من البضاعة الثانيةP_2 وحيث يتم استبدال الأجرW بالسلع التي تشكل مقابله ، يكون لدينا :

$$(a_{11}P_1 + a_{12}P_2)(1 + r) = P_1$$
$$(a_{21}P_1 + a_{22}P_2)(1 + r) = P_2$$

هذه المنظومة هي محدَّدة تماماً . ويعطي حلها السعر النسبيP_2 / P_1 والمعدَّلr (معدَّل الربح ـ م ـ) .

غير أنه ، وفقاً للمعيار الذي نعطاه لقياس الناتج والمداخيل التي يتشكل منها ، يكون الاجرw ومعدل الربحr في علاقة في ما بينهما هذه العلاقة التي ليست بالضرورة تناقصية ووحيدة التغيُّر[في الاتجاه]monotone . وهما لا يكونان كذلك إلا اذا اخترنا معياراً خاصاً ، الناتج الصافي .

لكن ، في هذه الحالة ، هذا المعيار الذي ، في نظام انتاجي معطي ، يعطي صلة (r,w) خطيَّة ، لا يعود ولنفس النظام ومأخوذاً في مرحلة لاحقة من تطور القوى

المنتجة ، يعطي هذه الصلة . ولا نستطيع فهم الدينامية التي تتيح المرور من نظام الى آخر .

واذا استعدنا المماثلة مع الفيزياء : فإن كل نموذج سرافي يصف حالة ملموسة بنفس الطريقة التي لنموذج يقعّد formaliser النتائج الفورية لمراقبة عددn من الاجسام تسقط في محيط هوائي معينٍ . ولا يمكننا استخلاص اي قانون عام مثير للاهتمام من تأمل ألف نموذج سرافي . يمكننا ، فقط ، الخروج بخلاصة ركيكة : إن الاجر والربح هما على العموم في علاقة عكسية ـ لكن ليس دائماً . . .

هذه الملاحظة تظهر جيداً وجود نوع من التواصل بين الاقتصاد الكلاسيكي الريكاردي العلمي وبين الانحطاط الكلاسيكي ـ المحدث . ولم يكن بوسع ماركس الابقاء على ريكاردو ، مع احتمال تصحيحه في نقاط معينة . فما كان بامكانه أن يفعل شيئاً افضل من تبيان حدود « العلم الاقتصادي » ، من اجل الدعوة الى طرح المسائل بشكل آخر ، وفي لغة اخرى واستبدال مسائل الحقل الاقتصادي بمسائل اخرى ، تتبع لحقل آخر ، اكثر اتساعاً ، حقل المادية التاريخية . في هذا يكمن معنى العنوان الفرعي للرأسمال : « نقد الاقتصاد السياسي » .

٥ ـ لا يمكن اختزال المسألة الاقتصادية الى مسألة التحديد للاسعار النسبية . والحال أن التحليل الريكاردي يتيح الاجابة فقط على هذه المسألة : انه في نظام في وضع توازن تتحدد الاسعار النسبية بعملية اقتسام الدخل ، هذا الاقتسام الذي يتحدد اما بالاجر الفعلي واما بمعدل ربح اخفض من المعدل القصوي r الذي يتم الحصول عليه عندما يكون الاجر مساوياً لصفر .

إن المسألة الاقتصادية تتطلب أن نتمكّن من الاجابة على اسئلة أخرى واكثر اهمية من بعيد : كيف يعمل نمو القوى المنتجة ؟ تحت تأثير أية قوانين ؟ ما هي طبيعته بالتحديد ؟ كيف يمكن قياس اهميته ؟ الخ . . .

على هذا الصعيد تثبت نظرية القيمة تفوقاً لا جدال فيه . وهي وحدها تسمح بالمقارنة موضوعياً ، وعلى قاعدة الزمن ، بين الانظمة الانتاجية ، من خلال ربط مقدار Grandeur الناتج وعناصره بكمية العمل اللازم اجتماعياً ، اي بمعيار مستقل عن التوزيع repartition .

أيضاً ، في كل مرة نريد فيها تحليل مسألة التراكم بشكل جدي ، اي تقدم القوى

المنتجة ، ودينامية النمو الرأسمالي ، أما في مظهرها العام ، العلاقة بين قيمة قوة العمل والتراكم في النمط الرأسمالي الخالص ، وأما في احد وجوهها الخاصة (مثلاً ، العلاقة بين ارتفاع الريع والتراكم ، او ايضاً التوزيع الدولي للقيمة بالارتباط مع التراكم على المستوى العالمي) ، يجب اعتماد القيمة كأساس للبرهان . إن كل نموذج تراكم محدَّد وفق اسس تجريبية تعتمد الاسعار ، الارباح الخ . . . ، لا يشكل في احسن الاحوال إلا نموذجاً مصغَّراً لتوازن جزئي ، يفيد عند اللزوم في التحليل القصير الأجل للسياسة الاقتصادية البرجوازية وسلوك الشركات . وهو لا يتيح النظر بوضوح في الاتجاهات العميقة الطويلة الأجل لمفاعيل التراكم .

لذلك اكتفينا في الفصل اللاحق بنموذجنا للتراكم على أساس القيم ، وباعتماد ثوابت paramètres تصف تقدُّم القوى المنتجة بمعايير الاقتصاد في وقت العمل الاجتماعي . إنه للسبب ذاته سوف يرتكز تحليلنا لنظام التراكم الامبريالي على براهين تعتمد القيم كأساس .

---

(١) التبادل اللامتكافيء وقانون القيمة ، Anthropos ص ١٠١ (بالفرنسية) .

(٢) C. Benetti ، على سبيل المثال ، في المؤلف المذكور . هذا ايضاً موقف A. Emmanuel (l'homme et la société N°18) .

(٣) Le travail dans le capitalisme des monopoles Maspero 1976 .

(٤) يوجد عرض رديء الصياغة لهذا النقاش في :

l'échange inégal et la loi de la valeur p. 72-75.

انظر ايضاً :

le développement inégal Minuit 1974. p: 49-52.

(٥)

le developpement inégal p. 49-52; l'échange inégal et la loi de la valeur p. 72-75; l'impérialisme et le developpment inégal Minuit 1976 p: 54-55.

(٦) انظر نقدنا في التطور اللامتكافيء (ص ١٩٦ - ١٩٩ . الطبعة الفرنسية) . وهو نقد يقع عليه ثانية في Cartelier Surproduit et Repartition Maspero 1976-p. 200-202 .

(٧) le developpement inégal p. 19-20 .

(٨) إن نقدنا للاقتصاد الكلاسيكي المحدث وبراهينه الدائرية المتعلقة بانتاجية العوامل تعود الى عام ١٩٥٧ . وهناك نقد مشابه ، خصوصاً لـ « مسلّمة العملة numéraire » من قبل :

Jacques Fradin: Les fondements logiques de la théorié néo-classique de l'échange Maspero 1976.

(٩) هناك برهان لافت للنظر في Benetti المذكور سابقاً بصدد مأزق الاقتصاد الكلاسيكي المحدث .

(١٠) التطور اللامتكافىء ص ١٩٦ وما بعدها (الطبعة الفرنسية) .

(١) نفس المصدر ، ص ٤٩ ـ ٦٠ .

الفصل الثاني

الاقتصاد السياسي والمادية التاريخية : التراكم وصراع الطبقات

إن ماركس ، بعد أن كرَّس كل الكتاب I للبحث في اسس قانون القيمة ، اهتم في الكتاب II بما يمكن أن يتراءى انه برهنة « اقتصادية » خالصة . فهو حاول في الواقع أن يبرهن أن التراكم في نظام رأسمالي « صاف » . هو ممكن ، وأن يحدِّد الشروط التقنية للتوازن في إطار ديناميكي .

في امثلته الشروحية ، يتميَّز النظام بعدد معينً من المقادير والنسب ، تتبع كلها وبشكل دقيق لحقل الصعيد الاقتصادي . هذه المقادير والنسب هي : ١ ـ النسب التي تتوزَّع بها قوة العمل ووسائل الانتاج بين القطاعين اللَّذين يحدِّدان التقسيم الاجتماعي للعمل في أساسه الرئيسي ، متيحة في انٍ واحد ، انتاج وسائل انتاج ووسائل استهلاك . ٢ ـ النسب التي تتَّصف بها كثافة تشغيل وسائل الانتاج في كل قطاع من قبل العمل المباشر ، كمقياس لدرجة نمو القوى المنتجة . ٣ ـ التطور من مرحلة الى اخرى لهذه النسب الاخيرة الذي يقيس ، وتيرة واتجاه تقدُّم القوى المنتجة . ٤ ـ معدل استغلال العمل (معدَّل فائض القيمة) .

يقترح ماركس سلسلة من الامثلة حيث المقادير كلها موضوعة على أساس القيمة وهو مصيب بالتصرُّف على هذا النحو . لكن الشيء الذي استنتجه من هذه الامثلة ـ اي الشروط الاقتصادية لاعادة الانتاج الموسعة ـ يمكن الى درجة معينة استنتاجه بالطريقة ذاتها من نموذج موضوع مباشرة على أساس اسعار الانتاج ، حيث يكون الربح متناسباً

مع الرأسمال الذي يتم الاشراف عليه وليس مع العمل المستغَل . في هذا الإطار الدقيق والمحدود ، يتعادل البرهانان ، كونهما الواحد كما الآخر « اقتصاديّين » .

هكذا إذاً ، لا شيء يمنع من صياغة الشروط الاقتصادية العامة لاعادة الانتاج الموسَّعة مباشرة ـ بمعايير القيمة او السعر ـ عن طريق صياغة منظومة معادلات خطيَّة ، حيث المقادير المختلفة المتغيرَّة المخصَّصة لكل قطاع ، والمحدَّدة بشكل صحيح بالارتباط مع ثوابت توزيع قطاعي وتطور من مرحلة الى اخرى ، ترتبط في ما بينها من خلال التساوي بمعيار القيمة ومن مرحلة الى اخرى ، بين العرض والطلب ، على التوالي ، لوسائل الاستهلاك ووسائل الانتاج .

٢ ـ هذا ما فعلناه ـ بمعايير القيمة ، بتحديد ثابتتين paramètres ، بالاحرف اليونانية لمدا λ وغما γ ، لقياس تقدُّم القوى المنتجة في كل قطاع ومن مرحلة الى اخرى ، ومن ثم بتمييز هذا التقدُّم من خلال زيادة الكمية المادية للقيم الاستعمالية المنتَجة بواسطة كمية عمل متناقِصة . والتوازن في إطار دينامي يُعبَّر عنه بشرط مزدوج : إن وسائل الاستهلاك المنتجة خلال مرحلة يجب أن يمتصها الطلب خلال هذه المرحلة (الطلب معبَّراً عنه بكميات مادية او بمعايير القيمة) ، بينما يجب أن تتجاوز وسائل الانتاج المنتَجة في غضون مرحلة ، كمياً متطلَّبات اعادة الانتاج البسيطة وأن يتم امتصاصها في المرحلة اللاحقة ، فيما ينبغي أن تُدفع المداخيل المولَّدة خلال مرحلة والتي لم تُخصَّص للاستهلاك ، بمعيار القيمة لشراء وسائل يتم تركيزها من اجل المرحلة اللاحقة .

في **التبادل اللامتكافىء وقانون القيمة** ، كنا اذاً قد بلورنا نموذج اعادة انتاج موسَّعة (مع تقدم لقوى الانتاج) محدَّد بالشكل الاكثر بساطة ، كما يلي :

مرحلة ١ :

القطاع I : انتاج سلع انتاجية

$$1e + ah = pe$$

(اقرأ : a ساعات عمل مباشر تعمل بواسطة وحدة من التجهيزات والمواد الاولية ،

تنتج P وحدات تجهيزية) .

القطاع II : انتاج سلع استهلاكية

$$1e + bh = qc$$

(اقرأ : b ساعات عمل مباشر تعمل بواسطة وحدة من التجهيزات والمواد الاولية ، تنتج q وحدات استهلاكية) .

مرحلة ٢ :

إن تقدُّم القوى المنتجة يتحدَّد باستطاعة تشغيل نفس كمية العمل المباشر (a و b) لكتلة اكبر من التجهيزات والمواد الاولية وانتاج كتلة أكبر من السلع التجهيزية والاستهلاكية بهذه الوسائل . اي ايضاً ، عندما تقيس λ و γ تقدُّم انتاجية العمل (مع λ و $\gamma < 1$) :

$$1e + a\lambda h = pe$$
$$1e + b\gamma h = qc$$

في هذا الإطار الشكلي العام جداً ، كنا قد وضعنا مجموعة الطروحات التالية :

١ ـ إن توازناً في إطار دينامي هو ممكن بشرط وحيد : أن تكون قوة العمل (a+ b) موزعة بين القطاعين وفق افتراضات ملائمة .

٢ ـ إن وتيرة التراكم (التي يجري قياسها بالاستناد الى نمو الانتاج التجهيزي) تحكم الاستخدام (خلاصة عكسيَّة لتلك التي تشكِّل فرضية الاقتصاد الاتفاقي Conventionnel) .

٣ ـ إن التوازن في إطار دينامي يفترض أن السلع الاستهلاكية المنتجة خلال مرحلة يتم شراؤها خلال المرحلة ذاتها (« بالاسعار » ـ القيم او اسعار الانتاج ـ التي انتجت هذه السلع وفقها خلال المرحلة المعنيَّة) . وأن السلع الانتاجية المنتَجَة خلال مرحلة يتم شراؤها في بداية الحقبة اللاحقة واحتسابها على اساس اسعار الانتاج لهذه المرحلة الثانية (انخفاض قيمة الرأسمال) . وكون فائض القيمة المولَّد خلال مرحلة لا يمكن تحقيقه إلا خلال الحقبة التي تتبع ، فإن التوازن في إطار دينامي يتطلَّب ادارة مركَّزة وصحيحة

للاعتماد .

٤ ـ إذا تم اختزال الاقتصاد بكامله الى هذين القطاعين ، فإن التوازن في إطار دينامي يتطلّب نمواً للأجر يجري تحديده وفق نسبة تكون مركّباً من λ و γ . وتتطور معدلات فائض القيمة والتركيبات العضوية وفقاً لـ λ و γ . ويكون معدل الربح على العموم مستقراً .

٥ ـ إذا لم تتابع الاسعار الفعلية ارتقاءها الضروري ، فإن التوازن لا يكون ممكناً إلا إذا نما وبشكل موازٍ قطاع استهلاكي ثالث غير منتج لفائض القيمة .

من هذا المخطّط العام لاعادة الانتاج الموسعة استنتجنا اذاً خلاصة اولى : إن التوازن في إطار دينامي يتطلب وجود **نظام تسليف** يضع بتصرُّف الرأسماليين دخلاً سوف يحقّقونه خلال المرحلة اللاحقة[٢] . هذا البرهان يضع النظام الاساسي لنظرية النقد الماركسية ويعطي محتوى دقيقاً للأطروحة الماركسية (المضادة للنظرية الكمية quantitativiste) بأن العرض النقدي يتكيَّف مع طلبه (مع الحاجة الاجتماعية) بربط هذه الحاجة الاجتماعية بشروط التراكم . إن اهمية هذه الاطروحة تفوت بالطبع كل الذين لا يجرؤون ، في مجال النظرية ، على متابعة نتاج ماركس ، ويفضّلون الاكتفاء بشرحه[٣] . بالاضافة الى ذلك ، يشكل هذا الادماج الدقيق للاعتماد في نظرية التراكم الجواب **الوحيد** على « مسألة المنافذ » التي طرحتها روزا لوكسمبورغ[٤] .

بعد توضيح ذلك ، تسمح التخطيطة المعمّمة لاعادة الانتاج الموسّعة باستخراج الشروط الاقتصادية للتوازن في إطار دينامي . هذه الشروط هي تلك التي نستطيع ايضاً استخراجها من شروحات الكتاب II . إن الطريقة الرياضية هي اكثر اناقة واكثر سرعة ، لكنها ليست اكثر غنىً .

إن البرهان يفترض وجود قاعدة انطلاق (مرحلة I) محدَّدة ، اي : ١) تقنيات انتاجية معطاة تشتمل على انتاجيات معروفة ، يتم قياسها على أساس القيم الاستعمالية التي تنتجها كمية من العمل الاجتماعي . ٢) توزيع اجتماعي معينٌ للعمل ، من خلال توزيع كمّي معينٌ للقوى المنتجة بين القطاعين . ٣) معدل معينٌ لفائض القيمة . ٤) مستوى محدَّد للاجر الفعلي ينتج عن التراكب بين ١) و٣) . و ٥) تقدم لانتاجية العمل في كل قطاع ، لمدا وغماً ، يصف التغييرات في تقنيات الانتاج من المرحلة ١ الى المرحلة ٢ . كل هذه الشروط كونها محدَّدة من خلال ربطها بالقيمة ، هي « موضوعية » .

نبرهن عندئذ أن توازن العرض والطلب ابتداء من المرحلة ٢ ليس ممكناً إلا إذا ثبت معدل فائض القيمة (وبالتالي الاجر الحقيقي ايضاً) على مستوى معين مرتبط بـ لمدا وغما وبالثوابت التي يتصف بها وضع الانطلاق .

إن مخطَّط اعادة الانتاج الموسعة يبدو اذاً كأنه يظهر وجود قوانين اقتصادية محدَّدة وهي التي ككل قانون ، تملك وجوداً موضوعياً ، اي انها تفرض نفسها ، طوعاً او قسراً ، على الجميع .

في الواقع ، إذا قبلنا بإطار هذه البرهنة ، ماذا يجري لو ثبت معدل فائض القيمة (والاجر الحقيقي) على مستوى غير المستوى « الضروري » من اجل التوازن ؟ اذا كان الاجر الحقيقي قوياً بافراط ، فإن اعادة الانتاج خلال المرحلة ٢ لن يمكن توسيعها ، ينبغي على العكس تقليصها بحيث يتضاءل انتاج وسائل الانتاج من مرحلة الى اخرى الى اللحظة التي ينبغي فيها للانتاج الاجتماعي أن يتوقف . واذا كان الاجر الحقيقي مفرطاً في الضعف فإنه لا يمكن امتصاص الانتاج خلال المرحلة اللاحقة مما يسبب ازمة فائض انتاج وتوقُّفاً في الاستثمارات بسبب هبوط معدل الربح الذي يستبق صعوبات التحقُّق . إن الحالة الأولى تنفع كحجة للذين يجعلون من علم الاقتصاد علماً لتنظيم الانتاج صالحاً ايضاً لإدارة مجتمع اشتراكي ويبرِّر اختزالهم للاشتراكية الى رأسمالية بدون رأسماليين . والحالة الثانية تتوافق مع « ميدان الفروسية » العبثي خاصة طوغان بارانوفسكي* .

بالنتيجة ، إن اهمية الكتاب II ، بالشكل الذي هو عليه ، هي أساسية . لأنه يبينٌ أن اعادة الانتاج الاجتماعية ، في النمط الرأسمالي ، تظهر بالدرجة الأولى كاعادة انتاج **اقتصادية** . بينما في الانماط ما قبل الرأسمالية ، حيث الاستغلال شفاف ، تستتبع اعادة الانتاج التدخل المباشر للمستوى البنيوي ـ الفوقي . مما ليس شأنه ها هنا . ينبغي التأكيد على هذا الاختلاف النوعي .

٣ ـ ما الذي يحدث لو استبدلنا هذا التحليل الذي سيق في إطار يستوحي بدقة الكتاب الثاني من الرأسمال ، بتحليل يرتكز مباشرة على الاسعار عن طريق استعمال نموذج من نمط سرافي ؟

إن الاختلاف بين كلتي الطريقتين يقع على صعيدين ينبغي فصلها بعناية :

أ ـ استبدال القيم بالاسعار و ب ـ اعتماد نظام انتاجي مؤلف من عدد n من الفروع

تحل مكان القطاعين المتخصصين بانتاج سلع تجهيزية وسلع استهلاكية

أ ـ مخطط سرافا :

لنفترض انتاجين(1) و(2) يتكون كلاهما في نفس الوقت من سلع انتاجية وسلع استهلاكية ، aij معاملات العناصر الداخلة cœfficients dinputs اللازمة لانتاجهما ، P_1 و P_2 سعر الوحدة من كل منهما w اجر وحدة العمل (نضرب كميات العمل بالمعاملين a_{01} و a_{02}) و r معدل الربح . فيصير معنا :

$$(a_{11}p_1 + a_{12}p_2 + a_{01}w)(1 + r) = p_1$$
$$(a_{21}p_1 + a_{22}p_2 + a_{02}w)(1 + r) = p_2$$

تتناسب مع هذه المنظومة ، المنظومة التالية المعبَّر عنها بالقيم :

$$a_{11}v_1 + a_{12}v_2 + a_{01} = v_1$$
$$a_{21}v_1 + a_{22}v_2 + a_{02} = v_2$$

لنذكِّر بأن هذين الناتجين(1) و(2) كونهما ليسا مُعَدَّين بحكم طبيعتهما الواحد للتجهيز والآخر للاستهلاك ، فإن المنظومة لا تصف توازناً في العرض \ الطلب لكل قطاع . إن شروط هذا التوازن ، المفتَرض متحققاً ، هي خارج النموذج .

نعرِّف ثابتتي تحسين paramètres d'amélioration للانتاجة π_1 و π_2 خاصتين بكلٍ من الفرعين(1) و(2) . ولنفترض من اجل التبسيط أن للفرعين ثابتة تحسين للانتاجية واحدة تساوي π .

لنفترض اذاً أن المنظومة المعبَّر عنها بالقيمة ، بالنسبة للمرحلة ١ هي التالية :

$$0\cdot2v_1 + 0\cdot4v_2 + 0\cdot4 = v_1$$
$$0\cdot5v_1 + 0\cdot1v_2 + 0\cdot6 = v_2$$

(مما يعطي : $v_1 = 1,15$ و $v_2 = 1,30$)

وفي فرضية أن نفس كمية العمل المباشر تصبح قادرة على تشغيل ضعفي التجهيزات والمواد الاولية (ولاجل التبسيط ، بنفس النسب aij) وذلك لاعطاء مرتين اكثر من المنتجات النهائية (اي اذا كانت π =0,5) ، يصير معنا بالنسبة للمرحلة ٢ :

$$0{\cdot}4v'_1 + 0{\cdot}8v'_2 + 0{\cdot}4 = 2v'_1$$
$$1{\cdot}0v'_1 + 0{\cdot}2v'_2 + 0{\cdot}6 = 2v'_2$$

(مما يعطي : $v'_1 = 1{\cdot}07$ et $v'_2 = 1{\cdot}65$)

إن الجدول اللاحق يعيد بالتالي رسم تطور منظومة القيم التي تم الحصول عليها بالاستناد الى نفس كمية العمل الاجمالي ، التي لم تتغيرً :

مرحلة ١	مرحلة٢
الانتاج	
$1{\cdot}0v_1 + 1{\cdot}0v_2 = 2{\cdot}45$	$2{\cdot}0v'_1 + 2{\cdot}0v'_2 = 5{\cdot}44$
ـ الاستهلاك المنتج	
$0{\cdot}7v_1 + 0{\cdot}5v_2 = 1{\cdot}45$	$1{\cdot}4v'_1 + 1{\cdot}0v'_2 = 3{\cdot}14$
= الناتج الصافي	
$0{\cdot}3v_1 + 0{\cdot}5v_2 = 1{\cdot}00$	$0{\cdot}6v'_1 + 1{\cdot}0v'_2 = 2{\cdot}30$

إن النتائج ، اي نمو الناتج الصافي (من100 الى230) هي مستقلة عن التوزيع (فلم نقم بتقديم اية فرضية بصدد الاجور او معدل الربح) . بالمقابل اذا تفحّصنا تطور المنظومة معبراً عنها بالاسعار ، فإنه ينبغي ادخال فرضية تتعلق بتوزيع الدخل .

إن المنظومة السابقة معبراً عنها بالاسعار ، تصبح :

$$(0{\cdot}2p_1 + 0{\cdot}4p_2 + 0{\cdot}4w)(1 + r) = p_1$$
$$(0{\cdot}5p_1 + 0{\cdot}1p_2 + 0.6w)(1 + r) = p_2$$

وإذا كُمِّلت بفرضية تتعلق بالاجر ، اي أن يكون معنا على سبيل المثال :

$$w = 0{\cdot}2p_1 + 0{\cdot}2p_2$$

فإنه يصبح بالامكان اختزال هذه المنظومة الى منظومة « إنتاج بضائع بواسطة البضائع وحدها » والتي تكون هنا على الشكل التالي :

$$(0{\cdot}28p_1 + 0{\cdot}48p_2)(1 + r) = p_1$$
$$(0{\cdot}62p_1 + 0{\cdot}22p_2)(1 + r) = p_2$$

بحيث تكون حلولها هي $P_2 / P_1 = 0{,}93$.

بالنسبة للمرحلة التالية ، تصبح المنظومة :

$$(0{\cdot}4p'_1 + 0{\cdot}8p'_2 + 0{\cdot}4w')(1 + r') = 2p'_1$$
$$(1{\cdot}0p'_1 + 0{\cdot}2p'_2 + 0{\cdot}6w')(1 + r') = 2p'_2$$

وتخضع النتائج (الاسعار النسبية ومعدل الربح) لتطور الاجر . وفي فرضية اجر حقيقي لم يتغيرً ، اي اذا كانت :

$$w' = w = 0{\cdot}2p'_1 + 0{\cdot}2p'_2$$

فإن المنظومة المخْتَزلة تصير :

$$(0{\cdot}24p'_1 + 0{\cdot}44p'_2)(1 + r') = p'_1$$
$$(0{\cdot}56p'_1 + 0{\cdot}16p'_2)(1 + r') = p'_2$$

وتكون حو لها هي $p'_1/p'_2 = 0{,}98$

مما يتيح لنا الخروج بالجدول المقارَن التالي الموضوع بالاسعار :

	مرحلة ١	مرحلة٢
الانتاج	$1{\cdot}0p_1 + 1{\cdot}0p_2 = 2{\cdot}08$	$2{\cdot}0p'_1 + 2{\cdot}0p'_2 = 4{\cdot}04$
ـ الاستهلاكات المنتجة	$0{\cdot}7p_1 + 0{\cdot}5p_2 = 1{\cdot}24$	$1{\cdot}4p'_1 + 1{\cdot}0p'_2 = 2{\cdot}42$
= الناتج الصافي	$0{\cdot}3p_1 + 0{\cdot}5p_2 = 0{\cdot}84$	$0{\cdot}6p'_1 + 1{\cdot}0p'_2 = 1{\cdot}62$

منها :

اجور

$$0 \cdot 2p'_1 + 0 \cdot 2p'_2 = 0 \cdot 40 \qquad 0 \cdot 2p_1 + 0 \cdot 2p_2 = 0 \cdot 42$$

وارباح

$$0 \cdot 4p'_1 + 0 \cdot 8p'_2 = 1 \cdot 22 \qquad 0 \cdot 1p_1 + 0 \cdot 3p_2 = 0 \cdot 42$$

سوف نلاحظ أن المقارنة بين المرحلتين قد تضاءل وضوحها بسبب أن حل المنظومة يعطي اسعاراً نسبية p'_1 / p'_2 و p_1 / p_2 مختلفة تبعاً لتطور الاجر. طبعاً نعرف فرضياً أن منظومة المرحلة الثانية تسمح بالحصول ، على اساس نفس كمية العمل الاجمالية ، على مرتين اكثر من الناتج المادي (من القيم الاستعمالية) من(1) و(2) . لكن اذا فرضنا $p_1 = p_1 = 1$ يصبح معنا $p_2 = p_2$ لأن p_1 / p_2 و p_1 / p_2 يخضعان الواحد كما الآخر للتوزيع .

هنا $p_2 = 1{,}08$ و $p_2 = 1{,}02$.

إن الناتج الصافي ، الذي يكون قياس نموه على أساس القيمة غير خاضع للتوزيع (في نموذجنا ، ينتقل هذا الناتج الصافي بمعيار القيمة من 1,00 الى 2,30) ، يرتفع هنا من 0,84 الى 1,62 (معدل نمو يساوي 193%) عندما نحلل تطور المنظومة على اساس الاسعار، في الفرضية المستخدمة بصدد السعر .

وبسبب هذه الشكوك المتعلّقة بقياس نمو القوى المنتجة على اساس الاسعار ، فإننا نفضّل النماذج الموضوعة على أساس القيمة ، كمعيار وحيد موثوق .

ب ـ نموذج ماركسياني على أساس الاسعار :

إن العيب الاكبر للتحليل على اساس الاسعار بالمقارنة مع ذلك الذي يساق على اساس القيم لا ينتج عن الطابع « المفتوح » لنموذج سرافا (اي ان توازن العرض والطلب في إطار دينامي لكل ناتج ، خصوصاً السلع التجهيزية والسلع الاستهلاكية ، ليس مقعّداً formalisé كشرط داخلي للنموذج ولكنه ببساطة مفترض متحقّقاً من الخارج بالتعارض مع الطابع « المغلق » (الحلقي) لنموذج ماركس (حيث التوازن المقصود مقعّد في النموذج ذاته) . هذا العيب ينتج عن احلال الاسعار ، التي ترتبط بالتوزيع

محل القيم ، التي لا ترتبط به . لهذا السبب ، إن مفهوم تحسين انتاجية العمل (كمقياس لنمو القوى المنتجة) ، الذي هو موضوعي تماماً عند ماركس (غير متعلّق بمعدل فائض القيمة) يفقد صفته هذه عند سرافا او في كل نموذج موضوع بالاسعار .

إلى ذلك ، لا يصلح الإطار السرافي لتحليل شروط التوازن في إطار دينامي لأنه لا يهتم بتوازن العرض \ الطلب لكل نوع من المنتجات ، كما في إطار ماركس . وبالتالي فلا يمكننا أن نستنتج منه الطروحات المدرجة سابقاً والمتعلقة باعادة الانتاج الموسعة . فالنموذج المقصود هو نموذج تجريبي وفقير ، يسمح عند الاقتضاء بوصف تطور جرى التثبّت منه ، لكنه لا يسمح بالاستدلال على قوانين تطور من خلاله .

لنعد إذا الى نموذجنا « الماركسياني » . إن شروط التوزيع (معدل فائض القيمة) هي مدخلة فيه ، ليس من اجل تحديد تقدُم القوى المنتجة من مرحلة الى اخرى ، ولكن من اجل تحديد شروط توازن العرض \ الطلب .

يمكننا اذاً الاحتفاظ بإطار ماركس ، اي بالبرهنة القائمة على اساس وجود قطاعين قطاع I وقطاع II ، في نفس الوقت الذي نصوغ فيه المقادير على أساس السعر .

في الواقع ، إن توازن العرض \ الطلب في إطار دينامي لمنتجات القطاعين I وII يستتبع توضيحاً لمسألة التوزيع . يمكن صياغة هذه الأخيرة على اساس الاجور وفوائض القيمة (حيث ان فائض القيمة هو بنسبة قوة العمل المشغّلة في كل قطاع) ، وفي هذه الحالة يجري قياس المقادير (الناتج الصافي ، الخ . . .) بمعايير القيمة ، كما يمكن صياغتها على أساس الاجور والارباح (حيث تكون الأرباح متناسبة مع الرأسمال الذي يُشرف عليه في كل قطاع) ، في هذه الحالة تقاس المقادير على أساس السعر .

هذه الاستحالة تحتفظ بمجموعات النتائج الأربعة المتعلقة بشروط التوازن في إطار دينامي والموضوعة انطلاقاً من نموذج يعتمد القيم كأساس ، اي : إن التوازن هو ممكن ، إنه يفترض تدخُّلاً فعالاً لنظام الاعتماد ، إنه يستتبع نمواً للأجر مرتبطاً بنمو الانتاجية ، او ، في غياب ذلك ، نمو قطاع غير منتج لامتصاص الفائض . يبقى أن نمو الانتاجية التي نقصد لا يعود محدداً بشكل موضوعي .

إن نموذج ماركس ، سواء أكان موضوعاً على أساس القيمة او على اساس السعر، هو مقفل bouclé من خلال الأخذ بعين الاعتبار ، في آن معاً ، لتوزيع الدخل وبنية الطلب التي تنتج عنه . وبالتعارض مع حكم مسبق شائع ، فإن ماركس لم يتجاهل

الطلب (وإذاً القيمة الاستعمالية) . فهذه الاخيرة هي مدموجة تماماً في مخططه الاجمالي .

٤ ـ لم يجرِ الحديث حتى الآن عن صراع الطبقات . من جهة اخرى ، نجد هذا الاخير غائباً عن المقال المباشر للكتاب II .

الموقف الأول : إن صراع الطبقات ، الذي يضع في مواجهة بعضها البعض البرجوازية والبروليتاريا من اجل اقتسام الناتج (معدل فائض القيمة) ، يخضع للقوانين الاقتصادية . وصراع الطبقات لا يستطيع ، في افضل الاحوال ، غير ابراز معدل التوازن اللازم موضوعياً . فهو يحتل ، في هذا الاطار ، موقعاً مماثلاً « لليد الخفيّة » خاصة الاقتصاد البرجوازي . وتختفي لغة « التناغم الكلي » بين المصالح الاجتماعية لكي تفسح المجال امام لغة « الضرورات الموضوعية للتقدم » .

هذا الموقف هو إجباري لمن يعتبر المقدّمات المنطقية للبرهنة التي تمت بلورتها سابقاً حقائق نهائية ، اي يقبل أن تشكّل تقنيات الانتاج وتقدُّمها ، معطيات خارجية بالنسبة للمسألة الاقتصادية . هذا هو الموقف العادي للاقتصاد البرجوازي . لكن هذا ايضاً بالضرورة موقف الذين يعتبرون نمو القوى المنتجة ، قوة مستقلة ذاتياً (التعبير عن التقدم) ، يجري دفعها او ابطاؤها عبر علاقات انتاج معينة (تتطلب في هذه الحالة الأخيرة تغييراً لهذه العلاقات من اجل اعطائها كل طاقتها الكامنة) ، من دون القبول حقيقةً ، بأن يكون نمط تطوُّر القوى المنتجة (وليس فقط وتيرته) محدَّداً بعلاقات الانتاج .

إن لدينا هنا اختزالاً للماركسية الى الاقتصاد السياسي المسمى ماركسياً ، بل ، ماركسيانياً ، والرائج في العالم الانكلوساكسوني تحت تعبير الاقتصاد الماركسياني marxian économics [٦] . بحيث تكون هناك قوانين اقتصادية تشكل ضرورات موضوعية ، وذلك بمعزل عن صراع الطبقات .

لكن ، انطلاقاً من هنا ، لا يعود بامكاننا حقاً تصوُّر المجتمع بدون طبقات . وهذا الاخير ، يشابه المجتمع الطبقي ، كما تتشابه نقطتا ماء . ويحكمه تقدم القوى المنتجة ، كما سبق أن حكم التاريخ كله . وللتقدم قوانينه الخاصة : تقسيم للعمل أكثر فأكثر عمقاً ، وفقاً للاشكال التي نعرفها . والرأسمالية مسؤولة فقط عن عدم قدرتها على متابعة مسيرة التقدم بنفس القدر من الفعالية . اما كتابات ماركس التي تحاكم بقسوة

المرّاءي العاجز عن تصوُّر مستقبل حيث لا وجود لدَّهان او خرَّاط ، فإنها اوهام طوباوية . والرأسمالية هي ، في العمق ، نموذج ابدي . ولا يعاب عليها غير « التبذير » gaspillage الاجتماعي الممثَّل باستهلاك الرأسماليين ، والفوضى الناجمة عن تزاحم الرساميل . وستضع الاشتراكية حداً لهذين التجاوزين ، من خلال تنظيم « تخطيط عقلاني » ، على قاعدة المركزة من قبل الدولة لوسائل الانتاج . كيف الوصول الى نمط الانتاج الدولوي étatique هذا ، كمرحلة قصوى للتطور ، وخضوع حكيم « للقوانين الموضوعية » من اجل الخير الأعم للمجتمع بكامله ؟

بالطريق الاصلاحي : من جهة ، يساعد عدم وجود تنظيم للطبقة العاملة الرأسماليين على تجاوز سلطتهم ، ورفض تقديم زيادات اجور هي مع ذلك ضرورية موضوعياً لتحقيق التوازن في إطار دينامي . ومن جهة أخرى ، إن النقابات التي تفرض « ميثاقاً اجتماعياً » لاقتسام مكاسب زيادة الانتاجية ، تحضِّر عملية نزع الملكية الشكلي من الرأسماليين العديمي النفع ، بعد أن تكون قد لعبت دورها كمعهد لتلقين الادارة ، للإطارات والنخب التي تمثل البروليتاريا وتملك موهبة التنظيم والقيادة .

٥ ـ والموقف الثاني : كرد فعل ضد هذا النمط من التحليل نعلن سيادة صراع الطبقات الذي يحتلُّ مقدمة الساحة . إن الاجر لا ينجم عن القوانين الموضوعية لاعادة الانتاج الموسعة ، فهو ينتج مباشرة عن المجابهة بين الطبقات . ويتكيَّف التراكم ، إذا استطاع ذلك ، مع نتيجة هذا الصراع . وإن لم يستطع فإن النظام يدخل في ازمة ، هذا كل شيء(٧) . هذا الموقف هو بدون شك صحيح جوهرياً . وهو يذكِّر بأن تقدُّم القوى المنتجة في وتائره واتجاهاته ليس معطى خارجي المنشأ ومستقلاً ذاتياً ، ولكنه ينتج عن صراع الطبقات وينضوي في إطار علاقات الانتاج ، وأنه يجري تعديله من قبل الطبقات المسيطرة . هذه الاطروحة تذكِّر بأن التايلورية سابقاً ، والاتمتة و « الثورة التقنية » اليوم ، هي اجابات على النضالات العمالية ، كما هو ايضاً تركُّز الرأسمال ، الامبريالية ، نقل مواقع الصناعات وكل الباقي .

مع ذلك ، وبالرغم من كونه جوهرياً صحيح فإن هذا الموقف ، إذاً كان محكوماً فقط بهمِّ تكوين موازن للموقف السابق ، يجازف بالوقوع بدوره في خطأ الرؤية الآحادية الجانب . وطالما أن الرأسمالية لم يطح بها ، فإن البرجوازية تحتفظ بالكلمة الأخيرة في الصراعات الطبقية . وهذا ما لا ينبغي ابداً نسيانه . هذا معناه أن الازمات ، اذا لم

تؤدي الى هذه الاطاحة ، كفعل سياسي على الدوام ، سوف يجري حلها لصالح البرجوازية . فيُصار الى قضم الاجور « المفرطة الارتفاع » عن طريق التضخم ، الى أن ترضخ الطبقة العاملة بعد أن يتم انهاكها . او أن « الوحدة الوطنية » تسمح بإلقاء عبء الازمة على آخرين . هذه « الحقائق » تفرض نفسها اذاً « كقوانين موضوعية » . وهذا ما تريد تجاهله البرجوازية الصغيرة المتجذرة عندما تكتفي باعلان أن « صراع الطبقات يحتل مقدمة الساحة » دون الاهتمام بالتحديد بدقة لطبيعة وشروط النضالات .

إن رؤية غير آحادية الجانب تتطلب أن نفهم أن صراع الطبقات يصدُر اولاً عن واقع ملموس معين ، يترجم حقيقة قاعدة اقتصادية مميزة . ومن ثم ، إن هذا الصراع يغير القاعدة الاقتصادية ولكن انه ، طالما بقينا في النظام الرأسمالي فإن هذا التغيير ينضوي بالضرورة في إطار قوانين اعادة الانتاج الاقتصادية للنظام . إن تغييراً يطال الأجر يؤثر في معدَّل الربح ، ويستتبع نمط رد فعلٍ من قبل البرجوازية يعبر عن نفسه من خلال معدلات « تقدم » معينة (لمدا وغماً) وفي اتجاهات معينة ، ويغير التقسيم الاجتماعي للعمل بين القطاعين ، الخ . . . لكن ، طالما بقينا داخل الرأسمالية فإن كل هذه التغييرات تلتزم بالشروط العامة لاعادة الانتاج الرأسمالية . وباختصار ، **إن صراع الطبقات يعمل على قاعدة اقتصادية ويكيِّف عملية التغيير لهذه القاعدة في إطار القوانين الملازمة للنمط الرأسمالي** .

إن مخططات اعادة الانتاج الموسَّعة توضح هذا القانون الاساسي بأن قيمة قوة العمل ليست مستقلة عن درجة نمو القوى المنتجة . فقيمة قوة العمل ينبغي أن ترتفع بالتتابع مع نمو القوى المنتجة .

هذه هي طريقتنا في فهم « العنصر التاريخي » الذي يشير اليه ماركس في عملية تحديد هذه القيمة . إن الجواب الآخر المنطقي الوحيد هو التحديد الجامد لقيمة قوة العمل على أساس وسائل « البقاء »«Subsistance» (بالشكل الذي طرحه ريكاردو ، مالتوس ولاسال) . لكن هذه الضرورة الموضوعية لا تنتج بشكل تلقائي عن عملية اشتغال النظام الرأسمالي . على العكس إنها تصطدم على الدوام بالنزعة الحقيقية الملازمة لهذا النظام والتي تعاكسه ـ فالرأسماليون يعملون دائماً على زيادة معدل فائض القيمة وتنتهي هذه النزعة المتناقضة بتحقيق الغلبة في الاخير . على هذا الشكل نفقه معنى « قانون التراكم » و « الإفقار النسبي والمطلق » الذي من خلاله يعبر هذا القانون عن

نفسه . إن الوقائع تبرهن على حقيقة هذا القانون لكن على مستوى النظام الرأسمالي العالمي ، لا المراكز الامبريالية مأخوذة على انفراد : لأنه إذا كان الأجر الحقيقي ، في المركز ، قد اخذ بالارتفاع منذ قرن بشكل تدريجي بالتوازي مع نمو القوى المنتجة ، فإن الافقار المطلق للمنتجين المستغَلّين من قبل الرأسمال يظهر في المحيط بكل فظاظة واقعه . إنه بالتحديد هنا حيث تتوقّف النزعة الممالئة ـ للامبريالية pro-impérialiste في الماركسية ، لأنه ابتداء من هنا تصبح الماركسية تخريبية . (سوف نعثر مجدّداً على مسألة صراع الطبقات هذه بالارتباط مع التراكم على المستوى العالمي في الفصل V) . إن التَّبعات المتولِّدة عن هذا التناقض تؤلِّف المشكلات الحقيقية ، تلك التي لا تهمُّ الماركسية العقدية المنبرية ، ولا تهم اكثر الحركة العمالية التحريفية والتحريفية الخفية cryptorévisionniste . إن اكثر هذه التبعات جوهرية هي تكوين النظام العالمي على قاعدة التطور اللامتكافىء .

التبعة الثانية هي أن الرأسمال يتغلَّب على هذا التناقض من خلال تطوير « قطاع ثالث » تكمن وظيفته في التصدِّي للزيادة في فائض القيمة التي لا يمكن امتصاصها في القطاعين I و II ، بسبب عدم كفاية نمو الاجر الحقيقي للشغيلة المنتجين .

هذا الاسهام الحاسم لـ باران وسويزي ، لم يُفْهَم ابداً ، ولن يمكن فهمه ابداً ، من قبل كل الذين يرفضون التحليل على اسس جدلية للتناقض الملازم للرأسمالية . سوف يطرحون هذه الحقيقة الجديدة لأنها ليست موجودة في **الرأسمال** . ولكن ألا يطرحون ايضاً ، في الحقيقة ، الامبريالية ، التي لا وجود لها هي ايضاً في **الرأسمال** ؟ .

---

(١) L'échange inégal et la loi de la valeur, p 30 à 48 et annexe .

(٢) نفس المصدر ص ٣٧ ـ التطور اللامتكافىء ص ٧١ ـ ٧٤ (الطبعة الفرنسية) . سوف نحلل في الفصل III طبيعة ادارة الدولة للاعتماد .

(٣) S.de Brunhoff l'offre de Monnaie على سبيل المثال ، يترك القاريء على جوعه : لا نرى كيف يتم ربط طلب النقد بالتراكم .

(٤) إن الخلط بصدد الجدل بين روزا لوكسمبورغ ولينين حول مسألة المنافذ ، يستمر لدى كل الذين يجهلون هذا الدور الفعال للنقد في عملية التراكم (انظر Meillassoux, Pallois ، الخ . . .) .

* حالة جرى نقاشها في : l'échange inégal p 30-43 .

(٦) إن احسن مثال على ذلك هو مؤلف Michio Morishima :
Marx's Economics Cambridge University Press, 1973.

(٧) l'échange inégal, p 43-48 et 111-113 .

(٨) نفس المصدر ص ٤٦ ـ ٤٧ .

الفصل الثالث

فصل الفائدة
النقد والدولة

١ ـ عندما ننتقل الى الكتاب III من الرأسمال تتغيرً لغة ماركس فجأة . فلم يعد البحث يتناول البضاعة ـ الصنم fétiche والاستلاب ، قيمة قوة العمل وفائض القيمة . وها هو ماركس يحدثنا الآن عن الطبقات الاجتماعية كما تظهر في الواقع الملموس ، عن عمال ، رأسماليين صناعيين ، رأسماليين تجاريين ، مقرضي اموال ، ملاكين عقاريين ، فلاحين الخ . . . كما يحدثنا عن المداخيل بالشكل الذي يمكننا من خلاله الاحاطة بها مباشرة عن طريق الإحصاء ، كالأجر ، ربح الصناعي وربح التاجر ، معدل الفائدة ، الريع العقاري الخ . . . هذا التغيير في اللهجة يعكس الانتقال من نظرية النمط الرأسمالي الى الشروع بتحليل التشكيلات الرأسمالية المركزية[1] . إنها في الوقت ذاته اللحظة التي يشرع فيها تجاوز الاقتصاد السياسي موضع النقد وتبدأ الصياغة وفق اسس المادية التاريخية .

لقد قمنا بتفحص هذا المقطع في مظهره الاساسي : « تحديد » معدل الربح وقيمة قوة العمل من خلال صراع الطبقات الاساسية ، على قاعدة قوانين التراكم والتجزئة لعملية الاشراف على الرأسمال (الكتاب II وفصول الكتاب III المتعلقة «الاستحالة») . وسوف نتفحصه الآن في ما يختص بالمسألتين الأخريين اللتين جرى التصدي لهما في الكتاب III : معدل الفائدة (الفصل III) والريع العقاري (الفصل VI)

٢ ـ نجد صياغات ماركس بصدد النقد والفائدة مشتّتة . ففي مسودات **الرأسمال** خصوصاً **المقدمات** Grundisse يقدم لنا ماركس سلسلة من الافكار الملموسة الى الحد الأقصى : ملاحظات بصدد سياسة مصرف انكلترا الخاصة بمعدل الخصم taux de l'escompte او سياسة مصرف فرنسا ، في وقت معين من التاريخ ، وافكاراً نقدية تتناول تعليقات الاقتصاديين الرئيسيين لتلك الحقبة بصدد هذه السياسات ، الخ . . . لكن لا وجود لنظرية جليّة . بالمقابل ، يطرح ماركس علينا ، في الكتاب III ، نظرية في معدل الفائدة هي التالية :

١ ـ إن الفائدة هي جزاء الرأسمال النقدي (وليس الرأسمال المنتج) ٢ ـ إنها اذاً واحدة من فئات التوزيع . ٣ ـ إن معدل الفائدة تحدده لعبة العرض والطلب للرأسمال النقدي والتي تضع في مواجهة بعضهما البعض شريحتين طبقيتين ، المدينين والمستدينين . ٤ ـ إن هذا المعدل هو غير محدَّد ، ويمكن له أن ينوجد في اية نقطة من مجال تحدده أرضية (معدل صفر) وسقف (معدل يساوي معدل الربح) .

هذه النظرية تبدو لنا غير كافية . من جهة اخرى لا يؤثر ماركس بوجه خاص اللجوء الى العرض والى الطلب ، وبشكل عام ، عندما يقوم بذلك ، فذلك لكي يطرح مباشرة السؤال : أية قوة حقيقية تحدِّد هذا العرض وهذا الطلب ؟ إلا أنه ، لا شيء من هذا القبيل ، ها هنا .

هذه النظرية هي غير كافية ، اولاً لأن الأرضية والسقف المعنيَّين احدهما منخفض بافراط والثاني مفرط بالارتفاع . فمعدل الفائدة لا يمكنه أن يكون معدوماً لأنه في هذه الحالة لا يعود هناك مدينون . ولا يمكنه أن يتساوى مع معدل الربح لأن الرأسماليين المنتجين يتوقفون عندئذ عن الانتاج ، وبالتالي عن الاستدانة .

لكنها بخاصة غير كافية ، لأن اللجوء الى شرحتي الرأسماليين المتصوَّرين مستقلين بعضهم عن البعض الآخر ، يأتي بشكل يتناقض مع اطروحة ماركس بصدد النقد . فماركس يعتبر الطلب النقدي ، الحاجة الاجتماعية الى كمية معيَّنة من النقد ، محددة ، في الواقع ، قبلياًà priori بشروط اعادة الانتاج الموسعة ، بينما تكون العمليات الانتاجية والاسعار محدَّدة هي ، بشكل مستقل عن كمية النقد المعروضة . هذا الموقف المعارض للنظرية الكمية بشكل صارم تم الاعتراف به من قبل كل الماركسيين . وقد قمنا فقط بإطالته وتدقيق مضمونه بالارتباط مع مخططات اعادة الانتاج الموسعة (انظر الفصل

II) . الى ذلك يوحي هذا الموقف بأن العرض النقدي يتكيَّف مع هذه الحاجة ، اي هذا الطلب . إن خلق الاعتماد وتدميره من قبل نظام المؤسسات المصرفية يملآن هذه الوظيفة .

وإذا كان الوضع على هذه الشاكلة ، فلا نرى كيف يمكن للتعارض بين العرض والطلب أن يحدِّد معدل فائدة معيناً . ولا نرى شريحتين طبقيتين مستقلتين ذاتياً تتلاقيان في سوق اقراض واقتراض . ما نراه هو من جهة ، اطراف الطلب ـ مجموع الرأسماليين المنتجين ـ والذين يحملون هذه الصفة الى درجة اكثر او اقل تبعاً لنسبة عدم كفاية رأسمالهم الخاص ، ومن جهة اخرى المؤسسات التي تستجيب لهذا الطلب . هذه المؤسسات من تمثل وماذا تمثِّل ؟ إنها لا تمثِّل شريحة طبقية ، اصحاب المصارف . لأنه ، حتى لو كانت المصارف مؤسسات خاصة ، وحتى لو كان مصرف الإصدار الذي تخضع له ـ لأن المدين هو هنا في الدرجة الأخيرة ـ هو ايضاً مؤسسة خاصة ، فإن سياسة الدولة تدخلت دائماً (حتى في القرن التاسع عشر) من اجل ضبط العرض النقدي هذا . إن النظام النقدي للرأسمالية كان دائماً ممركزاً نسبياً[٢] . ذلك انه يمثل المصالح الجماعية للطبقة البرجوازية ، كما الدولة . إن « المئتي عائلة » ، المساهمة في مصرف فرنسا ، لم تكن كناية عن رأسماليين مُدينين فحسب ، إنها كانت تشكِّل ايضاً ، من خلال المصرف ، النواة الرئيسية للبرجوازية الفرنسية . لدينا اذاً هنا تعارض ليس بين شريحتين طبقيتين ولكن بين الرأسماليين كافراد متعارضين في ما بينهم (تجزئة الرأسمال) من جهة والطبقة الرأسمالية المنظَّمة بشكل جماعي من جهة اخرى . والدولة والمؤسسات النقدية ليست التعبير عن مصالح مجزَّءة متعارضة مع مصالح مجزءة اخرى ، ولكن التعبير عن المصالح الجماعية للطبقة ، ووسيلة ضبط المواجهة بين المصالح المجزّءة .

هذا الضبط régulation يعمل في حقلين حيث المصلحة الجماعية تفرض نفسها . الأول هو حقل ضبط الدورة cycle ، والثاني هو حقل المزاحمة الدولية .

٣ ـ إن ضبط الوضعية conjoncture ليس إلغاءً للدورة ، لكن على العكس ، توضيح منظَّم لمداها amplitude ، كوسيلة بالذات لجعل وتيرة التراكم تبلغ حدها الأقصى في فترة الازدهار ، ومن ثم لتنظيم هذا الاخير من خلال تصفيات ، وتغييرات بنيوية restructurations وعمليات تركُّز concentrations في فترة الأزمة . عملية الضبط هذه تجد تعبيرها الايديولوجي في النظريات النقدية monétaristes حول

الوضعية اي في محاولة العقلنة للممارسة البرجوازية للمزاحمة . ومعدل الفائدة يظهر كأداة هذا الضبط بامتياز .

وفي الواقع ، عندما تفرض الدولة ، في حقبة ازمة ، وبواسطة النظام النقدي رفعاً لمعدل الفائدة ، فإن السلطة المركزية تتدخّل بشكل فعال في الحياة الاقتصادية ، في اتجاه المصالح الجماعية للرأسمال . إن رفع معدل الفائدة يفاقم الأزمة بمضاعفته لحالات الافلاس . لكنه في الوقت ذاته يسرّع سيرورة تركّز الرأسمال ، كشرط لتحديث الجهاز الانتاجي واعادة تكييفه التي باتت ضرورية . وعلى العكس ، فإن تخفيض معدل الفائدة في حقبة الازدهار يسرّع وتيرة النمو ويسمح للاقتصاد المعني بجني اقصى ربح من قدرته التزاحمية الخارجية المستعادة .

٤ ـ الحقل الثاني هو حقل المزاحمة بين الرأسماليات القومية . في القرن التاسع عشر ، اي في عصر ماركس ، كانت قاعدة اللعبة في العلاقات التزاحمية الدولية هي قاعدة المعيار ـ الذهبي (مع قابلية صرف داخلية وخارجية) . أيضاً كانت دفقات flux المعدن الأصفر تتأثر بمعدلات الفائدة المتغيرة . إلا أنها كانت تشكّل مصدر عرض نقدي ، سلبي او ايجابي ، بتصرّف المؤسسات النقدية القومية . وبالتالي فإن ممارسة السياسة النقدية ، اي رفع او خفض معدلات الفائدة قد شكلت أداة تدخّل في مجال العلاقات بين التشكيلات القومية المختلفة . هنا ايضاً ساهم رفع معدل الفائدة في حقبة الازمة في استعادة التوازن الخارجي المهدَّد خلال مرحلة اعادة التكييف ، عن طريق استدعاء الرساميل العائمة ذات المصدر الخارجي .

بالطبع ، إن دراسة حقل المزاحمة الدولية لا يمكن اختزالها الى التحليل المجرَّد للعلاقات الآلية التي يمكن أن تربط في ما بينها المقادير الاقتصادية الوطنية والاجنبية : احجام واسعار الواردات والصادرات ، دفق الرساميل واجابات هذه الاخيرة على معدَّل الربح والفائدة ، الخ . . . يمكننا دائماً في هذا المجال ادعاء استخراج قوانين اقتصادية من الملاحظة التجريبية للوقائع . هناك آلاف النماذج الاقتصادية الحسابية التي جرى بناؤها بهذا الهدف . والنتائج التي تم الاستحصال عليها جاءت ضعيفة . وفي غالبية الحالات ، لا يمكن للقوانين المستخرجة من ملاحظة الماضي أن تُثبت في المستقبل ، وهي لا تستطيع منح السلطات العام ادوات فعّالة . سبب ذلك هو أن الأساسي غالباً ما يبقى خارج هذه النماذج . وتيرة تقدّم القوى المنتجة ، نتائج صراع الطبقات ومفاعيل هذا

الأخير على هذه الوتيرة .

نعتقد حتى أن السبب الذي من اجله لم يقم ماركس بوضع نظرية اقتصادية في العلاقات الدولية ينبغي التفتيش عنه في هذا الاتجاه . لقد كان ماركس قد اعلن ، كما نعلم ، في المقدمات **Grundisse** وفي عدة خطط لمشروع الرأسمال ، عن فصل حول العلاقات الدولية وهو لم يكتبه ابداً . هل لأنه لم يجد أبداً الوقت اللازم لذلك ؟ نعتقد بالاحرى أنه عدل عن ذلك لأنه تحقق من عدم امكانية وضع نظرية اقتصادية حول التجارة الدولية . وقبل التصدي للمظهر الاقتصادي للعلاقات الدولية (« المظاهر الاقتصادية » الجزء الناتيء من الجبل الجليدي العائم) كان ينبغي تعميق التحليل وفق اسس المادية التاريخية . وكما شكل تحليل صراع الطبقات على مستوى التشكيلات القومية القاعدة لنظرية النمط الرأسمالي ، كذلك فإن تحليل صراع الطبقات على مستوى النظام الرأسمالي الدولي يشكل التهيئة لتحليل الاقتصاد العالمي . إلا أن نظرية « اقتصادية » بصدد العلاقات الدولية هي مستحيلة[٣] .

بعد أن انكرنا النظريات الاقتصادية حول تكييف ميزان المدفوعات ، قمنا بانفسنا بالاستخلاص لصالح بحث يتناول الصراعات الطبقية على المستوى الدولي التي تعدّل التكييفات البنيوية بين التشكيلات القومية التي في إطارها تعمل القوانين الاقتصادية الظاهرية . سوف نعود لهذه المشكلة عندما نتفحص مسائل المادية التاريخية وعلاقتها مع قانون القيمة الذي يعمل على مستوى التراكم الدولي .

٥ ـ إن حقلي الوضعية الداخلية والمزاحمة الخارجية هما مرتبطان بشكل ضيق . لأجل ذلك تبقى السياسة النقدية كأداة ، أداة السياسة الاقتصادية البرجوازية للدولة بامتياز .

لدينا إذاً حقلان تعمل داخلهما القوى التي تحدِّد معدل الفائدة ، وهما حقلان تباعين للمادية التاريخية وليس للصعيد الاقتصادي . لأن النظرية الاقتصادية (بما معناه : الصافية اي العلم المستقل ذاتياً بالنسبة للمادية التاريخية) تتجاهل الدولة ، كتعبير جماعي عن البرجوازية والدول القومية كممثلة لبرجوازيات المركز المتصارعة . أما الماركسية فهي لا تتجاهل ابداً هذه المظاهر من الحقيقة الاجتماعية ولا تتعامل ابداً معها بعزلها عن علم اقتصادي مزعوم يكون من شأنه تجاهلها .

لقد انتجت الايديولوجية الاقتصادية البرجوازية ، في هذا المجال ، عشرات

النظريات وآلاف النماذج والقدر ذاته من الوصفات والمدارس . لكن ميزة كل هذه النظريات ، وهنا يكمن مضمونها الايديولوجي ، هي انها ، بالتحديد ، تراوغ في شأن دور الازمة في اعادة الترتيب للاوضاع (لأنه لا يجب وضع الطابع المتناغم للنمو الرأسمالي موضع الشك) وفي طبيعة الصراع من اجل اقتسام السيطرة على العالم (لأن الايديولوجية البرجوازية تعارض بين الاقتصاد ، حيث تسود مزاحمة سلمية ، والسياسة التي يمكنها ، هي ، أن تكون مجال تصرفات شرّيرة وعدوانية) .

أيضاً إن المحتوى الدقيق لهذه النظريات كان دون شك مجبراً على التكيُّف الى حدٍ ما مع التطور الحقيقي للنظام . إن التغييرات في الاشكال المسيطرة للمزاحمة (تشكُّل الاحتكارات) ، التداخل بين الرأسمال الصناعي والمالي ، اختفاء حرية التحويل الداخلي الى معادن ثمينة) ، تنظيم تكتلات نقدية دولية ، كل هذه الظاهرات التي ترتبط بتحليل الامبريالية قد بدَّلت قواعد اللعبة النقدية والعلاقات بين الوضعيات الداخلية والدولية .

يبقى أن الهدف الاعلى لهذه الايديولوجية الاقتصادية هو بناء نموذج عام للتوازن النقدي ، يتمِّم مثيله للتوازن الحقيقي من النمط الفالراسي .

إن طريقة المادية التاريخية هي على نقيض تلك التي يقتضيها البحث عن توازن نقدي عام . وهي لا تنكر التقنيات والسياسات النقدية . ولكنها تذهب الى ابعد من ذلك ، من اجل اعادة وضع هذه التقنيات وهذه السياسات في إطارها ، إطار ادوات الدولة البرجوازية في صراع الطبقات الداخلي والدولي .

---

(١) l'impérialismc et le developpement inégal Chap. II .

(٢) التطور اللامتكافيء ص ٧١ ـ ٧٤ (الطبعة الفرنسية) .

(٣) انظر التطور اللامتكافىء ص ٨٨ ـ ١١٢ (الطبعة الفرنسية) .

(٤) على هذا الصعيد ، ذكَّرت تحليلات S.de Brunhoff ، التي تبقى قريبة للغاية من تأويل ماركس في ما يتعلق بالعرض النقدي ، وبشكل صحيح جداً ، بالعلاقة الضيِّقة الدولة [illegible] النقد الخاصة بتحليلات الرأسمال .

الفصل الرابع

فصل الريع العقاري

إن ماركس ، كما نعلم ، يستعير نظرية الريع التفاضلي من ريكاردو . وليس لدينا هنا سطراً نزيده على الملاحظة التي قدمهاBenetti والتي استناداً لها لم يكن المقصود إذ ذاك تقديم برهان هامشي . فالهامشية تفترض في الواقع أن الانتاج يتغيرً بسبب انضمام مقادير من عامل معين بكميات متنامية الى عامل آخر ، ثابت على صعيد الكمية . هنا ، يعطى نفس المقدار من العمل الاجمالي (مترافقاً بنفس النسبة من العمل المباشر وغير المباشر) نتائج مختلفة وفقاً لنوعية الارض (التي كونها ليست متجانسة ، لا تعتبر بالتالي عاملاً) . وماركس ، يتابع ايضاً ، كما نعلم بنفس القصد نظرية الريع التفاضلي بادخال « الريعII » التكثيفي الذي يكمِّل « الريعI » الخفيف . وهو يبرهن بذلك أنه لا يجهل كون الخصوبة ليست طبيعية ، ولكنها تنتج عن العمل الموظَّف في ما يمكن أن نسميه انتاج الأرض وهذا ما يعرفه جيداً المهندسون الزراعيون والمختصون بالريف ، ولكن يستمر بتجاهله الاقتصاديون الكلاسيكيون والكلاسيكيون المحدثون .

يصعب إنكار وجود ريوع تفاضلية . لكن تحديد هذه الأخيرة بالفرق بين انتاجية العمل في بقعة معينة وانتاجيته في البقعة الاقل ملاءمة لم ينتزع دائماً اليقين . لقد حاول مؤلف ينتسب الى الماركسية ، Henri regnault ، أن يعيد صياغة نظرية في الريع بالانطلاق من تحديد للاسعار الزراعية على أساس الشروط الوسطية للانتاج ، كما في الصناعة[٢] . فتحصل بالتالي البقعة المفضَّلة على ريع تفاضلي ايجابي ، وتلك الأقل

حظوة (بالنسبة للبقعة « الوسط ») على ريع تفاضلي سلبي . هذا الأخير ليس ممكناً إلا إذا جاء عبر عملية حسم من ريع مطلق اعلى منه . فتنتج الريوع التفاضلية اذاً عن تحويلات transferts من الملاكين الاقل حظوة الى الملاكين الاكثر حظوة . يقترح Regnault اخيراً ، على هذا الاساس ، اعادة قراءة تحليل « المفاعيل الخارجية » .

لدينا هنا ، بالطبع ، افكاراً محفِّزة . لكن اين تقع حجة ماركس حقيقة (وحجة ريكاردو ايضاً) ؟ ما يزعج Regnault هو أن هذه الحجة ، بالنسبة له ، تُدخِل ، وبطريقة غير معتادة لدى ماركس ، الطلب . هذا ليس رأينا . فالحجَّة تبدو لنا موجودة على صعيد آخر : صعيد قابلية اعادة الانتاج وليس الشروط الوسطية . إذا كانت الشروط الوسطية قابلة لاعادة انتاجها (اي متبلورة في تجهيزات يمكن دائماً الحصول عليها) فإن الرأسماليين يحصلون على ارباح فائضة (ايجابية او سلبية) ـ وليس على ريوع (ليس حتى ريوعاً احتكارية) ـ بحسب كونهم يستعملون تجهيزات ذات مستوى اعلى او اخفض من المستوى الوسطي . لكن اذا كان المقصود الشروط الطبيعية للانتاج اي تعريفاً الشروط الغير قابلة لاعادة انتاجها (بشكل يتجاوز التعديل الممكن لها كما جرى تصور ذلك في الريع II) ، ألا يختفي عندئذ مفهوم المستوى الوسطي ؟ .

ومهما يكن ، سواء أكان المقصود صناعة (وسائل يمكن إعادة انتاجها) او زراعة (شروط لا يمكن اعادة انتاجها) ، فإن الطلب يتدخَّل ، على نفس الصورة . وعندما يكون نظام انتاجي (قلما يهم هنا أن يكون معبراً عنه بمعايير القيمة ، كما عند ماركس ، او بالاسعار ، كما عند ريكاردو ـ سرافا) معطى ، فهذا يفترض أن الانتاج هو مكيَّف ، على نحو ملائم ، مع الطلب : إن التوزيع الكميّ للانتاج الفائض عن الاستهلاك المنتِج الذي يستوجبه هذا الانتاج بين كل ناتج 1 . . . i ، . . . n ، يستجيب لتوزيع معادل لطلب الاجراء والرأسماليين (بما فيه الطلب الناتج عن توسيع اعادة الانتاج) إن ماركس لا يلغي القيمة الاستعمالية ولا يقع في رؤية ترتكز بشكل آحادي الجانب على القيمة التبادلية .

٢ ـ لكن ، ما يهمنا هنا ، هو الريع المطلق ، ريع الأرض الاقل ملاءمة (وليس الهامشية ، يجب الاشارة الى ذلك) . وماركس يربط وجود هذا الريع بوجود طبقة هي

طبقة الملاك العقاريين .

هل هو محدَّد مستوى هذا الريع ؟ لماذا وكيف ؟ كان يمكن لماركس هنا أن يقوم ببرهنة مماثلة لتلك التي أقامها بصدد الفائدة . القول بأن الريع هو غير محدَّد وأنه ينتج عن المواجهة بين طبقتي الملاكين والرأسماليين ، والاقرار فقط بأرضية ـ صفر ـ وسقف ـ مستوى من الريع يمتص كل فائض ـ القيمة .

لما لا ؟ ذلك أنه معلوم تماماً أن الريع هو احدى فئات التوزيع ، فالمالك لا يتدخَّل في سياق الانتاج . بالطبع ، إن القانون الاساسي لكلٍ من هذين الدخلين اللَّذين يتَّصفان بأنهما تحويليِّين revenus de transfert ، يملك ميزته الخاصة : إذا رفض الملاكون تأجير اراضيهم فلا مجال حينئذ لانتاج ممكن . وبالمقابل ، إذا اختفى المال فإنه سوف يمكن خلقه فالأرض تشكل جزءاً من الشروط الطبيعية للانتاج بينما يشكل المال جزءاً من الشروط الاجتماعية .

لكن ، ما عدا ذلك ، فإنه يمكن إقامة نفس البرهان . وهو يتعرَّض للانتقاد ذاته : إن الأرضية منخفضة بافراط (عندما يكون الريع مساوياً لصفر فإن الأرض لا تعود تعطى للتأجير) وان السقف مفرط الارتفاع (إذا امتص الريع كل فائض القيمة ، فإن الرأسماليين يتوقفون عن الانتاج) .

يبدو السؤال اذاً كالآتي : هل أن الريع هو محدد بقانون اقتصادي ما ينتمي الى مجمل منظومة القوانين المتعلقة بكيفية تشكل الأسعار ، أو أنه محدد بعلاقة سلطة raport de pouvoir ولا شيء اكثر؟ في الحقيقة ، إن طريقة طرح السؤال سيئة ويجب استبداله بآخر : كيف يعمل صراع الطبقات هذا (ملاكين ضد رأسماليين) على قاعدة اقتصادية معينة ويتسبَّب بتغيرها ؟ بهذه الطريقة فقط ، لا يعود هناك فصل بين الحقلين ـ حقل الاقتصاد وحقل صراع الطبقات ـ بل يصبح ممكناً ادراكهما معاً ، بحيث يحدِّدان هنا كما في اي نطاق اخر الحقل الحقيقي للعلم ، ذلك الذي يدعى حقل المادية التاريخية .

غير أن ماركس يعطي هنا جواباً بسيطاً على مسألة تحديد الريع ، لا يستدعي وجود غير واقع اقتصادي . وهو يصرِّح أن التركيب العضوي كونه اكثر ضعفاً في الزراعة ، يحدد القيمة المحتفظ بها من قبل المالك . لقد سبق أن قلنا أننا نجد هذا الافتراض غير

مقبول[3] : من جهة على المستوى التجريبي (هل أن التركيب العضوي في الزراعة هو دائماً أخفض ؟ لماذا ؟ واذا كان اعلى هل ينبغي أن يكون الريع سلبياً ؟) ومن جهة اخرى على المستوى المنطقي : حتى لو كان التركيب العضوي اعلى في الزراعة فإن الريع الذي تفرضه الملكية ألا يمكنه تحريف الاسعار (بالنسبة لاسعار الانتاج بدون ريع) كما تحرِّف المزاحمة بين الرأسماليين اسعَار الانتاج (بالنسبة للقيم ؟) لكن ، عندئذ ، ألاّ نعاود السقوط في التحديد الملتبس ؟

٣ ـ هناك باحث واحد ، على ما نعلم ، Regnault قد حاول ، لاهتمامه باستبدال تحديد ماركس بتحديد اقتصادي آخر ، أن يربط الريع بمعدل الفائدة . هوذا اذاً برهانه الاساسي المقترح على شكل مقال تخيُّلي : « تملك انت الرساميل وانا الأرض . وتستطيع انت استئجار هذه الأرض أما أنا فيمكنني استلاف الرساميل بمعدل فائدة معين . إذا انت وظفتَ 100 تكون قد ربحت 100r (r هي معدل الربح) . واذا انا استلفت 100 ، اربح (r-1)100 . لكي أؤجرك ارضي اطلب منك (r-i)100 » .

ويخلص Regnault الى القول أن الريع المطلق ينتج عن وجود سوق رساميل حيث الفائدة اخفض من المعدل الوسطي للربح . ينبغي الإشارة أيضاً الى أن هذا التحديد لا يجب خلطه مع التحديد لسعر الارض عن طريق رَسْمَلة الريع .

ما يزعجنا هنا ، هو أن الرأسمالي الذي يقبل دفع ايجار مساوٍ لـ (r-i)100 لا يعود يحقق الربح الوسطي r . فلماذا يقبل اذاً بالتوظيف في هذا الفرع إلا إذا امكنه زيادة الربح الوسطي الى مصاريفه الانتاجية ؟ ولماذا يقبل بالتخليٍّ عن موقعه كرأسمالي (يحصل على r) من اجل الاكتفاء بدور مقرض للمال يحصل على (r-i) -r أي i ؟ لقد جرى تأخير المشكلة لكنها باقية .

٤ ـ إن اكثرية الماركسيين الذين اهتموا بموضوع الريع من بين الكتاب الذين لا يكتفون بتفسير ماركس ، مالوا الى التسليم بالتباس التحديد على مستوى الصعيد الاقتصادي ، وذلك بعد أن استبعدوا التحديد على أساس التركيبات العضوية المقارنة .

هذه حال Berthomieu [4] الذي ، في هذا المجال كما في المجالات الأخرى ، اهتم ، مع Benetti و Cartelier ، باظهار حدود العلم الاقتصادي . وبرهنته التي تقوم

على أن كل ما يمكن استخلاصه من منظومة ريكاردية ، ريكاردية محدثة او سرافية ، نُدخِل فيها الريع المطلق (وهذا ما رفضه ريكاردو ، ولكن ما يمكن القيام به ، انظر ماركس) هو أن الريع والربح هما مرتبطان عسكاً الواحد بالآخر ، هذه البرهنة هي دقيقة تماماً . ونحن نشاطر خلاصتها التي تقول بأن النظرية الاقتصادية لا يمكنها التعريف بمستوى هذا الريع وبعملية تحديده .

يبدو في الواقع اكيداً أن الابتزاز من الناتج الصافي الذي يمثله الريع المطلق يغيرِّ في الاسعار النسبية ويضعف معدل الربح ، بالشكل الذي يمكن أن تؤدي اليه بالضبط زيادة للأجر (نعلم ان الاسعار النسبية ومعدل الربح تتعلق بالاجر) . إن البرهنة على هذه الحقيقة يمكن القيام بها إما إنطلاقاً من مخططات الاستحالة لدى ماركس ، او انطلاقا من نموذج سرافي .

لنفترض مثلاً مخطط استحالة يرتكز على فرعين (1) و (2) ،ومعدل فائض ـ قيمة يساوي100 % وتركيبات عضوية مختلفة بدون ريع مطلق ،يعطي مخطط الاستحالة في المثل التوضيحي الوارد في الجدول اللاحق، معدل ربح يساوي28,5 % ، واسعاراً : $P_2 = 51,5$ و $P_1 = 38,5$

ناتج فائض

	رأسمال ثابت (1)	رأسمال متغير (2)	شكل فائض ـ قيمة (3)	شكل ربح (4)	قيم (5)	اسعار انتاج (6)
الفرع (1)	20	10	10	8,5	40	38,5
الفرع (2)	30	10	10	11,5	50	51,5
المجموع	50	20	20	20	90	90

إذا افترضنا الآن أن الفرع (1) يحتمل ريعاً مطلقاً يساوي4 (بالقيمة4 = P) ، ولمعدل ربح وسطي r يتناسب مع الرأسمال المقدَّم (على التوالي30 و40) يكون عندنا :

الفرع(1) $p_1 = 30(1 + r) + 4 \qquad (\rho = 4)$

الفرع(2) $p_2 = 40(1 + r)$

و $p_1 + p_2 = 90$

مما يعطي: $P_1 = 40{,}9$ ، $P_2 = 49{,}1$ و $r = 23\%$

بالطبع ، ليس هناك من سبب يجعل الابتزاز الذي يمثّله الريع المطلق محدَّداً مسبقاً وبمعايير القيمة . كل ما نستطيع قوله هو انه إذا كان هذا الريع موجوداً ($\rho \neq 0$) فإنه من جهة يستتبع تغيراً في الاسعار النسبية وفي المعدل الوسطي للربح ومن جهة اخرى يمكن تحديد مقداره بمعايير حقيقية ، كما الأجر ، تبعاً للاسعار نفسها ، وفق صيغة عامة :

$$\rho = \alpha p_1 + \beta p_2$$

وبالطبع ايضاً ، إن ادخال الريع في مخطط سرافي هو ممكن (كما اقترحه Berthomieu) ونتائج هذه العملية هي متشابهة . إن الريع المطلق ، كتعبير عن علاقة اجتماعية ، لا يمكن تحديده بقانون اقتصادي ، طبيعي ، بسيط .

لكننا نعتقد ، ولهذا السبب بالضبط ، ان هذا النقد يتوقف حيث تبدأ المسائل بالتحول الى مسائل مثيرة للاهتمام . لأن ما يهمنا ، هو كيف يتحدَّد الريع في حقل المادية التاريخية . ذلك انه فعلاً يتحدد هناك .

إن المادية التاريخية ، وقد قلنا ذلك ، لا يمكن في الواقع اختزالها الى نظرية ألعاب مفصولة عن قاعدتها الاقتصادية . وهي ليست تمريناً صورياً يتيح تثبيت نقطة التوازن بين اثنين او ثلاثة فرقاء (البرجوازية والبروليتاريا او هاتين الطبقتين مضافاً اليهما الملاكون العقاريون) يتواجهون من اجل اقتسام قالب حلوى معين . وبصدد بداية تحليل لمسألة تحديد الريع في حقل المادية التاريخية ، نحيل الى اعمال Lipietz ، Rey ، Faure ، Lautier ونحن بالذات(٥) .

٥ ـ ولكن ، قبل الوصول الى هذه التحليلات الاخيرة ، يبدو لنا مفيداً التذكير بأن ماركس ، في **الرأسمال** بالذات ، كما في كتابات اخرى « سياسية » ، كان قد اجاب باسلوبه الخاص على هذه الاشكالية .

فبعد أن حدد الريع عن طريق التركيبات العضوية المقارنة ، انتقل ماركس في الواقع الى جدول الاعمال وتفحص في الفصول التي تلت ، تاريخ الريع . ما الذي فعله حينذاك ؟ نسي تماماً التركيبات العضوية ، ولم يشر اليها ابداً ، ولا حاول أن يعطي اي تلميح الى ما يمكن أن تكون عليه . بالاضافة الى ذلك توقف عن الكلام عن الملاكين العقاريين بشكل عام ، لكي يستعمل تعبير لوردات الأرض landlords(الذين يضعهم في مواجهة المزارعين Farmers) عندما يكون الكلام بصدد انكلترا ، وتعبير « الفلاحين »(Paysans) عندما يكون البلد المعني فرنسا .

ندخل إذ ذاك بدون صعوبة الى حقل المادية التاريخية .

إن الحالة التي يدرسها ، حالة انكلترا ، هي غنية بالارشادات حول منهجه والطريقة التي من خلالها يحدد الريع في حقل المادية التاريخية . فطالما أن طبقة الملاكين العقاريين الانكليز تتقاسم السلطة مع البرجوازية (وهنا نرى من جديد الدولة تتدخل لتوسيع حقل الصعيد الاقتصادي) فإن هناك ريعاً مرتفعاً يشكل اقتطاعاً من الربح . هذا الريع يحدده تقسيم للعمل زراعة \ صناعة يفرض نفسه طالما أن الاقتصاد الانكليزي ملزم بتغذية عماله من دون استيراد للقمح (الذي كان ممنوعاً عملياً استناداً الى قوانين الحبوب Corn Laws) . يمكن البرهنة على أن النظام الاقتصادي ، للاجابة على مطلب توازن العرض والطلب للمنتجات الزراعية من جهة والمنتجات الصناعية من جهة اخرى ، يعين للريع مستوى معيناً . اذا تجاوز الريع هذا المستوى فإن التراكم في الصناعة يتباطىء ويفيض عرض القمح بالنسبة للطلب . وما دون هذا المستوى ، يحدث العكس .

هذا المثال يبرهن ان ماركس لا يستبعد من تحليله بنية الطلب ، هذا من دون اختزال لهذا التحليل الى « توازن عام » (كما عند فالراس) والذي ليس سوى وصف سكوني ، كما أنه على صعيد التفسير ، مجرّد حشو . إن ماركس يتجاوز المسألة لأنه يتصور التوازن في إطار دينامي . فالريع ، المحدد مباشرة من خلال مواجهة طبقية ، يعمل على قاعدة قوانين اقتصادية ، لواقع اقتصادي حيث توازن العرض والطلب يفرض نفسه .

لقد رأينا كيف يدمج ماركس الطلب في سياق التراكم وكيف أن التوازن في إطار دينامي لعرض وطلب سلع انتاجية وسلع استهلاكية هو الذي يقفل المنظومة ، محدداً بشكل متواقت ، على قاعدة اجر حقيقي معين (قيمة قوة العمل) الاسعار النسبية

ومعدل الربح . هذا النموذج الاول لم يكن يشتمل إلا على طبقتين (بروليتاريون ورأسماليون) ودخلين (اجور وارباح).. واستتبع اقفال المنظومة توزيعاً معيناً لقوة العمل بين كل قطاع I و II ، اي كيفية توزيع للعمل ملائمة ، تتوافق مع بنية الطلب .

سوف نتابع اذاً ، بعد ان ادخلنا الريع المطلق : $p = f(P_1, P_2..)$: نفس البرهان . إذا كانت المعطيات التقنية للانتاج (عناصر داخلة مادية وعناصر داخلة من العمل المباشر) والاجر الحقيقي (قيمة قوة العمل) هي معطاة ، واذا كانت فضلاً عن ذلك ، كيفية استعمال الريع معروفة (مثلاً ، رصده بشكل كامل لاستهلاك الكماليات) فإنه لا يوجد في نظام معين إلا مستوى واحد من الريع يتيح تحقيق التوازن في إطار دينامي . وما يتميز به هذا الوضع ينطبق ايضاً على الاجر ، mutatis mutandis . لأنه متى كان مستوى الريع اكثر ارتفاعاً ، مما يخفض الربح ، فإن النمو يتباطأ ويضغط ، لهذا السبب ، على سوق العمل في اتجاه تعديل نحو الاسفل لمستوى الاجر . وبالعكس يؤدي تخفيض الريع الى ازمة تحقق : فالارباح المفرطة الارتفاع تغذي انتاجاً في حالة تنامٍ لا يتمكن من ايجاد منافذ في ظل المستوى الثابت للاجور .

يشتمل النموذج ، من الآن فصاعداً على ثلاث طبقات وثلاثة مداخيل . والصراعات والتحالفات بين هذه الطبقات الثلاث تعمل على قاعدة نظام اقتصادي محدد بكيفيات ملائمة من تقسيم العمل ، وهي بدورها ، كما شهدنا ذلك في ما يختص بالصراع بين الطبقتين الاساسيتين ، تغيرٌ في شروط اشتغال هذا النظام .

لأن الصراعات الطبقية تغيرٍ في هذه القاعدة الاقتصادية . كيف تتوصل البرجوازية الانكليزية في الواقع الى تخفيض ريع لوردات الأرض ؟ بالغاء قوانين الحبوب واستبدال القمح الانكليزي بقمح اميركي لا يدفع ريعاً (لأنه لا وجود للوردات ارض على الجهة الأخرى من الاطلسي) . إنه اذاً باقامة تحالف طبقي جديد (رأسماليين انكليز متحالفين مع المزارعين الاميركيين) تتحرر البرجوازية الانكليزية من خصمها المحليّ . وتعدل اعادة توزيع القوى هذه ، بدورها ، تقسيم العمل . فهي تتيح تسريع التصنيع في انكلترا وتطوير الزراعة في اميركا . وعلى صعيد انكلترا ـ اميركا مجتمعتين ، تعود القوانين الاقتصادية لتوازن العرض ـ الطلب الى الظهور ، « بدون ريع » .

وعندما يحلل ماركس ، بشكل مطابق ، الوضع الفرنسي ، فإنه ينطلق من التحالف برجوازية \ فلاحين . هنا يتناول الوضع فلاحين (يملكون ارضهم ورأسمالهم ولا يستغلون العمل المأجور إلا بشكل هامشي) . ويمتنع ماركس عن تجزئة شخصية هؤلاء

الفلاحين الى كائنات ثلاث ـ المالك ، الرأسمالي والبروليتاري ـ وهذا ما تجرّأ على فعله اقتصاديونا الكلاسيكيون المحدثون فيما بعد .

وماركس كان يعرف أن المقصود هنا هو نمط انتاج فلاحي متمفصل (ومسيطر عليه) مع النمط الرأسمالي . ويعرف أنه في هذا النمط الفلاحي ، يبقى لاقتصاد الكفاف دور مهم ، لكن ايضا ان سيطرة الرأسمال تفرض التسويق لجزء من الناتج . إن التحالف برجوازية \ فلاحين (تحالف غير متكافىء حيث ان البرجوازية هي التي تقوده ، لكنه تحالف رغم ذلك وموجه ضد البروليتاريا) وجد تعبيره في السياسة الزراعية للدولة الفرنسية (حمائية واجراءات اخرى تتيح سعراً مرتفعاً نسبياً للمنتجات الزراعية) . وان يترتب على هذه السياسة مستوىً معيشي للفلاحين اكثر ارتفاعاً من مثيله للبروليتاريا (وهي مقارنة صعبة التحقيق) فذلك ممكن . لكنه ليس من المفيد في شيء اطلاق تسمية ريع على الفارق بين الدخل الاجمالي للفلاحين (انتاج الكفاف مضافاً اليه الناتج المسوَّق) وبين حاصل جمع مقابل عملهم وجزاء رأسمالهم . هنا ايضاً يعطي هذا التحالف مفاعيل (اقتصادية) ويشتغل على قاعدة تقسيم للعمل مختلفة عن تلك التي تميز انكلترا . زد على ذلك انه تدريجياً ،وبقدر ما كان الخطر البروليتاري يتراجع (بعد ١٨٧١ ومع التوسع الامبريالي) كانت البرجوازية تعلق اهمية اقل على التحالف الفلاحي . وهي تدبَّرت الامر لكي تخفض الاسعار الزراعية وانتهت ـ رغم أن ذلك جاء متأخراً ـ الى جعل جزاء العمل الفلاحي يتساوى مع قيمة قوة العمل . إن التركيز من جانب سياق كامل من الابحاث في فرنسا على « السيطرة الشكلية »[٦] مفرغاً الملكية الزراعية من اي محتوى (لأن هذه الملكية لم تعد تعطي الحق بريع ـ مزيف) يجد هنا الشروط الموضوعية التي سمحت له بالتطور بشكل منهجي ان الاستعمار ـ وهمينة الاشتراكية ـ الديمقراطية في اوساط البروليتاريا التي رافقته ـ قد سهلت ، الى ذلك ، هذا التطور . ويذكّر Benachenhou بأن الاستعمار في الجزائر استفاد من « اراض بدون اسياد » (عن طريق قوانين المصادرة من الجزائريين) وان النبيذ الجزائري الذي لا يدفع ريعاً ، سمح بتخفيض دخل منتجي النبيذ الفرنسيين[٧] .

٦ ـ وحده هذا النسق من التحليل للريع يبدو لنا قادراً على تعيين موقع مسألة تحديد الريع بشكل صحيح في حقل المادية التاريخية .

من هذه الزاوية ، يبدو لنا اسهام Rey اساسياً . ويعود الفضل له بدون شك في تقديم اول تحليل منهجي لمسألة تحديد الريع على أساس التحالفات الطبقية والتمفصل

بين النمط الرأسمالي (بروليتاريون ورأسماليون) والنمط الاقطاعي (فلاحون وملاكون عقاريون) بالاضافة الى مفاعيل هذا التمفصل على العالم الاقطاعي المسيطر عليه ، الذي يجري تحويله واخضاعه للقوانين الاساسية للنمط الرأسمالي المهيمن . إن اسهام Rey هو اكثر اهمية بمقدار ما انه قام ، في هذه المناسبة ، بتحقيق الربط بالنظام الرأسمالي العالمي .

وعمل Lipietz ، الذي يضع في إطار مماثل مسألة تحديد الضريبة العقارية المدينية ، التي استمر تجاهلها طويلاً من قبل الماركسيين ، يستحق ايضاً أن يتم التذكير به . كذلك الصياغات الاكثر منهجية بصدد الهيمنة الصريحة من قبل الرأسمال على الزراعة الفلاحية (Lautier, Faure الخ . . .) .

في ما يختص باسهامنا ، نحيل القارىء الى الفصل الذي خصّصناه لهذه المسألة في **الامبريالية والتطور اللامتكافىء** . هذا الاسهام الذي اهتم قبل كل شيء بالتمفصل الهيمنة بين الرأسمالية في التطور الامبريالي وبين الانماط الفلاحية في المحيط ، يشكل اذاً نقلة ، مع ما تبعه من مقالنا ، تهدف الى الشروع باستخدام منهج المادية التاريخية كأداة تحليل لم يعد استخدامها مقصوراً على النمط الرأسمالي (والتشكيلات المركزية) ولكن يتجاوزه الى الاحاطة بالنظام الرأسمالي العالمي (التشكيلات المركزية والمحيطية في ارتباطها المتبادل) .

---

(١) Carlo Benetti Valeur et repartition سبق ذكره .

(٢) Henri Regnault , la contradiction foncière. اطروحة باريس ١٩٧٥ - مستند مطبوع .

(٣) l'imperialisme et le developpement inégal, Chap. II .

(٤) Claude Berthomieu, Eléments de reflexion théoriques sur la théorie de la rente en économie politique, Nice, 1977 doc. ronéote.

(٥) Alain Lipietz, le tribut foncier urbain, Maspero, 1974; P.P. Rey, les alliances de classe, Maspero 1073; Gilles postel-Vinay la rente foncière dans le capitalisme agricole Maspero 1974; Claude Faure, thèse, paris, doc ronéoté; Bruno Lautier, la soumission formelle du travail au capital, Vincennes; Amin, l'ipérialisme et le developpement inégal, Chap. II.

(٦) انظر تاريخ هذا التطور عند Claude Faure .

(٧) A. Benachenhou, la formation du sous- developpement de l'Algérie 1830-1960, Alger, 1976 .

الفصل الخامس

النظام الامبريالي والتراتب الدولي لثمن قوة العمل

١ ـ لقد وصلنا الآن الى النقطة التي يبدو لنا معها الخروج من النمط الرأسمالي امراً لا بد منه وذلك من اجل تفحص النظام الرأسمالي العالمي . إن الاجابة على الاسئلة المصاغة وفق اسس المادية التاريخية بالنسبة الى التفمصل بين الصراعات الطبقية على المستوى العالمي من جهة والقوانين الاقتصادية التي تبدو كأنها تسيرٍّ عملية اشتغال الاقتصاد العالمي (اي اشتغال قانون القيمة على المستوى الدولي او ايضاً قوانين التراكم على المستوى الدولي) يمكنها وينبغي عليها استيحاء المنهج الذي استخدمه ماركس بصدد التشكيلات الرأسمالية الاوروبية التي كانت معاصرة له .

بل إنه في هذا المقطع بالذات حيث تكمن كل القوة التخريبية للماركسية في الحقبة المعاصرة[1] . وهنا نجد الاساسي من اسهام لينين . إن فضله كثوري يكمن في كونه طرح مسائل المادية التاريخية معبّراً عنها بصراعات داخل النظام الامبريالي وليس داخل الرأسمالية وحدها .

نضع هذا الكشف في مواجهة ذلك المهيمن في الغرب الذي يركّز على اوجه اخرى من اللينينية نعتبرها ثانوية ومتفرِّعة (كتنظيم الحزب ، الخ . . .) .

لنذكِّر باطروحتنا الاساسية التي تعتبر أن التستر على هذا النص ينم فقط عن هيمنة الايديولوجية الاشتراكية ـ الديمقراطية (تحريفية صريحة او مستترة) داخل الطبقات العمالية الغربية ويبيح لنا التحدُّث عن نزعة ممالئة للامبريالية داخل الماركسية .

٢ ـ إن النظام العالمي يملك تاريخاً ، هو تاريخ تشكله التدريجي . واذا اخذنا النظام المعاصر بالشكل الذي يظهر به ، اي وفق اسس وصفية تجريبية ، فإن المظهر هو مظهر التنوع والتباين والتعقيد للتشكيلات الاجتماعية التي تكوِّنه . إن مثل هذا التنوع يبدو وكأنه يجعل مستحيلة كل محاولة لصياغة قواعد عامة او قوانين (في حقل الصعيد الاقتصادي او في حقل المادية التاريخية) لأن المسائل تبدو واقعة على صعد مختلفة الى درجة انها تبدو غير قابلة للاختزال بعضها الى البعض الآخر .

ضمن هذه الشروط تكون النزعة الى ايثار واحد من الموقفين التاليين قوية : إما أننا ننسى صراع الطبقات ونعمل على صياغة قوانين اقتصادية لإشتغال الاقتصاد العالمي ، واما اننا على العكس نرفض كل صلاحية لأية قوانين للاقتصاد العالمي ونلتجيء الى خطاب السياسة على المستوى الدولي ، حيث نشعر بأننا في راحة اكبر للتذكير ، ظاهرياً ، بكيفية تمفصل النزاعات والتحالفات الطبقية الشديدة التنوع على المستوى الدولي . في الحالة الاولى تبدو المقادير الرئيسية التي تميز النظام الدولي (الاسعار النسبية للبضائع المتبادلة على المستوى العالمي ، معدلات الربح هنا وهناك ، اسعار قوة العمل ، الريوع العقارية والمنجمية ، مداخيل الطبقات الاجتماعية المختلفة ، فلاحين وغيرهم ، الخ . . .) محددة بقوانين موضوعية ذات طبيعة اقتصادية . في الحالة الثانية يكون انعدام التحديد هو الغالب . وهو يدعو للانصراف الى ممارسة من طراز « سياسي خالص » ـ كند للاقتصاد « الخالص » ـ من نوعية نظرية العاب .

إن منهجنا يريد تقليل هذين الخطرين . سوف ندَّعي تحديد المقادير المعنية في حقل المادية التاريخية (كما حدد ماركس مقادير النمط الرأسمالي المركزي في هذا الحقل) . وكما يتفحَّص ماركس هذه التحديدات كإستحالات للقيم في النمط الرأسمالي ، فإننا نتفحصها بنفس الطريقة على المستوى العالمي كإستحالات ، أي كنتيجة تحديدات متعددة تقع على مستويات شتى من التجريد ، وكخلاصة لهذه التحديدات اي الشكل المتحوِّل لقانون القيمة الذي هو القانون الجوهري للنظام بكلِّيَّته . هل يمكن للاستحالات المعنيَّة أن تصاغ وفق قواعد جبرية algébrique خاصة ؟ نعم ولا .

٣ ـ لا يبدو النظام الدولي ملائماً لإخضاعه الى تقعيدات جبرية . وهو يتكوَّن في الواقع من اجزاء غير متجانسة ظاهرياً ، لا بل متغايرة : مجموعات من الشركات الرأسمالية الصريحة تنتج بضائع بواسطة تقنيات ذات فعالية معينة وتستخدم عملاً

مأجوراً تتفاوت جزاءاته الحقيقية ، مناطق ذات مظهر ما قبل رأسمالي حيث نجد منتجات ، بضاعيةً جزئياً فحسب ، يتم الحصول عليها في إطار انماط فلاحية شتى ، مع او بدون ابتزاز لفائض العمل في اشكال متنوعة (ريوع عقارية ، خراج ، الخ . . .) ، مجموعات من الموارد الطبيعية (المنجمية) حيث توجد ، في حدود معينة ، عوائق شتى للوصول اليها (بالارتباط مع حق الدول التي تتملك هذه الموارد او لا .) علاوة على ذلك ، ليس هناك اقتصاد عالمي يمكننا بصدده تجاهل وجود الدول . فهذه الأخيرة تبقى موجودة ، ليس فقط على صعيد الواقع السياسي ، ولكن الاقتصادي ايضاً . والمبادلات الاقتصادية بين هذه الدول ينبغي أن تتوازن . وهناك انظمة نقدية قومية قائمة ، يتمفصل بعضهامع البعض الآخر . الخ .

تبدو مخاطرة ، ارادة ترجمة جملة هذه الحقائق في منظومة معادلات . لقد سبق أن شكل الاختصار لنظام يعتبر قريباً من نمط رأسمالي صافٍ ، في نموذج كالذي عند ماركس (قطاع I وقطاع II معبر عنها بمعايير القيمة) او عند سرافا ، تبسيطاً يقتضي العمل به اتخاذ احتياطات عديدة .

ومع ذلك ، لا نعتبر أن اللجوء الى مخططات بسيطة نسبياً ينبغي التخليّ عنه . إن كلاً من هذه المخططات سوف يكون له قيمة ليس فقط تعليمية ولكن حتى علمية ، ولو أنها بالضرورة محدودة . ذلك لشرط تحديد ما نعطاه بشكل دقيق ومعرفة ما الذي تعنيه هذه المعطيات .

مثل على ذلك . نستطيع تحديد منظومة حيث تكون البضائع 1...,i...,n ، منتجة الواحدة منها بواسطة تقنيات تتميّز بعناصر داخلة مادية A_{ij}^{c} وكميات عمل مباشر L_i^{c} ، والاخرى بواسطة تقنيات اخرى تتميز بعناصر داخلة A_{ij}^{p} وكميات عمل L_i^{p} . يمكننا تمييز هذه المنظومة بالطريقة التالية : ١ ـ معدل واحد للربح r يشكل قاعدة التوزيع الوحيدة لكل النظام . ٢ ـ سعر واحد P_i لكل ناتج i . ٣ ـ أجران مختلفان W_c و W_p مع $(W_c > W_p)$. والبعض من البضائع (من 1 الى m) يكون سعرها اخفض ، ضمن هذه الشروط ، إذا أُنتجت بواسطة التقنيات $A^{c}_{ij}\ L^{c}_{i}$ ، والبعض الآخر (من n إلى Z) إذا انتج بواسطة التقنيات $A^{p}_{ij}\ L^{p}_{i}$ ، هذا علماً أن تلك التي انتجت وفقاً للصيغ الاولى تدفع اجوراً تساوي W_c ، والاخرى تدفع W_p وأنه في كل الحالات يحصل الرأسمال على جزاء يساوي r .

هذه المنظومة يمكنها توضيح (دون تفسيرها) شروط اعادة الانتاج (توازن العروض ـ الطلبات ، الخ . .) في نموذج يعكس حقيقة معينة . هذه الحقيقة هي التالية : ١ ـ كل المنتجات هي بضائع دولية (هذه البضائع لا تملك إلا سعراً واحداً : وهو الذي يتم الحصول عليه وفقاً للشروط التي تجعل منه اقل سعر ممكن) ٢ ـ الرأسمال هو متحرك على المستوى العالمي . ٣ ـ يفتقد العمل لهذه الصفة ويحصل في المركز وفي المحيط على جزاءات مختلفة . بكلام آخر ، لدينا هنا تمثيلاً بيانياً لعملية تدويل السياق الانتاجي في الحقبة الامبريالية .

إن نموذجاً من هذا النوع يمكن التعبير عنه بمعايير سرافية او بمعايير القيمة . وهو ما طرحناه في **التبادل اللامتكافيء وقانون القيمة**(٢) . إنه ليس بديلاً عن المادية التاريخية ، ليس اكثر مما هي عليه مخططات الكتاب II من **الرأسمال** . لكنه مفيد ، لأنه يوضح ما يتراءى كونه ، في هكذا نظام ، قانون اقتصادي موضوعي . اذاً قاعدة يمكن للمادية التاريخة أن تعمل عليها .

٤ ـ مقابل صياغة من هذا النوع ، هناك ثلاثة مواقف ممكنة . الموقف الأول يقوم على رفض تفحّص هذا النموذج . الزرائع : إن هذا ليس من المادية التاريخية في شيء ، فأين هو صراع الطبقات ؟ والتهكمات : ها هي نظرية المركز والمحيط كتعبير ايديولوجي لبرجوازيات العالم الثالث ! الخ . ماذا يهم . إن ما يزعج ، في الحقيقة ، هو الخلاصات التي سوف ننتهي اليها .

أما الموقف الثاني فيتجسد بالرزوح تحت وطأة اكتشافه الخاص ، اي بالتصرف كما لو كان هذا النموذج التوضيحي ، ذا طاقة تفسيرية . هذا هو الضلال الاقتصادي .

إذا سلّمنا بمعطيات المنظومة وحاولنا البقاء في إطارها ، فإنه ينبغي علينا مباشرة أن نطرح على انفسنا ثلاثة اسئلة : لماذا لا تتم مراكبة التقنيات A_{ij}^{c} L_i^{c} مع الأجر W_p في منطقة المحيط ، مما سيعطي ربحاً اعلى من ذلك الذي يتم الحصول عليه بالتقنيات A_{ij}^{p} L_i^{p} ؟ لماذا لا يهاجر الرأسمال بكامله في هذه الحالة من المركز نحو المحيط ؟ في مرحلة معينة ، حيث يكون توزيع العمل على ما هو عليه ، ألا يتوافق التقسيم الدولي للعمل الذي ينتج عنه (يتخصص المركز في الانتاجات من 1 الى m والمحيط في تلك من n الى Z) مع توازن المبادلات : إن المنتجات من 1 الى m التي يجري تبادلها مقابل منتجات من

n الى Z ، وفقاً للاسعار Pi ، ينبغي أن تكون متكافئة .

تحاول النظرية الاقتصادية الاجابة على هذه الاسئلة . وهي تخفق في ذلك . لقد تفحصنا النظريات المختلفة التي أُنتجت بهدف الخروج بفهم لمسألة توازن موازين المدفوعات (نظريات مفاعيل ـ الاسعار او مفاعيل ـ الصرف) وبيَّنا الطابع الدائري لهذه البراهين (المرتكزة على النظرية الكمية للنقد او على فرضيات بصدد مرونات الطلب والتي تفترض النتيجة) وخلصنا الى نتيجة بأن المقصود هنا لا يتجاوز التعبير عن ايديولوجية التناغمات الكليَّة[٣] . بالمقابل ، عندما تتخلىً النظرية الاقتصادية عن هذه الترهات لتتكلم عن مفاعيل ـ مداخيل « ذات تأثير في اعادة التوازن » ، فإنها تصيب هدفها . لكنها تدعو مذ ذاك الى طرح المسائل الحقيقية التي تقع خارج حقلها : كيف تتكيَّف البنى ، اي تحت تأثير أية قوى ؟ (إن المقصود هو صراع الطبقات على المستوى الدولي) .

الموقف الثالث يكمن اذاً في طرح المسائل انطلاقاً من حدود ما يقدمه النموذج . وهو موقفنا .

٥ ـ لكن قبل البدء بالتحليل وفقاً لأسس المادية التاريخية ، لننتفع بالنموذج .

هذا الاخير يوضح حالة ممكنة : تلك التي لا يكون العمل فيها مستغَلاً على نمط واحد ، اي حيث تكون معدلات فائض ـ القيمة غير متساوية . إنه ضروري ، لإدخال هذه الفرضية (في هذه المرحلة ، لا نقصد الى اكثر من ذلك) أن نضع النموذج على أساس القيم ، وليس مباشرة على أساس الاسعار . ذلك هو السبب الذي من اجله قمنا بمعالجة المسألة على هذه الصورة ، وفقاً لطريقة ماركس في الكتاب II وليس لطريقة سرافا .

اولاً هذه الفرضية هي ممكنة : وهناك نظام توازن في إطار دينامي للعرض والطلب يتناسب معها .

ثانياً ، يظهر الاستغلال اللامتساوي من خلال التبادل اللامتكافىء . إن كل الذين لا يوافقون على مسألة التبادل اللامتكافىء ، يرتمون على الحجة الرائجة بأن المسألة هي مسألة تداول circulation لا مسألة انتاج ، او انهم لم يقرؤوا الاطروحة المعنية (بأن المنشأ يكمن في الشروط المختلفة لاستغلال العمل) ، او انهم يفضلون التملص من مسألة الاستغلال الامبريالي الشائكة .

ثالثاً إن الاستغلال اللامتساوي (والتبادل اللامتساوي الذي ينتج عنه) يفرض اللاتساوي في التقسيم الدولي للعمل . ذلك أنه يشوّه بنية الطلب ، مسرِّعاً التراكم المركز ذاتياً autocentré في المركز ، كابحاً التراكم التابع المتخارج extraverti في المحيط . ونموذجنا للتراكم في المركز وعلى المحيط هدف الى تبيان كيفية ذلك[٤] . إن الاستغلال اللامتساوي يعيد إذاً إنتاج شروط التطور اللامتكافيء . وهو يوضح أن الدول المتخلِّفة هي كذلك لأنها مستغَلة بشكل زائد surexploités وليس لأنها متأخِّرة (وإذا هي قد كانت فعلياً متأخرة ، فإن ذلك اتاح استغلالها بشكل زائد) . تلك هي ، برأينا ، الاطروحة الماركسية الوحيدة الصحيحة . وكل اطروحة معاكسة ليست شيئاً آخر غير تبرير للامبريالية يتلاقى في النهاية مع الاطروحة البرجوازية « لاطوار النمو » .

إن التجربة العملية تثبت ، من جهة اخرى ، هذه النظرة . وكل التحليلات والاسقاطات التي قمنا نحن (بصدد مصر ، المغرب الكبير ، افريقيا السوداء) وقام آخرون بتحقيقها اعطت هذه النتيجة ذاتها : إن اسقاطات خاصة بسياسة تنمية تابعة تتم صياغتها على أساس اسعار ثابتة ، تؤدي كلها الى طريق مسدود من خلال العجز المزدوج للميزان الخارجي والمالية العامة . وكل الاسقاطات لهذه السياسات نفسها والتي يتم تحقيقها بعدياً « expost » بالاسعار الجارية (الاسعار النسبية للواردات والصادرات) تؤدي الى الطريق المسدود ذاته وبسرعة اكبر ايضاً . هذا الواقع ليس له إلا تفسير واحد : إن بنيات السعر تتشوه (تحت تأثير الصراعات الطبقية المتراكبة على المستوى الدولي) لصالح مفاقمة الاستغلال على المحيط .

رابعاً لا يستدعي النموذج تعمياً للشكل الرأسمالي الصريح للاستغلال على مستوى النظام كله . والمنظومة تفترض فقط الانتاج البضاعي وأن البضائع هي بضائع دولية . وإذا كان ادخال معدل ربح r لكل معادلة تتعلق بانتاج معينّ يوحي ، في الواقع ، بالشكل الرأسمالي المعمم ، فإن هذا الشرط ليس ضرورياً لمنطق النموذج . نستطيع ، مثلاً ، الاحتفاظ بالمعدل r للنتاجات من n الى S واسقاطه بالنسبة لتلك من T الى Z . مما سيعني أن البضائع من n الى S المنتجة في المحيط يجري انتاجها بواسطة مؤسسات رأسمالية (وفي هذه الحالة يمكننا ايضاً هنا ادخال التقنيات $A_{ij}\ L_i^c$ مع معدل الاجر W_P ، بينما تنتج البضائع من T الى Z في انماط لارأسمالية لكن خاضعة للرأسمال من خلال اندماجها البضاعي . نشير هنا الى الهيمنة الشكلية . ومن السهل تبيان أن فائض العمل

المجتذب في هذه الحالة من قبل الرأسمال المسيطر هو بعد اكثر اهمية ، اي أن الاستغلال بشكل زائد هو اكبر .

٦ ـ الآن فقط يمكننا (وينبغي علينا) الذهاب الى ابعد من النموذج ، الذي يبقى اقتصادياً . فندخل بالتالي وبشكل صحيح الصراعات الطبقية . إن الذهاب الى ابعد من النموذج ، يعني اولاً توضيح مسألة التكوُّن التاريخي للنظام . وهذا يفترض ان نعرف تحديد وتحليل الانماط ما قبل الرأسمالية ، مراقبة وتحليل مفاعيل هيمنة الرأسمال على هذه الانماط ، الخ . إن اسهامات كتلك التي لـFrank وRey ونحن بالذات ، تقع في إطار هذا الانشغال الاساسي . لكن هذه الاسهامات لم تكن مطلقاً غير بدايات . وفي هذا المجال الذي ما يزال الكشف عنه ضعيفاً ، هناك ضرورة لتحقيق اطروحات جزئية ، وجسورة حتى . وهناك جدالات وضعت وما تزال تضع في مواجهة بعضهم هؤلاء واولئك . لكن النجاحات بيِّنة لأن الاشكالية المعادية ـ للامبريالية هي مشتركة .

والذهاب الى ابعد من ذلك يعني ، ثانياً ، فهم أن ليس هناك قوانين اقتصادية مستقلة ذاتياً بالنسبة للصراعات الطبقية . لذلك قلنا أنه ليس هناك من نظرية اقتصادية ممكنة بصدد الاقتصاد العالمي[٥] . إنه ايضاً لهذا السبب قد عدل ماركس ، في رأينا ، عن كتابة فصله حول الاقتصاد العالمي . رغم ذلك هناك من يحنُّون الى الاقتصاد لكي يحاولوا القيام بذلك . ونضع في هذه الخانة الدراسات حول الشركات المتعددة الجنسية و « التدويل لسياق الانتاج » . لقد قدَّم الراديكاليون الاميركيون اسهاماً مفيداً في هذا المجال ، حتى ولو أن المشكلة التي يدَّعون حلها هي غير قابلة للحل . ذلك ، إننا اذا كنا لا نستطيع فهم النمط الرأسمالي انطلاقاً من المعاينة الاختبارية للواقع على مستوى الشركات الرأسمالية (حيث تظهر الاسعار والارباح ، لا القيم وفائض ـ القيمة) ، فإن الشيء ذاته ينطبق على النظام الرأسمالي العالمي اي انه لا يمكن فهمه انطلاقاً من المعاينة الاختبارية للشركات المتعددة الجنسية .

الذهاب الى ابعد من ذلك يعني اذاً ، طرح مَفْصَلة الصراعات الطبقية على المستوى العالمي ، وجعل هذا التمفصل يشتغل على قاعدة اقتصادية وتفسير كيف ان الصراعات تلك تغيرٍ في هذه القاعدة ، وفي اي اتجاه ، الخ . ذلك هو محور انشغالاتنا ، وفي هذا الإطار يكمن بدون شك الاسهام الاساسي لماركسيي العالم الثالث الذين مافهِموا على

العموم إلا قليلاً ، والذين أسيء استقبالهم في الغرب . وبدون استعادة هذه التحليلات هنا ، لنذكّر بأننا نميّز بين :

١ ـ البرجوازية الامبريالية التي تهيمن على مجمل النظام وتركّز لصالحها جزءاً مهماً من فائض العمل المولّد على المستوى العالمي .

٢ ـ بروليتاريا المراكز التي تفيد من نمو لأجرها الحقيقي موازٍ تقريباً لنمو انتاجية العمل ، وتقبل ، في الاجمال ، هيمنة الاشتراكية ـ الديمقراطية (إن الظاهرتين مترابطتان في ما بينهما ، كونهما وليدتا البنية الرأسمالية الناجزة تاريخياً والتراكم الممركز ذاتياً وكونهما مرتبطتان بالامبريالية) ، ٣ ـ البرجوازيات المحيطية التابعة التي لها موقع محدد في التقسيم الدولي للعمل والتي لدورها المناهض للامبريالية تأثير في تغيير هذا الاخير . ٤ ـ بروليتاريا المحيط الخاضعة **لاستغلال زائد** بسبب الطابع غير الناجز للبنية الرأسمالية ، والخضوع التاريخي لهذه البنية (الطابع المتخارج للتراكم خاصتها) والفصل الذي ينتج عن ذلك بين ثمن قوة عملها وانتاجية العمل ، والتي هي لذلك ، رأس حربة القوى الثورية على المستوى العالمي . ٥ ـ فلاحو المحيط المستغَلُّون ، الذين يخضعون احيانا لاستغلال مزدوج متمفصل من اشكال ما قبل رأسمالية ومن الرأسمال ، ويخضعون احياناً اخرى لاستغلال الرأسمال وحده عبر وسائل الاخضاع الشكلي ، والذين هم اذاً مستغَلُّون بشكل زائد مشكّلين مذ ذاك الحليف المحتمل الرئيسي للبروليتاريا . ٦ ـ الطبقات المستغِلة في الانماط اللارأسمالية والمنتظمة بالارتباط مع النقطة السابقة .

هذا التقديم المبسَّط الى الحد الاقصى يوضح حقيقة أن التناقض الرئيسي ، ذلك الذي يحكم بقية التناقضات والذي تحدد تقلباته ، بشكل واسع ، الشروط الموضوعية التي تعمل عليها التناقضات الاخرى ، هو ذلك الذي يواجه بين شعوب المحيط (بروليتاريا وفلاحون مستغَلون) وبين الرأسمال الامبريالي ـ وليس بالطبع ، كما حاول بعضهم تقويلنا ذلك ، بين المحيط والمركز في جملتهما .

هذه الصراعات تحدد في الدرجة الاولى ، مباشرة ، وفي آنٍ معاً ، الاسعار النسبية للمبادلات مركز ـ محيط وبنيات التقسيم الدولي للعمل . وهي تحدد اتجاه ووتائر التراكم في المركز ، على المحيط وعلى المستوى الدولي . وبذلك فهي تكيِّف الصراعات في المركز .

هذه الصراعات تعمل في حقل محدد بتناقضات وتحالفات ، تتغيرً من مرحلة الى اخرى . إن التحالف الاشتراكي ـ الديمقراطي (همينة الامبريالية على الطبقات العمالية في المركز) هو ثابتة لكل المرحلة الامبريالية ، باستثناء فترات الازمات الممكنة حيث لا يعود بامكانه العمل . ويجري تنازع قيادة التحالف من اجل التحرر القومي (بروليتاريا ، فلاحون وبرجوازية ، على الاقل جزئياً) بين البروليتاريا (وفي هذه الحالة تنتقل البرجوازية بمجملها الى صف العدو) والبرجوازية ، (التي تتوصل عندئذ الى فرض اشكال جديدة من التقسيم الدولي للعمل على الامبريالية) .

هذه الصراعات والتحالفات تحدِّد إذاً : معدل فائض القيمة على المستوى الدولي ، والمعدلات (المختلفة) في المركز وعلى المحيط على التوالي ، فائض ـ العمل المستخرج في الانماط اللارأسمالية الخاضعة ، بنية اسعار البضائع الدولية التي من خلالها يعاد توزيع فائض ـ القيمة هذا (وبشكل خاص اقتسامه بين الرأسمال الامبريالي ورأسمال البرجوازيات التابعة) ، الاجور الحقيقية ، في مستواها الوسطي الدولي ومستوياتها الوسطية في المركز وعلى المحيط ، حجم ريوع الطبقات اللا ـ رأسمالية (بالاخص في المحيط) ، توازن المبادلات مركز ـ محيط ، دفق البضائع والرساميل (واذاً معدل الصرف) ، الخ .

إن إطار التحليل وفق أسس المادية التاريخية على المستوى العالمي يستتبع أن نفهم الطابع الدولي للبضائع (وإذاً ، للقيمة) والحركية الدولية للرأسمال . ليس المقصود هنا بالطبع غير ميول ، لكنها ميول أساسية ، لأنها تعني هيمنة الرأسمال على مستوى مجمل النظام .

إن هدف هذا النص ليس استعادة مجمل هذه المسائل . ونحن لن نتصدى إلا لواحدة منها ، بقيت حتى الآن قليلة الدرس ، وهي مسألة الريع المنجمي .

---

(١) انظر : الامبريالية والتطور اللامتكافيء ـ المقدمة ، الفصلان V و IV .

(٢) ص ٤٩ ـ ٦٢ .

(٣) التطور اللامتكافيء ص ٨٨ ـ ١١٢ (الطبعة الفرنسية) .

(٤) نشر في tiers monde عدد ٥٢ ـ ١٩٧٢ وجرت استعادته في التطور اللامتكافيء ص ٦٠ ـ ٦٥ و ١٦٤ ـ ١٦٩ (الطبعة الفرنسية) .

(٥) التطور اللامتكافيء ص ١١٢ (الطبعة الفرنسية) .

الفصل السادس

النظرية والتطبيق للريع المنجمي
في النظام الرأسمالي المعاصر

هل يمكن بسط النظرية الماركسية حول الريع العقاري الى المجال المنجمي ؟ يلزم هنا أيضاً النفاذ الى الشروط الطبيعة للانتاج الذي يحتمل بصدده أن يصطدم الرأسمال بحاجز الملكية . لكن المجال المنجمي يبرز خصائص نوعية بيِّنة .

اولى هذه الخصائص تكمن في طابع عدم قابلية التجديد للموارد المستغَلَّة . هذا الطابع يفرض كلفة انتاج خاصة نوعياً ، ليست عنصراً من الريع وانما هي كلفة الاستبدال . هذه الكلفة تؤخذ عادة في الاعتبار ، في النظام الرأسمالي ، من قبل المستَغِل ، اي الرأسمالي المنجمي . لكن هذا الاخذ بعين الاعتبار هو محدَّد بشروط اشتغال الرأسمالية ، أي انه محدود بشكل مزدوج : ١ ـ بالافق الزمني لحساب الربح الرأسمالي و ٢ ـ بالافق الزمني للامتياز الذي يتم بموجبه النفاذ الى المورد . هذان الافقان ليسا على العموم مستقلَّين الواحد عن الآخر . فالمنجمي يضمن اذاً لنفسه سحباً على الناتج يستخدمه لمتابعة استثماره بنفس معدل الربح وذلك بالترافق مع عملية استنفاد المورد . وهكذا يخصص المستثمرون جزءاً من ربحهم الخام الصوري (في الحقيقة ، هذا الجزء هو كلفة) للتفتيش عن احتياطات جديدة في منطقة الامتياز وفي غيرها . والافق القصير نسبياً للعملية يشير الى

هذه الحقيقة العادية والمعروفة بأن الاحتياطي يتناسب مع الانتاج وليس العكس : بشكل عام ، وفي اية فترة من التاريخ ، كان الاحتياطي يبدو كأن ليس بمقدوره كفاية إلا

عشرين عاماً من الاستثمار[1] .

كلفة الاستنفاد بالنسبة للجماعة هي شيء آخر تماماً . لقد سبق أن عبَّرنا عن وجهة النظر هذه ، التي تقول بأن التحكم بالمستقبل الاجتماعي من قبل المجتمع يفترض افقاً اكثر طولاً بكثير من افق الحساب الرأسمالي ، الذي تبدو عقلانيته rationalité ، في هذه المناسبة ، نسبية وقصيرة[2] . بالنسبة للمجتمع ـ الذي يمنح الامتياز ، مثلاً ، بقرار من السلطة العامة ـ فإن المسألة تنطرح على الشكل التالي : عندما يتم استنفاذ المورد فإن على عملية السحب على الناتج لغاية الاستبدال أن تكون قد اتاحت : اما التوظيف بشكل كاف لكي يُسْتغل وبنفس الكلفة الاجتماعية سنجم جديد لنفس الناتج ، واما التوظيف بشكل كاف لإستبدال هذا الناتج الطبيعي ببديل اصطناعي له نفس القيمة الاستعمالية وبنفس الكلفة ، واما اخيراً التوظيف بشكل كاف لاستبدال هذا المورد بنشاط انتاجي آخر في مجال آخر (يعطي قيماً استعمالية اخرى) لكنها معتبرة معادلة (أي أنها تنتج نفس القيمة المضافة) .

بعض المسائل تبقى مفتوحة : ١ ـ مسألة عدم تأكُّد هذه الحسابات (على فترة خمسين عاماً مثلاً) ، وهو ريب غير قابل للإزالة في كل مجتمع ، اشتراكي حتى ، ٢ ـ مسألة معرفة كيف يمكن تقنياً لمجتمع غير طبقي أن يعقلن بهذه الطريقة خياراته الجماعية .

هل ينبغي إضافة ان هذا الحساب يتجاوز مسألة « الوَفورات économis واللاوَفورات déséconomies الخارجية » والتي تفتقد ، إضافة الى ذلك ، الى حل ؟ هذه العناصر الاخيرة يمكن احتمالاً اخذها بعين الاعتبار جزئياً ، في الرأسمالية بواسطة اجراءات تشريعية تفرض ضرائب تعويضية .

هل ينبغي أيضاً إضافة أن طابع عدم قابلية اعادة التجديد هو اقل خصوصية نوعياً في الإنتاج المنجمي مما يبدو كونه ؟ الأرض الزراعية ايضاً ليست غير قابلة للنفاذ . وهي ليست كذلك إلا بشرط أن يجري تعهدها . والتجربة التاريخية للرأسمالية توضح هنا ايضاً حدود عقلانيتها (إن التبذير ذا الاتجاه غير القابل للانعكاس للاراضي في هذا النظام ، خصوصاً في محيطه ، هو حقيقة تاريخية) . لكن هناك ما هو ابعد من ذلك : فالموارد غير القابلة للنضوب ظاهرياً (الهواء ، الماء) ، ينبغي ايضاً ، وابتداء من كثافة معينة من التصنيع أن يتم تعهدها ، كما جرت اعادة اكتشاف ذلك حديثاً ، في

الموضوعات المسماة موضوعات البيئة[٣] .

الخاصية النوعية الثانية للانتاج المنجمي هي من نمط تاريخي . لقد ظهر الانتاج المنجمي وتطور مع نمو الرأسمالية ، بينما الانتاج الزراعي كان قد بات موجوداً بالطبع ، عند ظهور هذه الأخيرة . وفيما انضاف الريع العقاري الرأسمالي الى فئة وجودها سابق لوجوده ، فإن الريع المنجمي لم يكن يملك عملياً اية صلة مع فئة ما سابقة . لكن ، ما عدا ذلك فإن المجال المنجمي لم يظهر في تلك المرحلة ، خاصيات معيَّنة .

سيجري اذاً التعرُّف في هذه المجال على ريوع تفاضلية . هذه الأخيرة ستكون لها بالطبع اشكال تعبيرها الخاصة نوعياً . اما التكنولوجيا الثقيلة المطبقة في المجال المنجمي فإنها ستركِّز بالاحرى على الريوع من النمطII (المرتبطة بتكثيف الاستثمارات) اكثر مما على الريوع من النمطI .

إن العائق امام الدخول الى القطاع الذي يمثله حجم الرساميل اللازمة يقرن غالباً بالريوع التفاضلية ارباحاً فائضة احتكارية (بالمعنى الشائع) مسماة تكنولوجية ، وقتية او لاءينبغي ، على الاقل تصوُّرياً ، ألا يتم خلطها مع الريع .

إن الريع المنجمي المطلق يظهر عند الاقتضاء فيما وراء هذه الاكلاف والريوع التفاضلية والارباح الفائضة . إنه على هذا المستوى ، وفي شروط تشكله وتحديده ورصده ، حيث يُظهر الريع المنجمي المطلق اوجه شبه لكن ايضاً اختلافات خاصة نوعياً مع الريع العقاري .

٢ - يظهر الريع المنجمي ، كما الريع العقاري عندما تتحكم طبقة اجتماعية خاصة بعملية النفاذ الى المورد المعني . والاطروحة التي نقدمها هنا تقول بأن الطبقة المعنية في النظام الرأسمالي العالمي ليست سوى البرجوازية المحيطية . هذا معناه أن تكوُّن الريع المنجمي هو مشروط ببروز هذه البرجوازية .

طبعاً ، لقد وُجد الريع المنجمي قبلاً في المركز . وفي كل مرة كان ملاكو الأرض يدَّعون حقوقاً على باطن الأرض فإنهم كانوا يفرضون ريعاً منجمياً على المستثمرين الرأسماليين . مثلاً الريع البترولي في الولايات المتحدة (نتكلم عن الريع المطلق لملاّكي الحقول الاقل حظوة وليس عن الريوع التفاضلية التي تجتذبها من جهة اخرى الشركات المستثمرة للحقول التي هي اكثرغنىً ، في الشرق الاوسط مثلاً) . لكن بشكل عام ، في مجال الاستثمار المنجمي كانت الدولة الرأسمالية التي تتحرَّك باسم المصالح الجماعية

للبرجوازية مدعية حق ملكية على باطن الارض تكتفي بمنح القطاعات المهيمنة من الرأسمال حق نفاذ شبه حر الى هذه الموارد (اتاوات رمزية في ما يختص بالامتيازات) .

لقد تم الشيء ذاته على مستوى النظام الدولي . أن تحكُّم الدول الامبريالية بالمستعمرات وحتى بالدول المستقلة شكلياً كانت له ولفترة طويلة نتيجة طبيعية تمثّلت بحرية النفاذ من قبل الاحتكارات الى الموارد الطبيعية في المحيط ، كما تشهد على ذلك الامتيازات المجانية الممنوحة من قبل ادارات المستعمرات او المنتزعة بسياسة البوارج ، إلا إذا كان ذلك يتم مقابل دفع اتاوة رمزية ، « بخشيش » من نوعية المصروفات الاضافية السياسية للرأسمال وليس من نوعية الريع .

لقد ظهر الريع المنجمي حديثاً على مستوى النظام العالمي ، وذلك عندما بدأت دول المحيط تدعي فرض اتاوة حقيقية من اجل النفاذ الى موارد العالم الثالث . نرى مباشرة أن شروط بروز الطبقة التي يرتبط بها تكوُّن الريع المنجمي ، هي مختلفة عن تلك الخاصة بالريع العقاري . والبرجوازية المعنية لم تنشأ من الريع المنجمي ، ولكن في شروط أخرى ، وبشكل دقيق في سياق التصنيع باستصناع الواردات الخاص بالطور الثاني من النمو الامبريالي . وهي تعبر عن نفسها بواسطة اداتها الجماعية اي الدولة .

من المهم التمييز بوضوح ، على المستوى التصوُّري ، بين الدولة صاحبة الدخل وبين الشركة الرأسمالية المستثمرة ، اجنبية كانت او حتى وطنية ولو كانت في هذه الحالة تنتمي هي نفسها الى القطاع العام . لأن ناتج المنجم يجري تصديره وبذلك تتحدَّد شروط استثماره ، التي تتيح في آنٍ معاً تحقيق ربح للرأسمال المستثمر وريع ، بالتناقض على المستوى الدولي بين الدول ـ المالكة ورأسمال الاحتكارات التي تهيمن على الاستثمار .

بالطبع ليست الاحتكارات المعنية معادل المزارعين في الزراعة اكثر مما هي الدول في موقع الملاكين العقاريين . والمقارنة لها حدودها الواضحة . إن الصياغة الكلاسيكية المحدثة السطحية سوف تتكلم هنا عن « احتكار ثنائي » ، بالتعارض مع المزاحمة المزدوجة « الصافية والكاملة » بين المزارعين والملاكين . لكن تحليلنا يفضل تجنب هذا النمط من التحليل الشكلي ، وبالتعارض مع ذلك ، تمييز الطبقات المعنية بالامر .

٣ ـ ينبغي هنا أن نطرح مسألة تحديد مستوى الريع المنجمي .

هنا ايضاً لا يمكننا الاكتفاء بنظرية المرْوَحة : الريع موجود بين صفر والمستوى الذي

به يمتص كل فائض ـ القيمة الدولي .

اطروحتنا هي أن مستوى الريع يتحدد ببنية التقسيم الدولي للعمل ، وأنه بدوره يغيرٌ في هذا الاخير . بالاستناد الى هذه الاسس نعطي لصراع الطبقات هذا على المستوى العالمي قاعدة اقتصادية . والاطروحة تقترن ، بشكل ضيق ، بتلك المتعلقة باطوار الامبريالية ، والتحالفات الطبقية الدولية التي ترتبط بها وكيفيات تقسيم العمل التي تحكمها هذه الاخيرة . وكل مرحلة يتناسب اذاً معها تنسيق معين ومتواقت لعمليات الانتاج والطلب وبنية ملائمة لتوزيع المداخيل (تدريج جزاءات قوة العمل ، ارتفاع وتوزيع الربح) . إن بروز الريع المنجمي يقع في المرحلة الراهنة من ازمة النظام الامبريالي ، أي حيث لم يعد ممكناً ، وفي ظل البنية الحاضرة لتقسيم العمل ، لفائض العمل الذي يبتزه الرأسمال بمجمله من بروليتاريا وفلاًحي النظام المستغلين ، أن ينمو بوتيرة ملائمة . بكلام آخر ، في الوقت الذي يمر فيه استئناف التراكم عبر اعادة توزيع للادوار وتغيير لتقسيم العمل .

نرى إذاً كيف يتحدد مستوى الريع : إنه ذلك الذي يرفع الى الحد الاقصى الممكن ، معدل الربح على الصعيد الاجمالي عبر استعادة التلاؤم بين عرض وطلب في حالة توسع ، وعبر اتساع كتلة العمل المستَغل . حسياً ، ينبغي أن يتيح التحويل من المركز الى المحيط والذي يمثله الريع ، تراكماً متسارعاً في المحيط ، حيث معدل فائض القيمة اكثر ارتفاعاً ، واذاً أن يتيح رفع المعدل الوسطي للربح على المستوى العالمي . والشرط الذي يسمح بهذا التسريع للتراكم هو نفاذ المحيط الى مجال التصدير لمنتجات صناعية باتجاه المركز . يمكننا عندئذ تبيان أن هذا التراكم ينبغي أن يعزز توازناً جديداً على المستوى الدولي ، ومن ضمنه تحقيق اعادة توازن بنيوي لموازين المدفوعات : الفائض يجري امتصاصه تدريجياً من خلال استيراد التجهيزات ودفع ارباح الاحتكارات التكنولوجية في المركز ، الخ . بالطبع أن تحديداً من هذا النوع لا يعمل إلا على الصعيد الإجمالي ولا يستبعد « الاختلالات في التوازن » الوقتية والوطنية .

اطروحتنا تفترض مسلماً به كون الازمة الحالية هي فعلاً ازمة الامبريالية وبأن منشأها الرئيسي ليس في المركز ، وإنما في التناقض الذي يعمل على المستوى العالمي ، في العلاقات مركز \ محيط[٤] . هذه الاطروحة ، كما نعلم ليست ذات شعبية قوية في الغرب .

إنها تستند على تحليل تمهيدي لبنية التراكم على المستوى العالمي نحيل القارىء اليه[٥] . في مقاربة اولى ، نميِّز ثلاث مراحل في تطور تراكم الرأسمال داخل النظام الامبريالي .

خلال المرحلة الاولى (من آخر القرن التاسع عشر الى ثلاثينات وخمسينات هذا القرن ، حسب البلدان والمناطق) ، حصر التقسيم الدولي للعمل ، من نمط كولونيالي ، المحيط في انتاج السلع الزراعية والمعدنية المعدَّة للتصدير نحو المراكز ، التي احتفظت لنفسها بكل الصناعات ، الثقيلة منها والخفيفة ، بما فيها تلك التي تغذي واردات المحيط . تقسيم العمل هذا ، المرتكز على التحالف الطبقي امبريالية اقطاعيون وكومبرادوريون ادى الى بنية للاسعار النسبية للبضائع المتبادلة على المستوى الدولي ، تعزز الى الحد الاقصى تراكم الرأسمال الصناعي في المركز . هذا التراكم ارتكز على المنافذ الرئيسية للمركز والمنفذ الاضافي المتمثل في المحيط المستورد للسلع الاستهلاكية المصنَّعة . لقد اتسع المنفذ المركزي تدريجياً ، بالارتباط مع ارتفاع الاجور المتوازي مع نمو القوى المنتجة ، بينما بقي التوسع في المحيط محدوداً بسبب ركود جزاء العمل والتبادل اللامتكافىء الذي هو التعبير عن ذلك . وزاد التبادل اللامتكافيء ، بدوره ، وتيرة التوسع في المركز . في هذه الشروط ، اعاد التوازن في إطار دينامي للعرض \ الطلب الاجمالي انتاج تفاوت متعاظم مركز \ محيط ، أي أنه أعاد انتاج ، وبشكل متواقت ، النمو الرأسمالي « والتخلف » الرأسمالي .

بنيات الاسعار التي تتناسب مع هذا التوازن في إطار دينامي احتوت على الريوع العقارية التي تشكل جزاءات الملاكين العقاريين حلفاء الامبريالية ، لكنها لم تكن تحتوي على ريوع منجمية ، ذلك أن رأسمال الاحتكارات الامبريالية احتفظ لنفسه بحرية النفاذ الى موارد باطن الأرض في المحيط وحصر برجوازية المناطق المهيمن عليها بشريحتها الكومبرادورية .

المرحلة الثانية من النمو الامبريالي يمكن تمييزها بالتصنيع عبر استصناع الواردات في المحيط . هذه المرحلة التي احتلَّت ربع القرن الاخير ، كانت تفترض تجديد التحالفات الطبقية الدولية ، واحلال البرجوازية الوطنية محل الاقطاعيين والكومبرادوريين ، بعد سلسلة من الانتصارات المفروضة على الامبريالية من قبل حركة التحرر القومي . خلال هذه المرحلة ، استمر التوازن في إطار دينامي يعمل بشكل رئيسي على قاعدة توسُّع

السوق في المركز . هذا التوسع غذاه نمو الاجور الذي تزايد عبر الابقاء على التبادل اللامتكافىء ، إذ أن المحيط استمر يقدم المواد الاولية في شروط ركود او حتى تدهور لجزاءات العمل ، والتي بها سيتم من الآن فصاعداً ، دفع ثمن الواردات من السلع الصناعية التجهيزية التي تحل محل السلع الاستهلاكية التي كانت حتى ذلك الوقت ، ما تزال تستورد .

بنيات الاسعار التي تتناسب مع هذه المرحلة كانت ما تزال لا تحتوي على ريوع منجمية ، فرأسمال الاحتكارات الامبريالية توصل الى الاحتفاظ خلال تلك الحقبة بحرية النفاذ الى باطن الأرض في العالم الثالث المستقل . بالمقابل ، كانت الريوع العقارية تختفي احياناً ، عندما ينكسر التحالف الاقطاعي بواسطة اصلاحات زراعية برجوازية لصالح توطيد موقع طبقات جديدة من الكولاك والفلاحين المتوسطين . والتخفيض النسبي لاسعار المنتجات الزراعية الذي كان يتبع ذلك ، كان يلائم البرجوازية المحلية المنخرطة في عملية التصنيع باستصناع الواردات ، كما أنه كان يلائم الامبريالية ، بقدر ما أن المنتجات الزراعية المعنية كان يستمر تصديرها الى المركز .

إن اطروحتنا بصدد الازمة الراهنة تنطلق من هذا التحليل للتراكم على المستوى العالمي خلال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية ومن توقُّف هذا السياق . واحد الوسائل الممكنة للتغلب على هبوط معدل الربح الذي يستتبعه هذا التوقف يكمن بالتحديد في المراجعة لشروط المبادلات بين الشمال ـ والجنوب . إن تضمين الريوع المنجمية في اسعار منتجات الموارد الطبيعية المصدَّرة من قبل الجنوب سوف يحسِّن طاقة التمويل لدى البرجوازية المحيطية ويسمح لها بالانخراط في مرحلة جديدة من التصنيع المرتكز ، هذه المرة ، على تصدير المنتجات الصناعية نحو المراكز .

إن نقل مراكز صناعات معينة ، بحيث تترك الشمال معيدة خلق احتياطي من البطالة ، سوف يتيح وبشكل متواقت رفع معدل الربح . فيشرع عندئذ التوسع عبر توسع الصناعة القائمة على التصدير في الجنوب ، والتي على قاعدتها سوف يمكن للصناعات الجديدة القاطرة ان تستعيد توسعها في الشمال .

هذا الخيار ـ الرأسمالي تماماً ـ للتغلب على تناقضات النظام الدولي يؤلف برنامج البرجوازيات المحيطية ، « النظام الاقتصادي الدولي الجديد » . لكن رغم كونه ينسجم تماماً مع الابقاء ـ والتطور ، حتى ـ للنظام الامبريالي ، فهو ما يزال مرفوضاً لأن

الاحتكارات ليست قادرة على فرض التغييرات البنيوية على الطبقات العمالية في المركز والتي يفترضها استئناف التراكم على المستوى العالمي وفق هذه القواعد الجديدة . إن اخفاق المفاوضات بين الشمال والجنوب كان متوقَّعاً : فنجاحها يستدعي اولاً أن تتم هزيمة الطبقات العمالية في الشمال .

إن نجاح مفاوضات من هذا النمط ـ متواقتاً مع البدء بتنفيذ تقسيم دولي جديد للعمل ـ سيجعلان الكتلة الظاهرية لدول العالم الثالث تنفجر . لأن امكانيات دول المحيط المختلفة في فرض ريوع منجمية واستخدام هذه الاخيرة من اجل تحقيق تصنيع تصديري ، هي غير متكافئة بشكل قوي . إن انفجار العالم الثالث الى ما يتفق على تسميته اكثر فأكثر امبرياليات ـ فرعية (نرتاح اكثر لتعبير محطات relais امبريالية) ومناطق احتياطات محكوم عليها بالتقحُّل (التدهور الى وضع مماثل لوضع بنغلادش « للعالم الرابع » quart monde ، المجاعة في الساحل Sahel ، الخ .) . يندرج في إطار هذا الخيار الذي ناقشناه في مكان آخر .

إن مسألة تحديد الريع في حقل المادية التاريخية ، متناولة بهذه الطريقة ، تبدو مربوطة بشكل ضيق بمسألة رصده . واذا كان الملاكون العقاريون معتبرين عموماً طبقة غير منتجة ، فتجديد دخلهم المضمون عبر الملكية يسمح لهم برصد هذا الدخل للاستهلاك ، بينما تحتاج البرجوازية المحيطية الى الريع المنجمي لتمويل تراكمها . وهو تراكم مجاله ، ليس الاستثمار المنجمي نفسه او حتى الصناعات المنتجة للقيمة والمتفرعة عنه ولكن الاقتصاد في مجمله . هذه البرجوازية هي اذاً طبقة منتجة ولو انها تابعة وهي بهذه الصفة طفيلية . إن العلاقة الضيقة التي تجمع هنا بين عملية رصد الريع وبين تحديده ليست شيئاً آخر غير تظاهرة اضافية للطلب لا تستبعدها الماركسية من التحليل ، خلافاً للرأي الشائع .

هكذا تدمج اطروحتنا نظرية الريع المنجمي في المادية التاريخية مأخوذة على المستوى الدولي . وهي تربط تحديد الريع ببنية التدريج لجزاء قوة العمل على المستوى الدولي ، واذاً بالصراعات والتحالفات الطبقية الدولية . بكلمة ، يظهر الريع لأن الجزائر وايران يتم تصنيعهما (ولو ان ذلك يتم في إطار من التبعية) وليس العكس .

٤ ـ إن مسألة البدائل تَعْلَق على هذا التحديد الرئيسي . لقد جرت الملاحظة ، بحق ، أن سعر الموارد الطبيعية لا يمكنه الارتفاع الى ابعد من سعر بدائلها

الاصطناعية . هذه الملاحظة الرشيدة ينبغي تعميمها : فبالنسبة لكل النظام الرأسمالي ، لا يمكن لسعر بضاعة ما أن يرتفع الى ابعد من سعر البضاعة ـ البديل ـ اي البضاعة التي تملك قيمة استعمالية مماثلة او مجاورة . لقد شدّدنا على هذه النقطة[٦] ، التي تهدم المحاولة الكلاسيكية ـ المحدثة لتأسيس النظرية الاقتصادية على الطابع غير القابل للاختزال للقيم الاستعمالية ، في حين أن هذه الاخيرة هي ، بشكل واسع ، (ولكن ليس بشكل حصري بالطبع ، لأنه تبقى هناك قاعدة طبيعية تستبعد أن تشكل ماء الشرب بديلاً عن المعطف ، اذ أن قيمتيهما الاستعماليتين هما مختلفتان جداً) نتاج المجتمع (الكوكا ـ كولا وعصير البرتقال هما قيمتان استعماليتان قابلتان تماماً لاستبدالهما الواحدة بالاخرى) .

من وجود بدائل ، قريبة او بعيدة ، تنشأ دائماً ، هنا كما في اي مكان آخر ، ما جرت تسميته بالريوع القطاعية . إن هذا التعبير هو مدعاة التباس . فالمقصود بالامر ، في الواقع ، هو شيء آخر ، ذو صلة بكيفيات توزيع الفائض . هذا الاخير يجري توليده جماعياً ، لكنه يتوزع من ثم تبعاً لتحديدات متعددة ، حيث تتدخل مجمل عناصر الحياة الاجتماعية وعناصر اعادة انتاجه .

سوف نعود الى هذه الخلاصة ذات الطبيعة العامة جداً والمتعلقة بالروابط بين الصعيد الاقتصادي (توليد وتوزيع الفائض) وبين المادية التاريخية . على كل حال ، لا تنقص الامثلة ، في المجال المنجمي ، على مسائل من هذا النوع . عن اية قيم (او اسعار) نتكلم ؟ عن تلك الخاصة بالبترول او بالطاقة ؟ على اية مستويات اذاً تعمل القوانين الاقتصادية ؟ على صعيد المؤسسة ؟ الفرع ؟ مجمَّع الفروع ؟ الاقتصاد الوطني ؟ الاقتصاد العالمي ؟ هل يمكننا ادراك الناتج الفائض في كل من هذه المستويات ؟ او انه ينبغي ادراكه اولاً على المستوى الاجمالي ، ومن ثم تفحُّص قوانين توزيعه ؟

إن مسألة البدائل والارتباطات بين الاسعار تطرح اذاً مسألة اكثر عمومية ، مسألة الطبيعة الجماعية الى حد ما لفائض القيمة في النظام الرأسمالي .

من جهة أخرى ، يغيرِّ ظهور الريع المنجمي ، بالطبع ، في بنية الاسعار النسبية والمعدل الوسطي للربح ، وذلك بشكل مماثل لما يفعله الريع العقاري ، وللاسباب ذاتها .

إن الصياغات التي سبقت استلهمت طبعاً تاريخ الريع العقاري القريب العهد . لكن هناك اطروحات مختلفة جدا جرى التقدم بها في مناسبة رفع سعر البترول ابتداء من اكتوبر ١٩٧٣[٧] . الواحدة منها تركز على الشروط الاقتصادية الموضوعية لانتاج الطاقة : الانقلاب في اتجاه الاكلاف النسبية للبترول ، مثلاً ، والتي ، بعد أن استمرت متناقصة خلال قرن ، شرعت مرحلة صعود جديد طويلة ابتداء من سنوات ٦٠ ـ ٧٠ . وهناك آخرون يركزون على التناقضات بين الامبرياليين ويشددون على ارادة الولايات المتحدة على تحقيق انقلاب في الوضع الذي كان يتدهور (ازمات الدولار ، الخ .) لصالحها ، عبر تجنيد الشركات المتعددة الجنسية البترولية والدول البترولية في مواجهة اوروبا واليابان . والبعض منهم يذهب حتى الى ابعد من ذلك ويرى في هذا التكتل الأخير تظاهرة للستراتيجية الطويلة الأمد للشركات المتعددة الجنسية التي اختارت التحالف مع دول العالم الثالث ضد دول المركز . اما هدف هذه الشركات ، عبر نقل مواقع الصناعات التي تشرف عليها ، فهو رفع معدل ربحها . كل هذه التحليلات حتى عندما تبدو وكأنها تحتوي على جزء من الحقيقة ، ترتكب نفس الخطأ الجوهري الاقتصادي بوضع الشركات المتعددة الجنسية (الرأسمال الاحتكاري في المتروبولات) في موقع التعارض مع دول المركز . وهي تركّز على مظاهر ظرفية ومن الصف الثاني وتصنف بشكل خاطىء تناقضات النظام ، معطية للتناقض بين الامبرياليات او لذلك الذي يعارض بين الطبقات العمالية في الغرب وبين الاحتكارات موقع الحسم ، رافضة ان تعطي للتناقض الذي يضع شعوب المحيط في مواجهة الاحتكارات الدور التاريخي المحرِّك الذي نراه له على امتداد كل الحقبة الامبريالية ، ورافضة ان ترى ان هذا التناقض هو الذي يستتبع ذلك ـ الثانوي ـ الذي يعارض بين البرجوازيات التابعة في المحيط (ودولها) وبين الاحتكارات (ودولها) . إن الخطأ يجد منشأه في الادبيات الراديكالية الاميركية الشمالية والمناهضة للشركات المتعددة الجنسية .

نرى بالمقابل في مثال البترول التظاهرة المبكرة لاتجاه اكثر شمولاً بكثير ، يتناسب مع الاستراتيجية الجديدة لبرجوازيات المحيط . والمعركة من اجل « نظام اقتصادي دولي جديد » وارادة دول العالم الثالث ـ رغم كون هذه الارادة بعد ضعيفة ـ في خلق وسائل تضامن تتيح لهم فرض رفع جوهري وشامل لاسعار الموارد الاولية ، تشهد على هذا الاتجاه العام .

٦ ـ طبعاً ، لا يمكن تسوية مسألة التحديد للريع المنجمي بتعابير عامة ومجردة . وككل مسألة اخرى ، ينبغي أن تكون هذه الاخيرة موضع تحليلات ملموسة لوقائع ملموسة . فهناك ، لكل معدن ، ظروف نوعية خاصة تتحكم بالصراع من اجل الريع وبنتائجه الممكنة . هكذا وكمثال مقارن ، يمكننا ايراد مثال معدن الحديد[٨] ، الذي استمر انتاجه طويلاً محصوراً بالبلدان المتقدمة لصالح صناعة التعدين الوطنية خاصتها . ولأن حاجات التعدين في المراكز لم يعد ممكناً تلبيتها من قبل المنتجين الكبار (الولايات المتحدة فرنسا والسويد ، يضاف اليها الاتحاد السوفياتي) فإن الغرب أمن لنفسه « حزاماً منجمياً » مؤلفاً من دول اكيدة (كندا ، البرازيل ، افريقيا الجنوبية واستراليا) تستطيع تقديم معدن ذي قدرة تنافسية وبكميات كافية تماماً للمستقبل المنظور . ضمن هذه الشروط ، يجري « تهميش » منتجي العالم الثالث (فنزويلا ، موريتانيا ،غينيا ، ليبريا ، الغابون ، الهند ، ماليزيا) وتجريدهم من وسائل التفاوض خاصتهم (خصوصاً اذا استمرت البرازيل ترفض دعمهم) . لكن ، من جهة اخرى ، تبدو الحاجات المالية من اجل تركيز الصناعات التعدينية في العالم الثالث ، جسيمة (فهي تقترب من خمسين مليار دولار ينبغي الحصول عليها في مهلة من خمس الى ست سنوات) ولا يمكن ايجادها لا في الغرب ولا في دول اوروبا الشرقية .

نرى هنا امكانية تحقيق تجمُّع من ثلاثة فرقاء : دول العالم الثالث التعدينية ، الدول ذات الامكانات المالية الهامة (دول الـO.P.E.P مثلاً) والدول المنجمية المشار اليها سابقاً . إن تجمعاً من هذا النوع سيقوّي الاستقلال الذاتي الجماعي للعالم الثالث ويفصل مجموعة المعادن \ التعدين في المحيط عن مجموعة المركز ، التي تصيب مفاعيل هيمنتها حالياً وفي الوقت ذاته الدول المنجمية والدول التعدينية في العالم الثالث . إن الريع المنجمي سوف يبقى في تجمع من هذا النوع ، موضع تفاوض بين دولة واخرى . لكننا نرى جيداً في هذه الحالة أن المعركة من اجل سعر المعدن ، لا تشكل الرهان الرئيسي في المعارك الجارية .

---

(١) ملاحظة قام بها ، بين ملاحظات اخرى ، Amilcar. O. Herrera و آخرين ، Catastrophe or New Society q, I.D.R.C- 1976 .

(٢) l'impérialisme et le developpement inégal ch. I et VII

(٣) نفس المصدر الفصل السابع .

(٤)

l'impérialisme et le developpement inégal Chap V et Amin, Faire, Hussein et Massiah, la crise de l'impérialisme Minuit- 1975.

(٥)

«Developpement autocentré, autonomie collective et ordre économique international nouveau», in S. Amin et A.G. Frank, Accumulation, dependance et sous-developpement, Anthropos, 1977.

(٦) L'échange inégal et la loi de la valeur p. 50-51 .

(٧) انظر :

J.M. Chevalier, le nouvel enjeu pétrolier paris, 1973; la crise mondiale du capitalisme, Université deVoncennes,1975.

(٨)

Yvon le Moal, L'avenir du contrôle du minerai de Fer et ses implications pour les relations sidérurgiques internationales, dov. ronéoté, G.R.E.S.E, Moutpellier 1976.

ملحق

I ـ ما يتبع ليس محاولة جديدة واضافية لاقتراح « حل » لمسألة « الاستحالة» . نحن نعتقد في الحقيقة ، مثلنا في ذلك مثل Benetti ، Cartelier وBerthomieu ، بأن نقد الاقتصاد السياسي من قبل ماركس ، ليس محاولة ايجابية « لتصحيح واكمال » ريكاردو ، وإنما هو نقد للنظام الاساسي للعلم الاقتصادي الذي قام ماركس بكشف النقاب عن طبيعته («مقال البرجوازية عن ممارستها الخاصة » ، مستعيدين في ذلك طريقة تعبيرBenetti [1]) . غير أنه ، وحيث أن الاختلافات الجوهرية سوف تستمر ، احتمالاً ، في الوقوع على هذا الصعيد داخل الماركسية نفسها (نعني بذلك كل التيارات التي تدّعي الانتساب اليها) فإن صياغة تأويلات متضاربة حول الاستحالة وطبيعته واهميته ، أكانت وثيقة الصلة بالموضوع ام لا ، سوف لن تتوقف عن الصدور عن هؤلاء واولئك .

سوف نحاول ، وبشكل اكثر تواضعاً ، فهم ما قام بتحقيقه ماركس في الكتابIII من الرأسمال ، والدفاع عن وجهة النظر التي يبدو لنا أنها كانت خاصته . إننا لا نقوم بذلك بموجب احترام ما ديني للنصوص . ألم نقم نحن بالذات بنقد ماركس في ما يتعلّق بمسألة تحديد الريع ومسألة التباس تحديد الفائدة والهبوط الميلي لمعدّل الربح[2] ؟ ألم نتجرأ على اكمال نصوص ماركس في ميدان نظرية النقد وفي ميدان الدورة[3] ـ cycle ؟ لكننا نشعر بأن المقصود هنا هو مسألة اكثر جوهرية بكثير ، تضع موضع الفعل الاساسي من الماركسية .

في الجزء الأول من النص الذي يتبع (الفقرات من II الى VIII) ، سوف نبينِّ :

١ ـ إن القيمة هي موجودة ، وأنها قابلة للقياس ، أي ان البضائع تتمثل فعلاً بكميات من العمل الاجتماعي المجرَّد الكليِّ (المباشر وغير المباشر) تؤلف القاسم المشترك (المعيار) الذي يتيح المقارنة بين هذه البضائع في لحظة معينة كما على المستوى الزمني .

٢ ـ إن القيم هي مستقلة عن توزيع الدخل الى اجور وارباح .

٣ ـ إن الاسعار ليست ، بالمقابل ، كذلك ، ولكن انه بمجرَّد أن تُعْرَف قيمة قوة العمل فإنه يصبح بالامكان ربطها بالقيم ، اي أن الاستحالة هي جائزة وممكنة (يمكننا أن نقوم بما هو افضل من المقاربة الاولى التي حققها ماركس وبدون أن نشوِّه روحها) .

٤ ـ إنه ، في هذا الإطار ، ولكون المعيار يتمثل بكمية العمل المجرَّد ، فإن ماركس يجهل مصاعب المعيار بالشكل الذي هو عليه عند سرافا . وأن الشروط الموضوعة من قبل ماركس (التساوي في الاسعار والقيم) تحدّد اختيار عملة (وليس معيار) ، الرهان عليها ضئيل ؛ وأن اختيار عملة اخرى ، الذهب ، تتناسب مع الواقع التاريخي ، لا يغيرِّ في جوهر الاستحالة .

٥ ـ اخيراً ، أنه يمكن الاستدلال على القيم انطلاقاً من الاسعار ومن الواقع الاختباري المنظور مباشرة .

في ٥ نعثر ثانية على ١ : يتم اقفال الدائرة ولا تؤلِّف القيم فئة ضبابية ، ميتافيزيقية ، غير قابلة للحساب ، ولكن فقط فئة ، بالرغم من كونها دقيقة ـ قابلة لأن تُحْسَب ـ لا تظهر بشكل فوري .

في الجزء الثاني (ابتداء من الفقرة IX) سوف نتساءل إذا كان ممكناً الاستغناء عن هذا الالتفاف عبر القيمة والاكتفاء بفئات مباشرة من الاسعار والاجور . سوف نبينِّ حينئذ :

١ ـ إن هذا الاستغناء الظاهري يطرح مسألة تحديد معيار يتيح قياس نمو القوى المنتجة .

٢ ـ إن محاولة سرافا في تحديد معيار من هذا النوع اخفقت .

٣ ـ بالمقابل ، إن معيار ـ القيمة ، يتيح وحده اعطاء معنى دقيق وجواب على مسألة قياس تقدُّم القوى المنتجة ، وهي مسألة جوهرية بالطبع .

II ـ لنبدأ بالتذكير حول كيف يمكن تحديد القيمة (كمية العمل الاجتماعي المجرَّد

المباشر وغير المباشر التي يحتويها انتاج وحدة من بضاعة محدَّدة) .

لنفترض نظاماً انتاجياً رأسمالياً ينتج بضاعتين(1) و(2) ، حيث الواحدة كما الاخرى تدخـلان في الاستهـلاك المنتـج ، الاستهـلاك الضروري لإعـادة تكوين قوة العمـل واستهلاك الرأسماليين . إذا اخذنا الكميات المادية المنتَجة من(1) و(2) على التوالي على أساس أنها تشكل وحدة حسابية ، تصبح الاستهـلاكات المنتجـة والنهـائية بالتـالي ، كمياً ، مساوية لكسور من الوحدة . وإذا اعتبرنا مجموع كمية العمل المبـاشر المجـرَّد مساوياً للوحدة ، فإنه يرصد بالتالي لانتاج(1) و(2) ضمـن نسـب يشـكِّل مجموعهـا وحدة .

مثلاً ، لدينا المنظومة :

$$0\cdot2v1 + 0\cdot4v2 + 0\cdot4 = v1$$
$$0\cdot5v1 + 0\cdot1v2 + 0\cdot6 = v2$$

نستنتج منها فوراً (ومن دون حاجـة لاستخـدام فرضية ما بصـدد معـدل فائض القيمة) القيم التالية :

$V1 = 1{,}15$ و $V2 = 1{,}30$

التي تمثِّل الكميات الكلِّيَّة من العمل المجرَّد المباشر وغير اللازمة لانتاج وحدة من (1) ووحدة من(2) ـ هذه الكميات المادية هي معروفة ـ ووحدة العمل هي كمية العمل المباشر المستعْمَل .

من المفيد أن نقوم هنا بتقديم ملاحظتين :

أ ـ إن انتاج السلعتين(1) و(2) والذي تم وصفه هنا ، يجري بشكل متزامن . وهو على سبيل المثال انتاج العامn . بيد أنه يتطلَّب أن تتصرَّف وحدة العمل المباشر التي جرى استخدامها ، بمخزون يساوي0,7 وحدة (مادية) من السلعة(1) و0,5 وحدة من السلعة(2) . من اين تأتي وسائل العمل هذه ؟ من انتاج سابق ، انتاج العامn-1 .

إذا كانت تقنيات الانتاج للسنوات السابقة مماثلة لتلك التي للعامn (ركود القوى المنتجة) ، فإنه يمكننا تقديم البرهان التراجعيrécurrent التالي :

لانتاج وحدة من(1) يلزم : 0,4 وحدة من العمل المباشر ، 0,2 وحدة من(1) و0,4 وحدة من(2) .

لانتاج 0,2 وحدة من (1) يلزم : $0,2 \times 0,4$ وحدة من العمل المباشر ، $0,2 \times 0,2$ وحدة من (1) و $0,2 \times 0,4$ وحدة من (2) ، الخ .

المجموع S يساوي : $S = 0,2 + (0,2)^2 + ... = 0,25$

فيعطي البرهان التراجعي اذاً : انه ينبغي أن ننتج خلال الفترات... (n-4) ، (n-3) ، (n-2) ، (n-1) و n ‏1,25 وحدة من (1) بـ $(0,4 \times 1,25)$ وحدة من العمل المباشر ، $(0,2 \times 1,25)$ وحدة من (1) و $(0,4 \times 1,25)$ وحدة من (2) . وهذه هي نفس نسب المعادلة الاولى من المنظومة . والشيء ذاته ينطبق على المعادلة الثانية من المنظومة .

هذه المنظومة لجملة السنوات n ، n-1 ، n-2 ، . . . تعطي اذاً القيمتين ذاتيهما V_1 و V_2 .

بالمقابل إذا تقدَّمت التقنيات فإننا لن نأخذ صيغ الانتاج للفترات السابقة n-1 ، n-2 ، الخ . لأن القيمة المنقولة عبر الرأسمال الثابت ليست قيمة عناصر هذا الرأسمال في الفترات n-1 ، n-2 ، الخ التي جرى في غضونها انتاج هذه العناصر فعلاً ، بل هي قيمتها الاجتماعية اي تلك التي تملكها في الفترة n ، اي اليوم ، لأنه يمكن اعادة انتاجها ضمن شروط الانتاج الحالية ، التي هي اكثر فعالية .

عندما وضعنا نموذجنا للتراكم الموسَّع المتوازن ، كناقد أُجبرْنا لهذه الغاية على حساب قيمة المنتجات وفقاً لمعدل الحقبة اللاحقة ، وهو المعدل المتوقَّع بالاستناد الى تقدُّم القوى المنتجة[٤] .

إن حساب القيمة لا يفرض حساب القيم التاريخية للعناصر المنقولة ولكن فقط الحل المتوافق لمنظومة الانتاج الحالية .

هذه الملاحظة هي مفيدة بقدر ما انها تذكِّرنا بأنه ليس هناك ما يدعو للدخول في متاهات برهان يعود بالتاريخ حتى الجذور ، كما جرت العادة ، ومنذ بوهم باورك ، على اعتبار ذلك غاية ينبغي تحقيقها من قبل الاقتصاديين[٥] .

٢ ـ إن القيم المحدَّدة بهذا الشكل هي مستقلة قطعاً عن كل فرضية بصدد التوزيع . ولا نهتم بمعرفة ما اذا كان المنتجون يتصرَّفون بكامل الناتج الصافي الذي ينتجونه او انهم مستغَلُّون .

III ـ غير أن النظام الانتاجي الرأسمالي ليس محدَّداً فقط بشروطه التقنية (معامِلات العناصر الداخلة inputs من الوسائل الانتاجية ومعامِلات العناصر الداخلة من العمل

المباشر) فهو محدَّد ايضاً بقيمة قوة العمل ، التي هي قيمة البضائع اللازمة لاعادة تكوين قوة العمل هذه . لنفترض أن هذه الاخيرة هي :

$$W = 0.2V1 + 0.2V2 = 0,50$$

يملك النظام الانتاجي اذاً الخصائص الملخَّصة كالتالي :

مجموع الانتاج	$1.0v1 + 1.0v2 = 2,45$
ـ الاستهلاك المنتج	$0.7v1 + 0,5v2 = 1,45$
= الناتج الصافي	$0.3v1 + 0,5v2 = 1,00$
ـ قيمة قوة العمل	$0.2v1 + 2.2v2 = 0,50$
= فائض القيمة	$0.1v1 + 0,3v2 = 0,50$

إن معدل فائض ـ القيمة (100%) هو مماثل في كل فرع حيث تركيبه بالقيمة ، وفقاً لقاعدة ماركس(V = PL + V + C)* ، هو :

	c	v	pl	V
	$(0\cdot2v1 + 0\cdot4v2 = 0\cdot75)$	$+ 0\cdot20$	$+ 0\cdot20$	$= 1\cdot15$
	$(0\cdot5v1 + 0\cdot1v2 = 0\cdot70)$	$+ 0\cdot30$	$+ 0\cdot30$	$= 1\cdot30$
المجموع	$1\cdot45$	$+ 0\cdot50$	$+ 0\cdot50$	$= 2\cdot45$

يمكننا الاستدلال ، في هذه المنظومة ، على المقادير المميزة لتحليل ماركس : التركيبات العضوية(c / V) والمعدل(Pl / C+ v) :

	pl/v	c/v	pl/c + v
(1)	100 %	375 %	21 %
(2)	100 %	233 %	30 %
(1) + (2)	100 %	290 %	26 %

هوذا اذاً وصف نظام انتاجي مؤلَّف من فرعين . والشيء ذاته ينطبق على نظام انتاجي من n فرع . سوف نلاحظ أن الفروع (1) و(2) ليست لها اية علاقة مع القطاعين I و II في الكتاب II من الرأسمال . والتحليل لا يهتم هنا باعادة الانتاج (البسيطة او الموسعة) المفترضة مضمونة في البنية الاجمالية للنظام الانتاجي .

IV ـ إن « المقاربة

الاولى » لماركس تقوم ، كما نعلم ،على اخذ المعدل الوسطي $pl/c + v$, وتوزيع فائض القيمة(0,50) وفقاً لهذه القاعدة ، بين الفرعين(1) و(2) بشكل يتناسب مع قيمة الرأسمال المقدم($c+v$) أي :

الربح(1)	=	0,24	السعر(1)	=	1,19
الربح(2)	=	0,26	السعر(2)	=	1,26
مجموع الأرباح	=	0,50	مجموع الاسعار	=	2,45

هل يمكننا القيام بما هو افضل من ذلك ، من دون الخروج على روح المنهج الذي يعبر عن نفسه في مناسبة تحقيق عملية المقاربة الاولى للتحويل تلك في الكتاب III ؟

لنفترض اذاً الاسعار التالية ، كاشكال متحولة للقيم :

$$P2 = X2V2 \quad و \quad P1 = X1V1$$

بحيث يكون فائض القيمة معاداً توزيعه بشكل يتناسب مع الرأسمال المقدّم وذلك وفقاً لمعدل ربحr .

فيصبح لدينا المنظومة التالية :

$$P1 = (1+r)(0,4W + 0,4P2 + 0,2P1)$$
$$P2 = (1+r)(0,6W + 0,1P2 + 0,5P1)$$
$$0,2P2 + 0,2P1 = W$$

نلاحظ أن قيمة قوة العمل ، خلافاً لسرافا ، هي مدموجة هنا في السياق الانتاجي كرأسمال متغير (وليست معتبرة كإحدى فئات التوزيع) . اما الاجر الاسميW المعبر عنه في منظومة الاسعارP فهو يؤمن جزاء قوة العمل بما يتوافق مع قيمتها .

ويصبح بالتالي ممكناً اختزال المنظومة الى معادلتين :

$$(0,28P1 + 0,48P2)(1+r) = P1$$
$$(0,62P1 + 0,22P2)(1+r) = P1$$

هاتان المعادلتان اللتان تتضمّنان ثلاث مجهولات تحددان تماماً المنظومة ، مع فارق يعادل عامل نسبة واحد تقريباً ،اى إنهما تحدّدان المعدلr والسعر النسبي$P1 / P2$.

وفي الحقيقة تتيح هذه المنظومة المتشكلة من هاتين المعادلتين التعبير عن صلة بين$P1$ و$P2$ مستقلة عنr تترجمها :

$$\frac{P1}{0,28P1 + 0,48P2} = \frac{P2}{0,62P1 + 0,22P2}$$

او ايضاً :

$$62p1^2 - 6p1p2 - 48p2^2 = 0$$

ضمن صيغة عامة :

$$ap1^2 + bp1p2 + cp2^2 = 0$$

وإذا وضعنا $p1 = \alpha p2$ يصير لدينا معادلة من الدرجة الثانية متكوّنة من α هنا :

$$62\alpha 2 - 6\alpha - 48 = 0$$

أصلاها racines هما :
احدهما سلبي

$$\alpha 1 = \frac{6 - \sqrt{11 \cdot 940}}{124}$$

والآخر ايجابي :

$$\alpha 2 = \frac{6 + \sqrt{11 \cdot 940}}{124} = 0,93$$

اذاً المنحني : $ap1^2 + bp1p2 + cp2^2 = 0$

هو قطع زائد hyperbole مُنْحلٌ ، اي خطّان مستقيمان يمرّان في الأصل (نقطة تقاطع محاور الاحداثيات ـ م ـ) (عندما تكون $P1 = 0$ تكون $P2 = 0$ ايضاً) ، حيث هناك نصف ـ خط مستقيم يقع بالضرورة في الربع الشمالي ـ الشرقي من منظومة الاحداثيات . هذا يترجم حقيقة أن المنحني يصف صلة P1P2 تنتج عن منظومة حقيقية لأسعار معاينة . وبما أن علامتي a و c هما دائما مختلفتين ، فإن $b^2 - 4ac$ هي دائما إيجابية . وهناك دائماً حل واحد حقيقي وواحد فقط . بكلام آخر ، أن السعر النسبي $P1 / P2$ هو محدّد و r ايضا .

وفي الحالة التي نحن بصددها ، مثلا ، باختيارنا كعملة $P1 = 1$ يصير لدينا :

$$p2 = 1 \cdot 076 \quad r = 25,6\ \%\ \text{et}\ w = 0 \cdot 41$$

إن المثال البياني الذي تمت بلورته هنا على اساس وجود فرعين يمكن بسطه الى نظام من n فرع ، وذلك باحلال الحساب القالبي matriciel محل التمثيل الايضاحي في مجال مكوّن من بعدين . مما يتناسب هنا مع شروط صلاحية نظرية Perron-Frobenius .

في الحقيقة ، أن الشكل القالبي :

$$Ap = (1 / 1 + r) \quad P$$

يدل على أن الخط الاتجاهي P هو محدَّد مع فارق معامل تناسبية coefficient de proportionnalité واحد تقريباً .

V ـ إن النظام الانتاجي الذي جرى وصفه بهذه الطريقة هو اذاً **مقفل** . وبمجرَّد ما أن تصبح قيمة قوة العمل معطاة (مما يسمح لنا باستخراج معدل فائض القيمة) ، اي ان معادلة من نمط $w = f(P1, P2)$ تنضاف الى المعادلتين اللتين سبق أن اعطيتا ، فإن معدل الربح R والاسعار النسبية تصبح محددة .

تصير عندئذ مسألة اختيار المعيار ، في الحقيقة ، مسألة اختيار عملة ، اي مسألة اختيار عامل تناسبية ، فيكون المعيار الحقيقي للاسعار التي تم حسابها بهذه الطريقة هو القيمة .

هل ينبغي علينا اعتبار ان ماركس يفرض على نفسه شرطاً إضافياً ، اي :

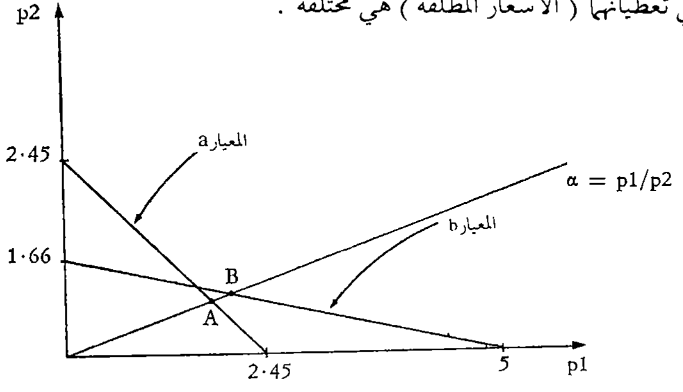
أ ـ اما تساوي الاسعار والقيم ، هنا :

$$P1 + P2 = 2,45$$

ب ـ او تساوي الارباح وفائض القيمة ، هنا :

$$0,10P1 + 0,30P2 = 0,50$$

إن الواحد او الآخر من هذين الشرطين يمكنه تحديد عملة (عامل تناسبية) . من الجائز تصور وجود منطق ما لاختيار واحد من هاتين العملتين ، لأن المقصود ، بالنسبة لماركس ، هو معرفة كيفية اعادة توزيع فائض القيمة من خلال المزاحمة بين الرساميل . ينبغي حتى ، على هذا الصعيد ، تفضيل عملة ماركس الثانية . لأن العملتين ليستا متعادلتين إلا في مقاربة ماركس الاولى . وبمجرد التخلي عن هذه الأخيرة ، وكون المعادلتين الخطيتين اللتين تحددانها ليستا متشابهتي الوضع homothétiques ، فإن الحلول التي تعطيانها (الاسعار المطلقة) هي مختلفة .



كائناً ما كانت العملة ـ التي تعبر عنها المعادلة العامة :

$aP1 + bP2 = k$ ـ فإن المعدل r هو محدد (هنا ، 25%) ايضاً النسبة α (هنا 0,93) .

العملة(a) التي تتناسب مع تساوي الاسعار والقيم تعطي هنا :

$$P1 = 1,180 \quad P2 = 1,270 \quad W = 0,490$$

اما العملة(b) التي تتناسب مع تساوي الارباح وفائض القيمة فتعطي هنا :

$$P1 = 1,183 \quad P2 = 1,272 \quad W = 0,491$$

لكن كون الاسعار النسبية كما معدل الربح ، محدّدة ومستقلة عن العملـة ، فإن التأثير الناتج عن اختيارها هو ضعيف جداً : وهو يحدد عامل التناسبية فحسب .

VI إن اختيار العملة ليس له إذاً اهمية نظرية في ما يختص بمسألة الاستحالة . لكن اختيار العملة إذا امكنه أن يكون اعتباطياً في مجال النظرية الاقتصادية ، فإنه ليس كذلك في حقل المادية التاريخية . إن الاسعار لم تتشكَّل كأسعار نسبية ، ولكن كأسعار مطلقة مُعبَّر عنها بوحدات نقدية . . والنقد هو فئة اساسية في التبادل البضاعـي ، وهـو ليس « حجاباً » ، عملة جرى ادخالها « لاحقاً »[٦] . والعملة الحقيقية كانت فعلاً بضاعـة خاصة ، نعني بذلك المعدن الثمين (ذهب / و / او فضة) .

هل غيرَّ التخليّ عن قابلية صرف النقد في شروط التبادل بشكل جذري ؟ نجد هنا مجدَّداً مسألة سبق أن اجبنا عليها في مكان آخر[٧] .

من جهة ، نلاحظ أن اعتماد الذهب كمرجع لم يختفِ (بعد) على مستوى النظام الدولي . وهـل يمكن أن يحصـل ذلك ؟ نحـن لا نعتقـد ذلك طالما أن التشـكيلات الرأسمالية لم يجر ادماجها داخل تشكيلة واحدة عالمية (على المستوى السياسي كما على بقية المستويات) . إلا اننا نشك في أن يكون ثمة معنى لوجود امبريالية ـ كبرى من هذا النوع . لكن ، على المستوى النظري ، لا ينبغي اسقاط امكانية نمط دولوي عالمي (عالم اورويل الشهير المسمى ١٩٨٤) ، غير أن المقصود سوف يكون شيئاً آخر مختلفـاً عن الرأسمالية ولا هو بالاشتراكية ، كما سبق أن قلنا ذلك .

من جهـة اخـرى ، نلاحـظ أن التخليّ عن قابلية الصرف الـداخلي على مستـوى التشكيلات الوطنية يغيرِّ بشكل فعلي في شروط الاصـدار النقـدي باسقاطـه للحاجـز الداخلي (ولكن ليس للحاجز الخارجي).

VII ـ لنجْمِل نتائجنا .

إن التسليم بنظرية القيمة يعني إذاً التسليم فعلاً بأن الاسعار والارباح يمكن حسابها كأشكال متحوِّلة للقيمة . يمكننا تجزئة هذا الاقتراح على الشكل التالي :

أ ـ إن منظومة للقيم هي قابلة للتحويل .

أولاً : إن العملية تملك حلاً رياضياً . إن كون النظام الانتاجي محدَّداً بالعنـاصر الداخلة من الرساميل الثابتة (وفق معاملات تقنية مادية) من جهة ، وبقيمة قوة العمل من جهة اخرى ، فإن الاسعار هي مشتقّة من القيم الاصلية .

ثانياً : إن العملية هي مشروعة . والشرط الوحيد الذي تتطلّبه ، هو اختزال الاعمال الملموسة الى عمل مجرَّد . وماركس يفعل ذلك . هل هو مخطىء ، كما يبدو انهم يقولون ذلك ، على الاقل ضمنياً ، اولئك الذين يعتبرون الاسعار والقيم غير قابلة للقياس في ما بينها ؟ نحن لا نعتقد ذلك . إن التبادل يختزل فعلياً الاعمال الملموسة الى قاسمها المشترك : العمل المجرَّد . يضاف الى ذلك ، ان ميل الرأسمال واقعياً ، وبنزعه لكفاءة العمل ، هو اختزاله الى حقيقة العمل المجرَّد ، كما بينً ذلك Braverman . بصدد هذه النقطة ، نحن لا نتبع حجة Benetti ، Cartelier و Berthomieu ، الذين باستخلاصهم أن القيم والاسعار ليست قابلة للقياس في ما بينها ، يبالغون في الذهاب بعيداً ويرمون الطفل مع ماء الغسيل[٨] .

ثالثاً : إن الاسعار النسبية هي مستقلة عن العملة . فقط الاسعار المطلقة تتبع لها . أن نختار عملة ما ، بصورة كيفية ، اوِ عملة تتوافق مع احد شروط ماركس او عملة حقيقية ، فإن تأثير ذلك يبقى ضعيفاً .

إن ما يزعج البعض ، هو كون r يختلف عن معدل فائض القيمة ، في هذه النتائج . على العكس ، نحن نعتقد أن العكس هو الذي يتراءى غير قابل للتفسير ، ويؤدي الى فصل نظرية الاستلاب عن قاعدتها الحقيقية[٩] .

ب ـ بالعكس ، إن منظومة تجريبية معينة ، تتميز باسعارها ، المطلقة واذاً النسبية ، وباجرها الاسمي ، واذاً الحقيقي ، وبمعدل الربح خاصتها وعملتها تتيح الارتفاء مجدداً الى منظومة القيم التي هي في اصلها .

إن المنظومة التجريبية المعنية تبدو في الواقع للملاحظة ، كمنظومة من اربع معادلات (نظام انتاجي من فرعين) :

$$\begin{array}{lll}
(1)\ \text{système} & \multirow{2}{*}{\Big\{} & (0{\cdot}2p1 + 0{\cdot}4p2 + 0{\cdot}4w)(1 + r) = p1 \\
(2)\ \text{productif} & & (0{\cdot}5p1 + 0{\cdot}1p2 + 0{\cdot}6w)(1 + r) = p2 \\
(3)\ \text{salaire} & & w = 0{\cdot}2p1 + 0{\cdot}2p2 \\
(4)\ \text{numéraire} & & f(p1p2) = 1
\end{array}$$

هذه المعادلات هي مُثْبَتة ، لأنها ليست إلا تقعيداً للحقيقة المباشرة ، بينما تمثّل P1 ، P2 ، W ، r والعملة ، الصلات التي تربط هذه المعادلات . في الحقيقة ، نقرأ مباشرة

منظومة القيم التي هي خلف منظومة الاسعار هذه ، وهي التالية :

$$0 \cdot 2v1 + 0 \cdot 4v2 + 0 \cdot 4 = v1$$
$$0 \cdot 5v1 + 0 \cdot 1v2 + 0 \cdot 6 = v2$$

مما يعطينا القيم الاصلية هذه والتي هي مستقلّة عن التوزيع (بينما ليست الاسعار كذلك) .

في الحقيقة ان المعادلات(3) و(4) لا تهمنا : نقرأ مباشرة في المنظومة الانتاجية المكوّنة من(1) و(2) المعاملات التي تتيح لنا حساب القيم : ثوابت هذه المنظومة هي : أطنان قمح وحديد وساعات عمل مباشر . وحلُّها يعطينا ساعات عمل كامل ، مباشر وغير مباشر .

هناك اذاً تطابق ثنائي ـ التشاركbi-univoque بين المنظومتين .

هذا التطابق قيم ـ اسعار يعني فعلاً ان القيمة المولّدة في السياق الانتاجي يمكن اعادة توزيعها بما يختلف مع الاخذ بعين الاعتبار فقط لهذا النظام الانتاجي .

اعادة التوزيع الفعلية هذه (الاسعار) هي نتيجة تحديدات متعدِّدة وفي الاخص ثلاثة :

١ ـ بنية النظام الانتاجي (ومعدل استغلال العمل من ضمنه) : وهي المحدِّد الاساسي .

٢ ـ تزاحم الرساميل : وهو المستوى الثاني الذي يميز النمط الرأسمالي .

٣ ـ الظروف التاريخية التي فرضت عملة فعلية نفسها في ظلها ، والتي تحدِّد فقط عامل التناسبية .

المعيار الحقيقي اذاً (المحدِّد في الدرجة الاخيرة) هو بالضبط القيمة . إن مسألة معرفة كيف يعاد توزيع هذه القيمة ، وتحت تأثير اية تحديدات ثانوية ، هي مسألة جوهرية .

وماركس يجيب على ذلك بشكل صحيح جوهرياً رغم كون هذه الاجابة غير ناجزة ، في الكتاب III . ومؤلفه هذا ، هو هنا ايضاً مؤلف غير ناجز ، كما هي حاله بصدد مسألتي الريع والفائدة . لكنه ليس غلطة . فالمقاربة الاولى يمكن اتباعها بحساب اكثر إرضاءً ان اردنا ذلك . ذلك بشرط اخذ هذا الحساب ايضاً وفقاً لما هو عليه ، اي أنه توضيح للجواب على مسألة معرفة كيفية عمل هذه التحديدات المتعدِّدة

التي تشوّه التحديد الاساسي ـ في الدرجة الأخيرة ـ وليس على انه تمرين رياضي شكلي.

إن مسألة اعادة توزيع القيمة سبق لها أن كانت تنطرح في النمط الرأسمالي فكم بالحري على مستوى النظام الرأسمالي.

هنا أيضاً، إذا اردنا استخراج الاساسي، اي تأثير المحدِّد الجوهري، فإن التوضيحات عبر تمثيلات بيانية مصاغة بالقيم هي اكثر فعالية من التوضيحات التجريبية ـ المزيَّفة، المصاغة بالاسعار. لذلك انتقينا الخيار الاول، المتعلق بصياغة قوانين اعادة التوزيع الدولي لفائض القيمة وفائض العمل.

VIII ـ علاوة على ذلك، ينبغي تسجيل انه، بالنسبة لعدد كبير من المنتجات وفي الشروط الحقيقية للانتاج، المتميِّزة باختلافات التركيب العضوي التي نعرفها، فإن بنية الاسعار تختلف قليلاً جداً عن بنية القيم المتحوِّلة كما يفعل ذلك ماركس في مقاربة اولى. والاختلافات ترجع اكثر الى عوامل اخرى (الاحتكارات، الخ) ظرفية. وفي الحقيقة، فإن المقاربة الاولى لماركس تكفي عملياً.

IX ـ إذا كانت القيم مستقلة عن التوزيع، فإن الاسعار النسبية ليست كذلك، سواء استنتجناها من القيم من خلال التحويل، او حسبناها مباشرة، كما عند سرافا.

لماذا اذاً استنتاج الاسعار من القيم وعدم الاكتفاء بحسابها مباشرة وذلك من دون طرح مسألة القيم التي تتناسب معها حتى؟ لماذا هذا الالتفاف عبر القيمة؟

الجواب هو، من جهة، أن القيمة كمعيار لا يمكن استبدالها (ليس هناك من معيار آخر ممكن. ومطلق معيار آخر هو معيار مرن، يتغير بشكل مرافق لما يقيسه، وبالتالي فهو ليس معياراً حقيقة). لا يمكننا اعتبار أن هناك قالب حلوى معطى مسبقاً بغية اقتسامه: فطبيعة القالب ترتبط بالطريقة التي بها يجري اقتسامه، ومن جهة اخرى، ان معيار ـ القيمة يسمح بتحديد نمو القوى المنتجة بشكل دقيق وموضوعي، وهذا ما لا يتيحه اي معيار آخر، ناقص ذاتها.

X ـ إن منظومة معرَّفاً عنها مباشرة بالاسعار هي ايضاً محدَّدة تماماً ـ بمعنى ما هي عليه الاسعار النسبية ومعدل الربح ـ وحيث إن معدل الاجر الحقيقي هو معطى.

لكن عندئذ تنطرح مسألة معيار يعرِّفه سرافا من ضمن التقليد الريكاردي بالطريقة التالية: هل يوجد معيار يترك الناتج الصافي من دون تغيير بينما يتغيَّر التوزيع (ۥ او ر) بشكل مستقل ذاتياً؟ إن الإجابة على هذا السؤال هي سلبية.

لننظر لماذا

إن تحليل سرافا للنظام لا يماثل تحليل ماركس . فهو يستبعد قوة العمل من السياق الانتاجي ، لكي يعتبر الاجر ، ليس كقيمة قوة العمل ولكن كاحدى فئات التوزيع . لذلك فهو يكتب المنظومة على الشكل التالي :

$$(0\cdot2p1 + 0\cdot4p2)(1 + r) + 0\cdot4w = p1$$
$$(0\cdot5p1 + 0\cdot1p2)(1 + r) + 0\cdot6w = p2$$

ويطرح علينا علاوة على ذلك ، كما نعلم ، اختيار سعر الناتج الصافي كمعيار :

$$0{,}3P1 + 0{,}5P2 = 1$$

بهذا المعيار ، تصبح r و w في علاقة خطية مستقلّة عن الاسعار P :

$$r = R(1-w)$$

نتحقق هنا :

ـ إنه في حال كانت $w = 1$ و $r = 0$ تصير : $P1 = 1{,}15$ و $P2 = 1{,}30$

(الاسعار هنا هي القيم)

تصير المنظومة في الحقيقة :

$$0\cdot2p1 + 0\cdot4p2 + 0\cdot4 = p1$$
$$0\cdot5p1 + 0\cdot1p2 + 0\cdot6 = p2$$
$$0\cdot3p1 + 0\cdot5p2 = 1$$

ب ـ إنه في حال كانت $w = 0$ ، $r = R = 70\%$ تصير $P1 = 1{,}22$ و $P2 = 1{,}27$.

تصير المنظومة :

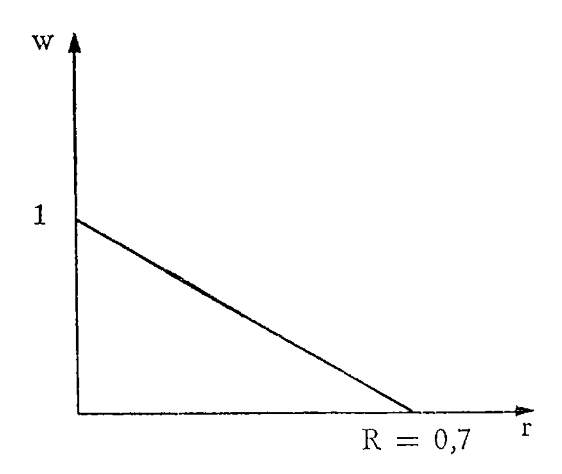
$$P1 = (1 + r)(0{,}4P2 + 0{,}2P1)$$
$$P2 = (1 + r)(0{,}1P2 + 0{,}5P1)$$
$$1 = 0{,}5P2 + 0{,}3P1$$

حيث إذا تراكبت المعادلتان الأوليان تعطيان :

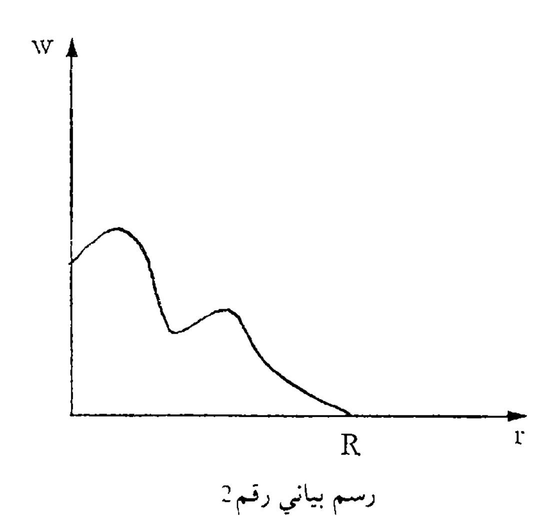
$$5P1_2 - P1P2 - 4P2_2 = 0$$

في هذا المعيار ، r و w هما في علاقة خطية يمثلها الخط المستقيم في الرسم البياني رقم ، بينما يعطي معيار ما آخر علاقة بين r و w ليست لا خطية ولا وحيدة التغيرُ في الاتجاه

monotone (الرسم رقم2) .



رسم بياني رقم 1



رسم بياني رقم2

لكن هذا المعيار ، هل هو افضل من معيار آخر ؟ لقد برهنBenetti وCartelier أن لا شيء من هذا القبيل :

١ ـ لأن هذا المعيار يفترض معالجة الأجر على الطريقـة السرافية . واذا كان هذا الاخير مدموجاً في السياق الانتاجي كرأسمال متغيرٍ فإن المعيار يتغيرً عندما تتغيرw : وهو لا يعود مستقلاً عن الاسعار .

٢ ـ لأنه وحتى ضمن الصياغة السرافية ، وكون الناتج الصافي يتغـيرً مع الوقـت (نتيجة للنمو) فإن المعيار ليس مستقلاً عن الاسعار ، وهو مرِن .

إذا أعدنا اذاً ادماجw في السياق الانتاجي ، كما ينبغي فعل ذلك ، وكائناً ما كان المعيار ، يكون لدينا ثلاث معادلات واربع مجهـولات(w و r P2 Pl) . نستـطيع دائماً التعبير عنr بشكل مرتبط معw . لكن العلاقـة لا تعـود خطية ولا حتـى بالضرورة متناقصة وحيدة التغيرٌ في الاتجاه (وهي من نمط ما تم وصفه في الرسم2)

XI إن المسألة الاساسية المتَضمَّنة في النقاش ـ اختيار القيمة كمعيار او اختيار شيء آخر ـ هي مسألة القياس الدقيق والموضوعي لتقدم القوى المنتجة .

لنفترض إذاً نظامين انتاجيين

نظام العام صفر :

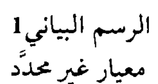
$$(a11p1 + a12p2)(1 + r) + wa01 = p1$$
$$(a21p1 + a22p2)(1 + r) + wa02 = p2$$

نظام العام واحد :

$$(a'11p'1 + a'12p'2)(1 + r) + w'a'0'1 = p'1$$
$$(a'21p'1 + a'22p'2)(1 + r) + w'a'0'2 = p'_2$$

إذا اخترنا نفس المعيار لوصف النظامين ، يصبح لدينا صلة بينw وr معبَّراً عنها باحد الرسوم البيانية الثلاث التي تتبع :

w
système 0
syst. 1
r
R_0 R_1



الرسم البياني1
معيار غير محدّد

w
système 0
syst. 1
r
R_0 R_1

الرسم البياني2
معيار سرافا المستنتج من
النظام صفر

w
système 0
syst. 1
r
R_1 R_0

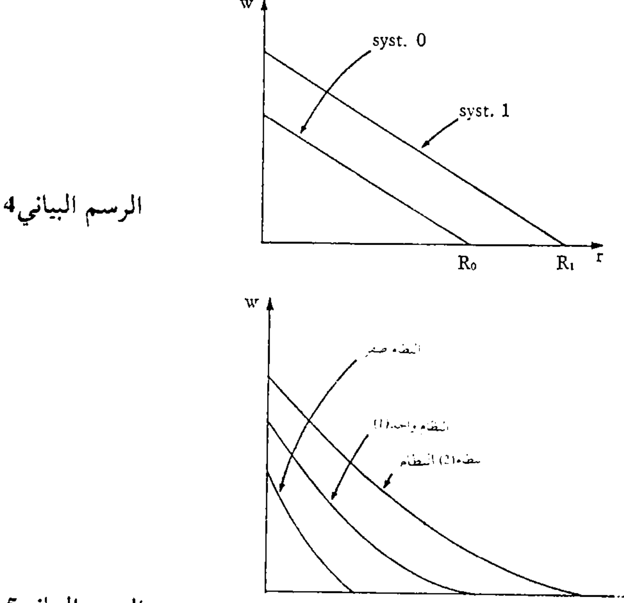
الرسم البياني3
معيار سرافا المستنتج من
النظام واحد .

هل يمكننا عندئذ مقارنة النظامين صفر وواحد من وجهة نظر تقدُّم القوى المنتجة ؟

إن معيار سرافا لا يسمح بذلك . وفي الحقيقة يستطيع المنحنيان أن يتقاطعا ويكون احد النظامين في موقع ارفع او ادنى من الآخر تبعاً للمعيار الذي تم اختياره .

زد على ذلك أن معيار سرافا لم يحدَّد لهذه الغاية . فقد جرى توخِّيه فقط كوسيلة لتحديد توزيع مستقل عن الاسعار . وهو يجيب على هذه المسألة في نظام معطى (الشرط التزامني synchronique) ولكنه لا يعود يجيب عليها عندما يتطور النظام من حقبة الى اخرى (الشرط التطوري diachronique) . اذاً ، حتى على هذا الصعيد ، هو فشل : فالقالب الذي ينبغي اقتسامه ليس محدداً مسبقاً .

إن معيار سرافا لا يتيح استنتاج كون نظام ما متفوقاً على آخر إلا في الحالة الاستثنائية لتقدم متشابه الوضع homothétique . في هذه الحالة يكون لدينا الرسم البياني رقم 4 :



الرسم البياني4

الرسم البياني5

من جهة اخرى ، نعلم أيضاً أن النظرية الكلاسيكية المحدثة التي تطرح على نفسها هذا السؤال تجيب عليه بوضع فرضية منحنيات مطوّقة محدَّبة لا تتقاطع (الرسم البياني 5) . لكن هذه النظرية لا تملك اية قيمة علمية ، كما بينّ ذلك سرافا . وهي تستدعي فرضيات تتيح لها الوصول الى النتائج المبتغاة ، فهي حشوية .

XII - بالمقابل ، يتيح معيار - القيمة قياس تقدم القوى المنتجة من مرحلة الى اخرى. وذلك هو السبب الذي جعل ماركس يختاره .

ليس من العدل تجاه ماركس ، تحجيم اقتراحه - اختيار القيمة كمعيار الاسعار - الى البرهنة على أن هذا المعيار « يشتغل » ، اي أن الاستحالة هي ممكنة . إن الجدال بصدد الاستحالة يبقى ملحقاً مهما بلغت كمية الحبر التي أسالها ، وهو ليس أساسياً مطلقاً .

والحقيقة ان ماركس كان يفتش عن اداة تسمح بقياس نمو القوى المنتجة . هذه الأداة ، هي القيمة . والواقع أن كمية العمل الاجتماعي اللازمة هي في النهاية « ثروة » المجتمع الوحيدة . والقيمة هي مستقلة عن التوزيع .

معيار - القيمة هذا يرجع الى مقارنة حالات التقدم لنظام ما(0) بآخر(1) ،(2) ، الخ . على امتداد محور الاحداثياتw . على امتداد هذا المحور تكون0 =r ويمتص الأجرw كل الناتج الصافي. والنظام الذي يرفع الى الحد الاقصىw عندما تكون0 =r يرفع الدخل الى حده الاقصى او ايضاً يخفض الى الحد الاقصى وقت العمل الاجتماعي اللازم لانتاج مجموعة معينة من القيم الاستعمالية . وهو يتناسب إذاً مع قوى منتجة اكثر فعالية ، واكثر نمواً .

بالمقابل ، يرجع معيار سرافا الى مقارنة الانظمة على امتداد محور الاحداثياتr . فإذا كانت0 =w ، تصيرR =r ويمتص الربح الناتج بكامله . ويعتبر النظام الذي يرفع معدل الربحR الى الحد الاقصى في المرتبة الاعلى . أليست الحالتان متماثلتين ؟ ليس بالضرورة . أن نتيجة طريقتي المقارنة لا تكون مماثلة إلا إذا كان المنحنيان(0) و(1) لا يتقاطعان . أما إذا كانا يتقاطعان فمن الممكن ألا يرفع النظام الذي يبلغ بـw درجتها القصوى ،r الى الحد الاقصى .

لماذا الوضع على هذه الشاكلة؟ إن مقارنة الانظمة على امتداد محور الاحداثيات w ،(r= 0) تأخذ بعين الاعتبار ، وبشكل متواقت ، (في منظومة ترتكز على سلعتين) المعاملات الاربعa11 ، a12 ، a21 وa22 التي تتناسب مع العناصر الداخلة من العمل

المباشر . تصبح الانظمة الانتاجية ، في الحقيقة ، ممثلة على الشكل التالي($r = 0$) :

$$a_{11}p_1 + a_{12}p_2 + wa_{01} = p_1$$
$$a_{21}p_1 + a_{22}p_2 + wa_{02} = p_2$$

وتصبح الاسعار حينئذ مماثلة للقيم .

بالمقابل ، إن مقارنة الانظمة الانتاجية على امتداد محور الاحداثيات r حيث($w = 0$) ، يعني اننا لا نأخذ بعين الاعتبار إلا المعاملات الاربع الاولى (انتاج البضائع بواسطة بضائع لا بضائع وعمل مباشر) واننا نهمل معاملي العناصر الداخلة من العمل المباشر . تصبح المنظومتان عندئذ ، في الحقيقة ، ممثلتين على الشكل التالي($w = 0$) :

$$(a_{11}p_1 + a_{12}p_2)(1 + r) = p_1$$
$$(a_{21}p_1 + a_{22}p_2)(1 + r) = p_2$$

إن معيار ـ القيمة هو متفوق لأنه وحده يعتبر الانتاج نتيجة لمجمل المعاملات التقنية التي تصفه .

خلاصة هذه التحليل هي جوهرية : إن النظام الاجتماعي الذي يتيح رفع معدل الربح الى حده الأقصى (مقابل اجر معين معطى) لا يرفع بالضرورة نمو القوى المنتجة الى حده الاقصى (تخفيض وقت العمل الاجتماعي) .

ليس هناك من سبيل للاستغناء عن نظرية القيمة . فهي وحدها تتيح ربط المقادير الاقتصادية (الاسعار والمداخيل) بقاسم مشترك ـ القيمة ، اي كمية العمل الاجتماعي اللازمة ـ مستقل عن قواعد التوزيع (استغلال ، مزاحمة ، الخ) وذلك سواء في حال تمييز مرحلة معينة (تحليل سكوني تزامني) او في حال قياس التغيير الحاصل من مرحلة الى اخرى (تحليل دينامي تطوري) في تقدم القوى المنتجة .

---

* ارجو أن يجد André Farhi ههنا التعبير عن امتناني ، إذ شاء مشكوراً قراءة الصيغة الاولى من هذا الملحق واشراكي بملاحظاته في صددها .

(١) Benetti, Cartelier, Berthomieu ، المذكور سابقاً .

(٢) انظر اعلاه ، بالاضافة الى :

L'impérialisme et le developpment inégal- chap. II (la rente) L'échange inégal et la loi de la valeur, p. 76 et suiv. (la baisse tendancielle du taux de profit).

(٣)
L'échange inégal.., annexe (théorie de la monnaie); le developpemnt inégal p 71 et suiv. (théorie de la monnaie) et p. 77 et suiv, (théorie du cycle).

(٤) L'échange inégal et la loi de la valeur ، الملحق . انظر اعلاه ، ايضاً التطور اللامتكافىء ص ٧١ وما يتبعها (الطبعة الفرنسية) ونقد نواقص التأويل لماركس في ما يتعلّق بالنقد ، الذي قامت به ، من بين اشياء اخرى ، Suzanne de Brunhoff (المذكورة سابقا) .

(٥) التطور اللامتكافىء ص ١٩٦ وما بعدها (الطبعة الفرنسية) . نعثر هنا مجدداً على النقد الذى وجّهه ماركس لسميث بعد أن قام هذا الاخير باختزال قيمة الانتاج الى جملة لا نهاية لها من المداخيل (اجور وارباح) المولّدة في خلال الزمن السابق .

C* : الرأسمال الثابت ـ v : الرأسمال المتغيرّ ـ Pl : فائض القيمة ـ V . القيمة .

w : قيمة قوة العمل .

(٦) في ما يختص بهذه النقطة ، قامت Suzanne de Brunhoff في :

(L'offre de Monnaie: état et capital, recherches sur la politique economique-maspero 76).

بالتذكير بأن النقد ، عند ماركس ليس « حجاباً » ولكنه يتدخّل بشكل فعال في التبادل الذي ليس هو تبادل بضاعة \ بضاعة ولكن بضاعة \ نقد ونقد \ بضاعة .

(٧) التطوُّر اللامتكافىء ص ٧٠ ـ ٧١ (الطبعة الفرنسية) .

(٨) كتاب : Cartelier, Berthomieu Benetti المذكور سابقاً ص ٧١ وما يتبعها .

(٩) اطروحة التطور اللامتكافىء ص ٧١ وما يتبع (الطبعة الفرنسية)

خاتمة

تكوُّن وتوزيع فائض القيمة الجماعي في النظام الامبريالي

إن الصياغات المبلورة في الفصول السابقة طمحت الى التحديد بدقة لطبيعة القوانين التي تحكم تكوُّن وتوزيع فائض العمل المنتهب من المنتجين في النظام الامبريالي المعاصر .

والنتائج التي توصلنا اليها تقع من جهة على صعيد المنهج ومن جهة ثانية على صعيد حقل تطبيقه . والمنهج يدعي أن تكوُّن وتوزيع فائض العمل ليسا محكومين بقوانين اقتصادية بسيطة او معقدة ولكنهما ينتجان عن صراع الطبقات الذي يعمل ، في النظام الرأسمالي ، على قاعدة اقتصادية ، هي نفسها تعبير في الدرجة الاخيرة عن قانون القيمة .

أما بالنسبة لحقل تطبيق هذا التحليل وفق اسس المادية التاريخية ، فإنه يتضمَّن بالضرورة ودفعة واحدة ، في الحقبة المعاصرة ، مجموع النظام الامبريالي العالمي : إن تحليل صراع الطبقات ليس له معنى (ثورياً ، بالطبع) إلا إذا كان أولاً تحليل الصراعات والتحالفات الطبقية على المستوى العالمي ، ومن ثم فقط على المستويات الوطنية التي تخضع له .

إنها هنا الحدود التي تفصل التأويل الثوري للماركسية عن تأويلها المحافظ ، وإن يكن مختبئاً خلف قناع عقدي .

لقد حدد ماركس نفسه ، منهج المادية التاريخية ، في نتاجه ، بوضعه اياه في معارضة منهج الفلسفات البرجوازية المثالية (التي بلغت ذروتها مع التعبير الهيغلي عن التاريخ كتحقيق للعقل ، وذلك في خط فلسفة الأنوار للقرن الثامن عشر) والمادية الآلية (التي بلغت ذروتها مع الاقتصادية الريكاردية التي نصَّبت الصعيد الاقتصادي علماً اولاً) .

فيما بعد ، قامت الحركة العمالية الاوروبية ، وبعيداً عن أن تبلور الاهمية الثورية لقطيعة ماركس مع التقليد الفلسفي الاوروبي (البرجوازي) ، بالانخراط من جديد في صفوف الاتجاهات المختلفة لهذه الفلسفة السابقة . والعودة الى كانط ، المأوَّلة على أنها « استعادة » لتفوق القيم المعنوية للتقدم من جهة ، واتخاذ البحث منحى جانبياً تمثل بالتفتيش المادي عن قوانين مشتركة للمجتمع والطبيعة (والذي هو في اصل الـdia-mat السوفياتي مروراً ببوغدانوف)[1] من جهة اخرى ، تشهد على هذا الاندماج من جديد . هكذا تكوَّنت تدريجياً « ماركسية غربية » ، والتي بتشكيلها امتداداً للفلسفة البرجوازية (الغربية) ، جعلت الماركسية تفقد قيمتها الشمولية الحقيقية في تصوُّر العالم الشيوعي . هذا الاختزال الغربو - مركزي رافق عملية التكوُّن التدريجي للنظام الامبريالي . وهذا ليس من قبيل الصدفة . أن تشكُّل النظام الامبريالي خفف ، في الواقع ، من حدة الصراعات الطبقية في مركز النظام ، ناقلاً التناقضات الكبرى الى محيطه .

انطلاقاً من هنا ، اصبح التأويل الثوري للماركسية يستدعي بالضرورة أن نقبل بتفوُّق الحقل العالمي لصراع الطبقات على الحقول الوطنية . والحد الفاصل الذي يباعد بين التيار الثوري ، اللينيني - الماوي ، وبين التيار المحافظ ، المتميز من الآن فصاعداً باتجاهه الممالىء - للامبريالية ، يقع بالضبط هنا .

إننا نقصد ، في هذه الخاتمة ، الى توضيح وإطالة هذه النتائج . في ما يختص بالمنهج ، نعتبر أن الادراك الصحيح لجدلية صراع الطبقات \ القاعدة الاقتصادية يطرح مسألة الطابع الجماعي لتكوُّن فائض القيمة . ينتج عن ذلك أن التكوُّن والتوزيع لفائض العمل (وفي ما يختص بالتوزيع ، ادراك هذا الاخير في حقله الحقيقي) هما غير قابلين للانفصال . إن خاصة الماركسية العقدية هي بالضبط في فصلهما ، باسم حجة « مضادَّة للتداول » « anticirculationniste » مزعومة تهدف الى تبرير موقفها الممالىء -

للامبريالية . هذا الموقف يترافق عندئذ بموقف اقتصادي يظهر اندماج الماركسية من جديد في فلسفة المادية الآلية البرجوازية . هذان الموقفان ، غير القابلين للانفصال ، يميزان الماركسية الغربو - مركزية المماثلة - للامبريالية (« الماركسية الغربية » المزعومة) ويؤديان الى طرح تجاوز لتناقضات النظام عبر تركيز نمط طبقي جديد ، النمط الدولوي étatique . إن التيار الثوري ، اللينيني - الماوي ، يندرج بكليته في الصراع ضد هذا التأويل البرجوازي للماركسية .

٢ - هكذا إذاً تعمل الصراعات الطبقية ، في النظام الرأسمالي ، على قاعدة اقتصادية (محدَّدة في الدرجة الأخيرة بقانون القيمة) وبتغييرها في هذه القاعدة ، تكيِّف تطور هذا النظام . إن التاريخ والنظرية يصبحان مذ ذاك غير قابلين للانفصال .

بالطبع ، تعمل قوانين المادية التاريخية بشكل مختلف في المجتمعات ما قبل الرأسمالية ، لأن حقل الصعيد الاقتصادي فيها شفاف ، ولأن روابط القاعدة \ البنية الفوقية فيه ، نتيجة لذلك ، ليست متماثلة . فالنظرية ، التي هي دائماً غير قابلة للفصل عن التاريخ ، لا تملك نفس المحتوى . وبالطبع ايضاً ، إن نمط عمل « قوانين موضوعية » محتملة في مجتمع بدون طبقات متبلورة ، يشكل مسألة مختلفة لم يجر التصدي لها . ما يزال الوقت مبكراً جداً في رأينا ، للتحديد باحكام لطبيعة « العقلانية » الاجتماعية للخيارات الجماعية في الشيوعية .

إن تحليل اعادة انتاج النظام وفق هذه الاسس يستبعد كل اختزال آحادي الجانب الى « ميزان قوى سياسي محض » مثلاً او الى لعبة آلية لقانون القيمة .

إن الصراعات الطبقية تكيِّف تقسيم العمل الوطني والدولي وتحدِّد الشروط الموضوعية التي تختبيء خلف المظهر الاقتصادي المباشر ، اي العرض والطلب . لكن بنية العرض والطلب تشكِّل بدورها القاعدة الموضوعية التي تعمل عليها هذه الصراعات .

عندما نفترض « نظاماً انتاجياً » (يمثل صورياً حقيقة على مستوى معين محلي ، وطني او عالمي) فإننا نفترض في الوقت ذاته بنية للطلب . إن الماركسية لا تلغي لا القيمة الاستعمالية ولا الطلب ، ولو أنها تعتبر أن القيمة التبادلية تسيطر على الاولى . والأمثلة لا تنقص حيث نرى الطلب يظهر في غضون تحليل وفق اسس المادية التاريخية . مثلاً ، تتطلَّب ديناميةُ النمو استخدام اراضٍ وموارد طبيعية متناقصة « الخصوبة » . في هذه

الحالة ، لا تعود عمليات اعادة الانتاج الموسَّعة تحصل بنفس الطريقة وتتغيرً الاسعار النسبية ، بسبب الريوع التفاضلية . إن ظهور ريوع مطلقة (منجمية ، مثلاً) يعمل في إطار يعيد للطلب مكانته (« سقوف » للاسعار تفرضها امكانيات ايجاد بدائل ، الخ) ، عندما تسمح الشروط الاجتماعية بذلك . هنا أيضاً ، تخرج مسألة معرفة كيفية حل المجتمع اللاطبقي لقضية الطلب هذه ، عن موضوع بحثنا .

أما الآن فيجب تجاوز التحليل على أسس ما وراء سكونية لتوازنات عامة عرض \ طلب متعاقبة تتناسب مع حالات معينة للصراعات والتحالفات الطبقية ، من اجل الامساك بدينامية جدلية الصراعات الطبقية \ القاعدة الاقتصادية الموضوعية ، كوسيلة وحيدة لفهم التطور والانتقال من وضع إلى آخر .

هذا النمط من التحليل الجدلي ، لكي يساق بشكل فعَّال فإنه يفترض أن نحدِّد بدقة التناقض الجوهري للنمط الرأسمالي . هذا التناقض يعارض بين طابع السياق الانتاجي الذي يصبح اجتماعياً اكثر فأكثر بالتوازي مع نمو القوى المنتجة ، من جهة ، وبين طابع علاقات الانتاج ، التي تبقى ضيقة وعلى قاعدة تحكُّم خاص ومجزأ في وسائل الانتاج ، من جهة اخرى . هذا التحليل ينتظم اذاً بالضرورة حول محور مركزي : الطابع الجماعي المتنامي لتكوُّن فائض القيمة ، كانعكاس للطابع الاجتماعي المتزايد العمق للانتاج .

لذلك لا يمكن معاينة تكوُّن فائض القيمة ، في النظام الرأسمالي ، بشكل مستقل عن القوانين التي تحكم توزيعه . لقد بات تكوُّن فائض القيمة جماعياً بشكل واسع ، حتى على مستوى الوحدة الاساسية للنظام ، اي مؤسسة الانتاج الرأسمالية . وهو يبدو على هذه الصورة اكثر ايضاً عندما نعكف على دراسة اشتغال ـ اعادة انتاج ـ تشكيلة ما ، واكثر ايضاً عندما نأخذ مسألة اعادة انتاج النظام الرأسمالي العالمي بكليَّته .

وتظهر تجلِّيات هذا الطابع الجماعي على مستوى الوحدة الانتاجية الاساسية ، كذلك مفاعيله والمظاهر التي يختبىء خلفها .

إن تدريج الاجور لا يملك قاعدة موضوعية ـ أكان ذلك يتعلق بالانتاجية او بالكفاءة . فهو ينتج عن صراع الطبقات ، والى حد كبير عن استراتيجيَّات الرأسمال في إطار هذا الصراع ليس فقط على مستوى المؤسسة بل على مستوى المجتمع . إن غاية هذا التدريج ، التي تتقنَّع بالايديولوجيا (ايديولوجية الانتاجية ، الكفاءة ، الخ) تحكمها

تحالفات طبقية تشكل اداة اعادة الانتاج الاجتماعية (خصوصاً التحالفات الاشتراكية ـ الديمقراطية والتحريفية) . نعرف أن فائض القيمة يُنتج على مستوى الوحدة الانتاجية الرأسمالية الاساسية ، من قبل **العامل الجماعي** . وفائض القيمة ليس مجموع فوائض ـ القيمة المنتجة من قبل كلٍ من العمال المجزَّئين . فهو ينتج عن استغلال الرأسمال للمجموع المنظَّم الذي يحدد العامل الجماعي المنتج . ويجري اقتسام قيمة قوة العمل الجماعية بدورها ، في ما بين الافراد الذين تتألف منهم وذلك وفقاً لقوانين ترتبط باستراتيجيات صراع الطبقات (ستراتيجيات الرأسمال الهادفة الى تجزئة الطبقة العاملة واستراتيجيات العمل الهادفة الى تعزيز وحدة المستغَلِّين) . مباشرة ، يجري توزيع فائض ـ القيمة الجماعي بين الرأسمال ، الذي يشكل تملُّك هذا الفائض ، تحديداً ، علة وجوده ، وبين شرائح وطبقات متحالفة مع الرأسمال في عملية تنظيم الاستغلال (العمال المأجورين غير المنتجين ، الذين تأتي ادوارهم نتيجة لتفكيك وظيفة التنظيم للسياق الانتاجي تحت اشراف الرأسمال) .

على مستوى التشكيلة ، كان ماركس قد سبق أن أشار الى الطابع الجماعي لفائض القيمة في الفصل السادس ، غير المنشور ، من **الرأسمال** . وإواليات الاسعار ، في معناها الاكثر اتساعاً ، تعبر هنا عن الطريقة التي بها يعاد توزيع هذا الفائض . اعادة التوزيع هذه تعمل على المستوى الايديولوجي (ايديولوجية اقتصادية) كما على مستوى القاعدة . وبقدر ما تنمو الرأسمالية ، يصبح الطابع الجماعي لتكوُّن فائض القيمة اكثر اتضاحاً . ويصبح من المتعذر اكثر فأكثر تحديد العامل الجماعي من خلال معاينة تنظيم السياق الانتاجي داخل وحدة اساسية واحدة . إن تكثيف المبادلات المنتِجة بين هذه الوحدات وتمركز الرأسمال الذي يُفْقِد هذه المبادلات طابعها البضاعي بجعلها ذات صفة داخلية في نشاط الشركة ، وطابع تعددية العناصر المتزايد في منتجات شركة واحدة ، وتحكُّم المجموعات المالية التي توحِّد استراتيجيات الرأسمال على مستوى مجموعات من الشركات المندمجة عمودياً وافقياً وحتى مجموعات تلتقي فيها نشاطات انتاجية متنوعة conglomérats ، كل هذه التطورات تشهد على الطابع الاجتماعي المتنامي للسياق الانتاجي . إن الحقل الذي يجد العمال المجزَّؤون فيه مكانهم كعناصر مكونة للعامل الجماعي يتَّسع ، متجاوزاً الوحدة الاساسية لكي يشمل تدريجياً قطاعات كاملة من الاقتصاد ، لا بل التشكيلة الاجتماعية في مجملها . في الوقت ذاته ، تطلق عملية

التوزيع لفائض القيمة الجماعي صراعات وتحالفات طبقية على مستوى التشكيلة الاجتماعية بكاملها .

على مستوى النظام العالمي ، يختبىء الطابع الجماعي لتكوُّن الناتج الفائض المبتزعن طريق الاستغلال الرأسمالي على المستوى العالمي ، ايضاً تحت مظاهر اقتصادية هي موضع أدْلجَة . فالتراتبية الامبريالية لمعدلات الاستغلال ، كما الإواليات التي يتم بها اجتذاب فائض العمل المولَّد في الانماط اللارأسمالية من قبل الرأسمال المسيطر ، يجري تبريرها من خلال نظريات التخلُّف . هذه الادلجة تجد آذاناً مؤيدة حتى داخل الماركسية ، حيث تُظهر وجود تيار ممالىء ـ للامبريالية يرتكز على التحالف الاشتراكي ـ الديمقراطي \ التحريفي .

إن كل طموحنا هو أن نزيل هذه الاقنعة الايديولوجية باعادة البعد الحقيقي للصراعات الطبقية اليها ، والذي هو بعد عالمي . يجب التصدي إذاً بشكل جبهي ، لقضايا الصراعات الطبقية على المستوى العالمي ، وتمفصلها ، وإذاً تمفصل الانماط الانتاجية في نظام مهيمن عليه اجمالياً من قبل الرأسمال الامبريالي . إنه هنا بالذات حيث تقع نقطة الانفصال بين تأويل عقدي ورجعي للماركسية مُعَدٍّ لتقنيع التحاقه بالمعسكر الممالىء ـ للامبريالية وبين تأويله الثوري كما سبق أن قلنا ذلك .

٤ لكن ، قبل أن نتابع عرض النتائج المتعلقة بالتكوُّن الجماعي لفائض القيمة على المستوى العالمي وتحليل ردود الفعل على هذه القضية من قبل التيارات المختلفة التي تدَّعي الانتساب الى الماركسية ، فإنه ينبغي النظر بوضوح في الطريقة التي بها يتم التغلب على التناقض الجوهري للرأسمالية .

لقد حاولنا في مكان آخر تبيان أن هذا التناقض له مخرجان تاريخيَّان ممكنان[٣] .

الاول وهو المخرج الشيوعي ، في نهاية مرحلة انتقالية اشتراكية . وهو يتميَّز باقامة تطابق مباشر بين الطابع الاجتماعي للسياق الانتاجي وطابع العلاقات الاجتماعية . هذا يستتبع ليس فقط إلغاء الطبقات والاستغلال ولكن ايضاً ، وبالطبع ، الغاء القيمة ، التي يشهد وجودها بالذات على أن هذا التناقض لم يجر التغلب عليه . هذا التطابق يلغي اذاً الاستقلال الذاتي لحقل الصعيد الاقتصادي ويقيم السيطرة المباشرة وبدون توسُّط اقتصادي لعملية تحكُّم المجتمع بزمام صيرورته بنفسه .

والثاني وهو المتكوِّن من نمط الانتاج الدولوي الذي يؤمِّن ، من خلال تمركز الرأسمال

على هذا المستوى ، نقل التناقض الى مستوى من نمو القوى المنتجة ، اكثر ارتفاعاً . في هذه الحالة ، ما يجري تقديمه على أنه نمط انتقالي اشتراكي ، يفقد هذا الطابع لكي يصبح نمط استغلال جديداً وثابتاً (لكن ليس اكثر ابدية مما كانت الرأسمالية سوف تمسي عليه) . لذلك ، ان النظرية التروتسكية حول الدولة العمالية المنحطّة (بيرقراطياً ـ م ـ) هي بدون قيمة علمية . إن تطور النظرية الاقتصادية وحد معينٌ من التقارب بين النظرية البرجوازية والاقتصاد الماركسياني يشهدان ، على المستوى الايديولوجي ، على الامكانية التاريخية لهذا المخرج الثاني .

لقد كانت النظرية الاقتصادية البرجوازية المبتذلة تتناسب مع حالة نظام رأسمالي محكوم ظاهرياً بقوانين اقتصادية تلقائية تنتج عن المسلك « العقلاني » (على المستوى الاقتصادي ـ المصغَّر micro-économique) للشركات . هذه النظرية لم تكن تهتم ، بشكل جوهري ، بالادارة الاقتصادية ـ الجمْعية macro-économique ، إلا في مجالات ضبط الدورة cycle من خلال تدخُّل الدولة في الادارة النقدية وفي مجال المزاحمة الخارجية . في الأساسي منها ، كانت هذه النظرية إذاً تبريراً ايديولوجياً « للتناغمات الكلّية » المزعومة ، مؤمِّنة التلاقي بين العقلانية والمصالح الفردية من جهة ، وبين العقلانية والمصالح الجماعية من جهة اخرى . إن نظرية من هذا النوع لا تطمح أن تكون اداة عمل فعالة ، لكن فقط احد عناصر التأهيل المسمى ثقافياً عاماً للمواطنين (خضوعهم للايديولوجية البرجوازية) .

إن التطور ذاته للنظام ، بجعله تناقضه الجوهري يظهر بشكل اكثر قوة ، ونقض الرأسمالية من قبل الثورتين الروسية والصينية ، وأزمة الثلاثينات وازدياد النضالات العمالية الذي رافقها ، وتصاعد نضالات التحرر القومي ، أدَّت تدريجياً ، اولاً الى الصياغات المتذبذبة عند كينز Keynes • ومن ثم الى عودة راديكالية الى التحليل الاقتصادي ـ الجمْعي التجريبي للأصول الريكاردية عند سافا . إن النظرية الاقتصادية ، التي تمّت صياغتها على هذه الاسس ، تغيرّت وظيفتها . وهي ادَّعت أنها صارت أداة فعالة للسياسة الاقتصادية ـ الجمْعية . لكنها اخفت التدخُّلات التي كانت توحي بها خلف الستار الدخاني للقوانين الاقتصادية المزعومة التي تؤطِّر صراع الطبقات .

هذه النظرية تتناسب اذاً تماماً مع متطلبات الادارة الاقتصادية ـ الجمعية للرأسمال

الاحتكاري . هذه الادارة لا يمكنها أن تعمل بدورها بشكل فعال إلا ضمن شروط سياسية مواتية تؤمنها هيمنة الاشتراكية ـ الديمقراطية على الطبقة العاملة . فهي ترتكز اذاً على أساس يتمثل في استمرار النظام الامبريالي ، الذي يقصي التناقضات الاكثر بروزاً الى محيط النظام .

بوصولها الى هذه النقطة ، اقتربت النظرية الاقتصادية البرجوازية كثيراً من التأويل لاقتصادي للماركسية . فبعد نسيان الشيوعية كهدف ، يأتي التركيز على الخضوع لـ « متطلبات نمو القوى المنتجة » لكي يبرر احلال نمط دولوي محل النمط الرأسمالي . والانتقال التدريجي نحو تمركز دولوي للرأسمال يترافق بشكل متوازٍ مع تنامٍ جانبي للتحريفية القديمة ، الاشتراكية ـ الديمقراطية ، باتجاه التحريفية الجديدة ، الدولوية .

٤ ـ نفهم عندئذ العلاقة الموضوعية العميقة التي توحِّد بين التيار الموالي ـ للامبريالية داخل الماركسية وبين التحريفيتين الاشتراكية ـ الديمقراطية والدولوية .

إن القاعدة الموضوعية للاتجاه الموالي ـ للامبريالية كونّها الواقع الامبريالي ذاته وامتداده ، اي هيمنة الايديولوجيات الاشتراكية ـ الديمقراطية والتحريفية على الطبقات العمالية في المركز . على الصعيد النظري ، يظهر هذا الاتجاه من خلال التجديد من غير كلل لمحاولة اسقاط مسألة التكوُّن الجماعي والعالمي لفائض القيمة وعملية توزيعه . هذا الإطراح يؤدي الى نتائج تتطابق على كل الاصعدة مع متطلبات افق المخرج الدولوي . وهويضع ، في الواقع ، حداً للاممية البروليتارية التي لا يمكن أن تكون ، في عصرنا هذا ، إلا تضامناً مناهضا ـ للامبريالية مع شعوب المحيط . بالاضافة الى ذلك فهو يصون استمرار الايديولوجية الاقتصادية للعلاقات البضاعية والقيمة في الطبقات العمالية في المركز . وهو بذلك يبرر ، في آنٍ معاً ، استمرار الاستغلال الداخلي (بتجديد الحجج الاقتصادية بصدد حياد التقنيات وتقسيم العمل والفوارق في الانتاجية ، الخ .) والخارجي (فوارق الانتاجية على المستوى الدولي) . هكذا يبرهن حذف مسألة فائض القيمة الجماعي على المستوى العالمي لماذا وكيف « أن شعباً يستغل شعباً آخر لا يمكنه أن يكون شعباً حراً » .

من المثير للاهتمام ملاحظة انه ، أياً كانت المدارس او اتجاهات البحث ، فإن البراهين المقدَّمة ضد التحليلات التي يتعين موقعها مباشرة في ميدان الصراعات الطبقية على المستوى العالمي ، وهي دائماً نفسها . إن التوكيد على اهتمام حصري بعلاقات

الانتاج (المختزلة في الواقع الى علاقات داخل الوحدة الانتاجية الاساسية في الرأسمالية المتقدمة) والمتَّخذ شكلاً عقدياً ، وذلك بين اشياء اخرى ، هو الذي يتيح التملص ، بحجة المناهضة للتداول anticirculatiomisme ، من التحليل لعملية التكوُّن الجماعي والعالمي لفائض ـ القيمة . لكن العقدية النظرية غالباً ما تخبيء الثورة ـ المضادة ومنذ كاوتسكي ومن ثم الاكاديمية السوفياتية ، كان ينبغي معرفة ذلك . زد على ذلك أن نقادنا هؤلاء نسوا ألف باء الماركسية : إن القيمة ليست في الواقع فئة في سياق الانتاج بل في السياق الاجمالي للانتاج والتداول (القيمة لا توجد بدون التبادل) . والعقدية المقصودة تخفي اقتصادية جوهرية : فكل الحجج التي تجري صياغتها ضد تحليل العلاقات الطبقية داخل نظام منقسم الى مراكز ومحيطات هي تبريرات ايديولوجية لعملية الاستغلال الزائد للمحيط وهي تشبه تماماً الحجج التي تُبرَّر بها الفوارق بين الاجور في المنشأة بفوارق الانتاجية والكفاءة والمسؤولية ، الخ . . .

إن الاجداب النظري وعلى صعيد الممارسة للتيار المماليء ـ للامبريالية داخل الماركسية ، جرى الاعتراف به حديثاً من قبل احد ضحايا هذا التيار ، Perry Anderson [٤] . وهو يطلق صفة « الماركسية الغربية » على جملة هذه التيارات التي يعترف بكونها متشائمة ، « ناتجة عن هزيمة الحركة العمالية » ، « بدون تأثير جدي في الواقع » ، و « تفتقد للممارسة الثورية » . لكنه بغرابة ينسى تفسير اسباب هيمنة الاشتراكية ـ الديمقراطية على الطبقات العمالية في المراكز المتقدمة ولا يهتم بالامبريالية . ايضاً يجد نفسه مضطراً للاسترسال بالحديث عن فلاسفة نتردد في تصوُّر كونهم على هذا القدر من الاهمية الذين يريد الغربيون اقناع انفسهم بكونهم عليه ، والذين يبدو بعضهم بالنسبة لنا بالكاد يستحق ان يعتبر ماركسياً . بالمقابل ، عندما يصل المؤلف الى تيارات الماركسية « اللاغربية » فإنه يتوسَّع حول التروتسكية ولكنه ينسى بتاتاً الصين والماوية . يندر أن تؤخذ الى هذا الحد حالات التعاطف او النفور الشخصية كحقائق موضوعية كبرى . ونحن نعارضه برؤية للماركسية اليوم تنطلق من التعرُّف الى الواقع ـ التحوُّل نحو المحيط للقوى الحقيقية التي تنتسب للماركسية ـ وذلك إن لم يكن إلا للتعريف بهذا التحول حتى ولو اقتضى ذلك الاعتراف ببعض نتائجه السلبية . ذلك لأن الماركسية لا يمكنها أن تتطور بدون الرجوع الى النضالات المهمة ، تلك التي تغيِّر التاريخ [٥] .

من المثير للاهتمام ملاحظة أن الاعتراف الساذج لـPerry Anderson يعينٍّ موقع « الماركسية الغربية » في حقل النظرية بشكل حصري ـ يمكننا حتى ، أن نقول في حقل الاتّباعية الاكاديمية دون أن نكون قد بالغنا ـ وبدون اي اسناد الى النضالات ، والسبب معروف. ذلك أن اجداب هذه « الماركسية » على صعيد الممارسة هو اكثر سطوعاً من اجدابها النظري (على العكس ، يعارض اندرسون هذا الاجداب على صعيد الممارسة بغنى نظري مزعوم ! وهو ينسى ان الماركسية ليست غايتها تأويل العالم ولكن تغييره)

ما هي ، والحالة هذه ، اسباب هذا الاجداب على صعيد الممارسة ؟ هل يمكننا ، هنا ، أن ننسى هيمنة التحريفية الاشتراكية ـ الديمقراطية او الهيمنة المقتسمة بين تحريفيتي الاشتراكية ـ الديمقراطية والاحزاب الشيوعية ؟ وبماذا تتعثَّر المحاولات الثورية ؟ ذلك أنه يوجد فعلاً تيار ثوري ،وإن يكن اقلّيّاً ، وهو يعبِّر عن نفسه في كل اوروبا الجنوبية

إن توقُّف نمو هذا التيار ، في الوقت الحاضر على الاقل ، في البرتغال او ايطاليا مثلاً ، هذا من دون الحديث عن فرنسا او انكلترا ، أليس عائداً بكامله الى هذا العجز عن تصوُّر المجتمع خارج النظام الامبريالي ؟[٦] إن الامر لا يقتصر فقط على متطلبات التحالف الاطلسي ، التي تلعب دورها ، إنه الواقع الاقتصادي اليومي لعملية الاندماج الاطلسي الاوروبي وواقع مصالح الاحتكارات الامبريالية الذي علقت في شباكه شعوب الغرب ، فارضاً عليها تضامناً « معادياً ـ للعالم الثالث » حيث العنصرية المبتذلة هي بعيدة عن أن تكون التظاهرة الوحيدة : فالتعصُّب المعادي ـ للصين لدى الفوضوية والتروتسكية ، و « نظرية » نمط الانتاج الآسيوي ، والاحتجاجات المعادية للعالم ـ ثالثية ، وإن يكون معبراً عنها بصيغ يسراويةgauchistes ، تنضوي ايضاً في إطار هذا التضامن . لكن التيارات التي فهمت ذلك ـ اوتيلوOtelo في البرتغال مثلاً ـ ما تزال حتى في اوروبا الجنوبية اقلية . اما التروتسكية فهي تتصوَّر الاجابة على المسألة عبر عملية هروب الى الامام لفظية ، تغني عن الفعل : فالثورة سوف تكون عالمية . وبانتظار ذلك ، فهي ليست على هذه الصورة ، وضمن هذه الشروط ينبغي التسليم فعلاً بأن محرِّك التاريخ ، منذ نهاية القرن الاخير وحتى هذا اليوم ، هو هذا الصراع الطبقي الذي إطاره نضال التحرر الوطني المناهض للامبريالية ، على محيط النظام .

إن الماركسية « الغربية » ، برفضها الاعتراف بتفوق الواقع الامبريالي ومفاعيله على

الصراعات الطبقية على المستوى العالمي ، وبرفضها رؤية قضية التحـرر الوطنـي على أساس كونها تندرج في إطار ازمة الرأسمالية والانتقال نحو الاشتراكية لا إطـار تطـور الرأسمالية ، فإنها تعبرّ بسذاجة عن اتجاهها المهالىء ـ للامبريالية .

إن الواقع الامبريالي لم يلغ طبعاً صراع الطبقات في المركز . على العكس ، إنه ، بطريقة ما ، قد قوّى بعده الاقتصادي ، ولكن على حساب الافق السياسي . إن تنظيم الطبقة العاملـة في ظل السيطـرة الاشتـراكية ـ الديمقـراطية يدمـج الشغيلـة في الامـة البرجوازية ، سواء شئنا ذلك أم أبينا ، ويجعلهم يتضامنون مع برجوازيتهم في عملية التنافس الخارجي . ضمن هذه الشروط ، تسعّر الانتصارات الاقتصادية الـداخلية ، الصراعات الدولية[٧] .

على صعيد الممارسة هذا التعبير هو ذلك ، اليومي ، « لبرامج الحكومات » العمالية المهيمنة : الاشتراكية ـ الديمقراطية والتحريفية . هذه الملاحظة ، بقدر ما هي حاسمة بقدر ما هو صعب نقضها الى درجة أن لا ثوري يشكّك فيها .

لكن في مجال النظرية طالما أن المقصود هو ماركسية نظرية فإن الامثلة عن تظاهرات للتيار المهالىء ـ للامبريالية ليست باقل كثافة . ها هنا البعض منهـا ، من بـين امثلـة اخرى .

المثال الأول : العودة الى النظرية البرجوازية حول اطوار النمو والتي حلت محـل الاطروحة اللينينية حول الامبريالية والتطور اللامتساوي . وهناك مثال ممتاز يقدمه لنا التروتسكي الانكليزيGeoffrey Kay الذي « يبرهن » أن الدول المتخلفة هي كذلك ، ليس لأنها مستغَلة بشكل زائد من قبل الرأسمال ولكن لأنها ليست مستغَلة بشكل كاف . هذه « الماركسية » التي وصفناهـا « بـالماركسية طبعـة ساسيل ـ روديسية » (نسبـة الى Cecil Rhodes ـ م ـ) تتوافـق ، من جهـة اخـرى ، عنـد المؤلف مع موقف مؤيِّد للصهيونية .

المثال الثاني : احـلال الاقتصـاد السياسي للشركات المتعـددة الجنسية محـل المادية التاريخية . هذا النمط من التحليل ، الاقتصادي بشكل نموذجي ، للرأسمالية ، يغلُب عند الراديكاليين الاميركيين (الذين يشكلون تياراً ايديولـوجياً من النقـد البرجـوازي الصغـير « لمسـاويء » الاحتـكارات») ، ولكنـه يدخـل من قنـاة الدراسـات المتعلقـة « بالسياق الانتاجي العالمي » في الماركسية « الغربية » . لأنه ليس بالدخول في متاهات

تحليل صوري لهذا السياق انطلاقاً من معاينة الشركات وبدون ادراج لهذا التحليل في مثيله لصراع الطبقات ، الذي هو بخلاف ذلك جوهري ، يمكننا الاجابة على المسألة الحقيقية لعصرنا : إلامَ سوف تنتهي الازمة ؟ ويعطي Palloix مثالاً مؤسفاً على هذا الاجداب التدريجي لهذه « الماركسية » . فبعد أن جرؤ في مؤلفه الأول ، على التصدي لمسألة التقسيم الدولي للعمل بالارتباط مع التحالفات الطبقية الدولية ، سارع الى التخليً عن هذه الوجهة المثمرة من الجهد النظري لكي يتورَّط في سلسلة من التقطيعات الشكلية للسياق الانتاجي ، التي يشهد غموضها المتعاظم على اجدابها[٩] .

إن تيار « اقتصاد الشركات المتعدِّدة الجنسية » يدلِّل على عجزه في مناسبة تحليل الازمة الحالية . هذا التيار يرفض في الواقع اخذ الأزمة وفقاً لما تنطوي عليه : ازمة في التحالفات الطبقية الدولية والوطنية ناتجة عن تغييرات في الصراعات الطبقية على المستوى العالمي ، اي أنها قبل كل شيء ازمة للامبريالية حيث تعبيرها المباشر هو ازمة في التقسيم الدولي للعمل . باستبعادهم لوجهة البحث هذه ، لا يتوصَّل ، مؤلفونا هؤلاء ، الذين يفتشون عن اسباب الازمة داخل اقتصادات المركز ، خصوصاً في الولايات المتحدة ، الى اعطائنا شيئاً اكثر مما يقدِّمه لنا محلِّلو هذه الظاهرة البرجوازيون الذين لا يقعون تحت حصر[١٠] .

المثال الثالث : فلاسفة التأويل لماركس الذين يؤلِّفون معظم جند الجماعة التروتسكية واكاديميين تحريفيين ونصف ـ تحريفيين . عند مؤلفي هذا التيار يأخذ تحليل الامبريالية موقع ظاهرة عارضة épiphénomène . مثال على ذلك : العرض الذي قدَّمه Valier عن الامبريالية ، فهو ينسى الجانب السياسي من القضية (هيمنة الاشتراكية ـ الديمقراطية ، لكي لا يستبقي سوى جانبها التقني (الاحتكارات) . إن العمالوية Ouvriérisme التي تميزٍّ هذا التيار تترافق دائماً بإدانة لا استئناف فيها لنضالات التحرر الوطني ، « الفلاحية » و « البرجوازية » طبعاً ، وإذاً العديمة الفائدة .

المثال الرابع : العِراقة (او علم خصائص الشعوب ـ م ـ) ethnographie التي تزواج انماط الانتاج المرتكزة على الاستغلال الطبقي مع نمط انتاج منزلي domestique مزعوم ، ذي طابع مرافق للتاريخ transhistorique ، وموضع الاستغلال « الأبدي » للمرأة من قبل الرجل . إن Marshall Sahlins وبعض الآخرين ممن تبعوه اعتقدوا انهم يستطيعون هكذا إحلال النمط المنزلي محل تحليل انماط الانتاج الفلاحية ما قبل الرأسمالية

ويمحون بهذه الطريقة نمط عمل الاستغلال الخاص نوعياً الذي تفرضه الامبريالية على الفلاحين المسيطر عليهم في المحيط[١٢] . ونحن نضع تحليل Rey في مواجهة هذا الشطط[١٣] . فهو يبرهن كيف أن وراء كل بروليتاري مستغَل بشكل زائد في المحيط ، هناك عشرة فلاحين مستغَلين بنفس المقدار (ولصالح نفس الرأسمال الامبريالي وحلفائه الثانويين) هذا الاستغلال يظهر من خلال تقديم الناتج الزراعي الفائض اللازم لاعادة انتاج قوة عمل البروليتاري المقصود ، ضمن شروط يجري فيها دائماً بيع السلع المنتَجة (داخل أطر غير رأسمالية شكلياً) باقل من قيمتها . والحال أن Rey قد توصَّل الى هذه النتيجة من خلال تحليل عملية اشتغال الانماط الفلاحية المُخْضَعة ، من دون حاجة للاستنجاد بنمط منزلي مرافق للتاريخ أياً كانت طبيعته ، كما عند Sahlins . يوجد هنا قاعدة نظرية للتحالف الثوري العمالي ـ الفلاحي يوضح هذه الحقيقة بأن الماركسية ما تزال ثورية .

المثال الخامس : الاعمال التأريخية التي تتناول « المعجزة الاوروبية » والتأكيد القاطع على أن كل المجتمعات الاوروبية الما قبل رأسمالية كان محكوماً عليها بلا رجعة بالركود الى ما لا نهاية . و Tokei وتلاميذه (Godelier في فرنسا مثلاً) جعلوا بهذه الطريقة من « نمط الانتاج الآسيوي » سلاحاً جدالياً معادياً للماوية ذا أثر الى حد ما عنصري[١٤] . فيما بعد ، تبينَّ أن هذه الأطروحة لعبت دور حصان طروادة ، الذي ادخل عبره « الفلاسفة الجدد » « المناهضون للتوتاليتارية » ، تهريباً ، المثالية الفيبرية او حتى ، وبشكل اكثر تسطُّحاً ، فلسفة ـ الحانة pub-philosophie ، في خدمة سياسة البرجوازية[١٥] .

٥ ـ إن جدلية الصراعات الطبقية \ القاعدة الاقتصادية التي تشكِّل جوهر المادية التاريخية ذاته ، ليس لها اذاً معنى إذا لم تجر اعادة وضع كلٍ من طرفيها في إطاره الصحيح ، الذي هو النظام الرأسمالي العالمي .

إنه في الحقيقة هنا بالذات حيث يقع الانقطاع بين الماركسية ما قبل اللينينية والماركسية ـ اللينينية ـ الماوية .

فاللينينية ليست مدرسة للماركسية « النظرية » ، من بين مدارس اخرى ، ولكنها التعبير عن التيار الثوري في العصر الامبريالي . وقد أدَّت الممارسة اذاً الى جعلها تأخذ موقفاً في كل مجالات الحياة الاجتماعية ، من هنا غناها التعبيري ، ومظاهرها المتعدِّدة :

لقد حلّل لينين الامبريالية ، واقترح اشكال تنظيم للحزب ، ونظّم عملياً الهجوم الثوري ، وحدّد السياسة الاقتصادية للتحالف العمالي ـ الفلاحي ، واحكم تحديد دور مؤسسات ديكتاتورية البروليتاريا ، واخذ موقفاً في مجال الفلسفة ، الخ . هذا الغنى عرف ايضاً حدوده التاريخية . فكما ماركسية ماركس ،كذلك اللينينية لا يمكن التعامل معها على اساس كونها عقيدة نهائية ، او دين مُنْزَل . إن الانقطاعات التي باعدت بينها وبين الانحطاط الاشتراكي ـ الديمقراطي انبثقت تدريجياً من النضالات العمالية واحتفظت بالتالي ، إن استطعنا تحديد موقعها ، بنواحي الالتباس فيها وبشوائبها . مثلاً ، يبدو لنا أن اللينينية تحتفظ ببعض من آثار الاختزال المادي الآلي الذي يظهر في رؤيتها « الطبيعية » (سلف ـ الديا ـ مات dia-mat) للكاوتسكية (من هنا « استغراب » لينين عندما التحق كاوتسكي بالمعسكر الاشتراكي ـ الشوفيني) .

تنجم عن هذا الغنى ايضاً امكانية فهم لينين بطرق مختلفة . من المفيد أن نسجّل كون النقاش الغربي بصدد اللينينية اهتم ، بشكل حصري تقريباً ، بلينين **ما العمل ؟** أي بمسألة تنظيم الطبقة العاملة وطليعتها[١٦] . بالمقابل لم يجر نقاش **الامبريالية** إلا قليلاً : فقد تمت المصادقة عليها إجماعياً وبدون نقاش ولكن ايضاً جرى انتزاع مدلولها منها .

نحن نفهم اللينينية بشكل مختلف تماماً . فالمؤلَّف المركزي ، بالنسبة لنا ، هو **الامبريالية** ، لأنه يحدد الشروط الجديدة لصراع الطبقات على المستوى الدولي . إنه هنا حيث تتركّز المسائل الجوهرية : إن الحقبة التاريخية للثورات البرجوازية قد انتهت (« الامبريالية ، اعلى مراحل الرأسمالية ») ، وأن مرحلة الثورات الاشتراكية قد افتُتِحَتْ ، وأن هيمنة الاشتراكية ـ الديمقراطية في المركز تملك قاعدة موضوعية يجسدها الاستغلال الامبريالي ، وأن حركة التحرر الوطني تؤلّف ، من الآن فصاعداً ، جزءاً مكمّلاً للثورة الاشتراكية الصاعدة وليس للثورة البرجوازية . انطلاقاً من هنا ، يحدّد لينين ستراتيجية الثورة على المستوى الدولي انطلاقاً من الحلقات الضعيفة للنظام ، اي المحيطات حيث يمكن للبروليتاريا الثورية أن تقود الفلاحين المستَغلّين ، الذين شكّلوا تاريخياً ، في المركز ، احتياطي البرجوازية . هكذا قام لينين بوضع ستراتيجية **الثورة غير المنقطعة على مراحل** ، المرتكزة على سيطرة البروليتاريا في المرحلة البرجوازية من الثورة .

إن مسائل التنظيم نفسها ينبغي ، في رأينا ، أن يتم تفحصها في هذا الإطار . لأن هذه المسائل هي دائمة مشتقةً لا أوّلية . ولينين تصوَّر التنظيم بالاستناد الى الشروط الجديدة التي تجعل من المحيط الحلقة الضعيفة في النظام . والحال أنه لا توجد في المحيط ديمقراطية برجوازية (وهي ليست موجودة في المركز إلا من خلال وبفضل الامبريالية المنتصرة والتحاق الطبقة العاملة) . إن البروليتاريا تشكِّل اقلية . وهي تقدر وينبغي عليها جرُّ الجماهير الفلاحية الواسعة التي لا يمكن تنظيمها كما الطبقة العاملة . إن الانتليجنسيا التي هي في خدمة الرأسمال في المركز ، هي ، هنا على المحيط ، في معسكر الثورة ، الخ .

ليس لللينينية معنى إذا لم يجرِ التعامل معها على أساس كونها ماركسية العصر الامبريالي ، والامبريالية ليس فقط « كرأسمالية الاحتكارات » ولكن كرأسمالية الاحتكارات التي تستخرج جزءاً متعاظماً من فائض العمل من عملية استغلال شعوب المحيط . إن اعادة انتاج النظام الاشتراكي ـ الديمقراطي في المركز تستدعي عندئذ تطوُّر حالة ثورية في المحيط .

يمكننا بدون شك مناقشة هذه الاطروحة اللينينية ، وحتى رفضها . ذلك كان وضع الاشتراكيين ـ الديمقراطيين الذين كانوا يرفضون التسليم بأن عصر التطور الرأسمالي التصاعدي قد انتهى (لأنهم ، ولكونهم غربو ـ مركزيين ، لا يعبئون بما يجري في بقية العالم ويجعلون من انفسهم صراحة مواطئين في عملية الاستغلال الامبريالي) . لكن ذلكم ايضاً كان وضع العديد من الثوريين الغربيين . وبعضهم لم يعرف ، احتمالاً ، كيف يقطع بشكل كاف مع السوابق الغربو ـ مركزية . وبعضهم الآخر حدس مسبقاً بعض نواقص الثورة الروسية . من هنا بعض حوارات الطرشان الصريحة او المغلَّفة بين لينين ، روزا لوكسمبورغ ، غرامشي ، بانّكوك ، أدلر و « شيوعيِّي المجالس » المدعوِّين « يسراويين » ، الخ .

وسوف يؤدي التطور اللاحق لروسيا السوفياتية الى بعث عملية النقد لللينينية . ومن المفيد تسجيل أن هذا النقد المعاصر هو عموماً ، في الغرب ، نقد يميني : فهو يجدِّد الاشتراكية ـ الديمقراطية ، ويأخذ حتى ، في تعبيراته القصوية الكاريكاتورية ، المظهر الذي نعرفه له عند نصَّابي « الفلسفة الجديدة » . اما التروتسكية التي تؤكِّد على كونها لينينية فإنها ليست ابداً كذلك : فرؤيتها التي هي قطعاً غربو ـ مركزية ، مما يتناقض مع

رؤية اللينينية ، تجبرها على البقاء ضمن إطار التفسير العقدي . وأما بالنسبة لتيارات « الماركسية الغربية » الشهيرة تلك والتي اشرنا اليها سابقاً فإنها ترتبط كلها بتيارات الفلسفة البرجوازية ، وبالتالي الما قبل ماركسية . لذلك وحتى عندما تطرح مسائل حقيقية فإنها لا تعرف كيفية الاجابة عليها لأن مجتمعاتها ليست ناضجة من اجل ذلك . وبرفضها أن تقطع مع الامبريالية فإنها سوف تكون قابلة للاستيعاب ويتم استيعابها ، خصوصاً من قبل المدرسة النفسانية psychologisme (الفريدو ـ ماركسية ، النسويّة ، الخ) .

على النقيض من ذلك ، يشكل النقد اليساري للينينية ، اي حل المشاكل التي طرحتها عملياً ، اسهام الماوية . لأن حدود والتباسات اللينينية لا تقع من جهة المنطلق en amont ـ اي في تحليلها للامبريالية وفي طريقتها باستخلاص نتائج ذلك على صعيد الستراتيجية والتنظيم ـ ولكن في الجهة السفلية من السياق en aval ، في اجاباتها الناقصة على مشكلات ديكتاتورية العمال والفلاحين . إن التطبيق ، والنظرية ، لصراع الطبقات في مرحلة الانتقال الاشتراكي ، وبالشكل الذي تنطرح فيه حقيقةً ، جرت بلورتهما من قبل الماوية على قاعدة اللينينية ، اي انطلاقاً من النتائج الاساسية للينين ، في اطار ماركسية تبقى ماركسية العصر الامبريالي وازمته . ماذا سوف تكون نواقص هذه الاندفاعة الملحوظة ، والمسائل التي سوف تطرحها على الاجيال القادمة ، التاريخ هو من سوف يجيب على هذه الاسئلة ، والصراعات المقبلة ، هي وحدها ، سوف تجيب عليها .

---

(١) A. Bodganov, la science, l'art et la classe ouvrière Maspero 1977 .

(٢) S. Amin, l'impérialisme et le developpement inégal, chap IV, «Vocations Universelles et aires culturelles ».

(٣) «La bourgeoisie est-elle encore une classe montante?» in Amine et Frank, Accumulation, dépendance et sous-developpement, Anthrops, 1977.

(٤) Perry Anderson, Le marxisme occidental Maspero, 1977 .

(٥)
S.Amin, «Le marxisme aprés 1945» in le Marxisme, Encychopedié Larousse, 1977.

(٦) انظر في هذا الصدد التحليلات الممتازة المتعلقة بالبرتغال (CEDETIM, l'experience portugaise Maspero, 1977) . وايطاليا (Yves Benot, L'Autre Italie, 1968-76 Maspero, 1977) .

(٧) انظر « تقديمنا » في : Beaud, Bellon, Francois, **Lire le Capitalisme** Anthropos 1976.
وانظر ايضاً اسهامنا في : Amin et Frank المذكور سابقاً .

(٨) G. Kay, Development and Underdevelopment- A Marxist analysis, Londres 1975 .

انظر الملاحظة النقدية في Amine et Frank المذكور سابقاً . ايضاً في : The insurgent ربيع Sociologist **Impérialism** and the State, Univesity of Oregon. 77 .

(٩) الكتاب الاول لـ Pallois هو :
Les problèmes de la croissance en économie ouverte (Maspero, 1969).
نعارضه بمؤلفاته الاخيرة : (l'internationalisation du capital (Maspero 1975) - .
المستوحى من الاطروحات التي روّجها R. Vernon (Les entreprises multinationales) -) - Paris 1973
و Procés de production et crise du capitalisme (Maspero 1977) .

(١٠) في ما يختص بالتحليلات للازمة التي تقع ضمن إطار هذا المنظور موضع النقد انظر : palloix (المذكور سابقاً) . :Wladimir Andreff
profits et structures du capitalisme mondial calman- Lévy 1976
وبعض التحليلات المنشورة في : La crise mondiale du capitalisme Université de Vincennes 1975.

يجب أن نعارض هذا النمط من التحليلات ب ـ :
Amin, Faire, Hussein et Massiah, la crise de l'impérialisme et le developpement négal. Minuit 1976.

انظر ايضاً :
A. Faire et J.P Sebord, le nouveau déséquilibre mondial, Grasset. 1973; face à la crise, cahiers pour le communisme N° 2 et 3 1975, A Farhi, Y Fitt et J.P Vigier. la crise de l'impérialisme et la troisième guerre mondiale, Maspero, 1976.

(١١) انظر نقدنا في «présentation», Beaud, bellon, François ، المذكور سابقاً .

(١٢) انظر نقدنا « لمفهوم » نمط الانتاج المنزلي الذي ادخله M.Sahlins وتمت استعادته من قبل كثيرين من

الانتروبولوجيين Meillassoux من بين آخرين في :
«A) المذكور سابقاً Amin et Frank وفي (Femmes, greniers et capitaux, Maspero, 1976
. (quoi Sert l'étude des sociétés précapitalistes»

(١٣) نستند هنا بالاضافة الى المؤلفات الرئيسية لـ P. Rey (المنشورة من قبل ماسبيرو) الى :
Transfert de plus- value et articulation des modes de production.
وثيقة مطبوعة لم يسبق نشرها .

(١٤) انظر نقدنا لـ Tokei في Amin et Frank المذكور سابقاً .

(١٥) كما عبر عنه بشكل جيد تماماً Xavier Deltrout, François Aubral في contre la nouvelle philosophie , Idées 1977

انظر ايضاً : Gille Deleuze في :

«Apropos des nouveaux philosophes et d'un problème plus général» supplément à minuit 24.

(١٦) نستند هنا كمرجع الى التيار المهيمن ، من نمط فوضوي ، في نقد اللينينية . ونعارضه بالتحليلات الجدية حول الحدود التاريخية للينينية ، سواء تلك خاصة المانفيستو الايطالية (انظر Il Manifesto 1971 i seuil
او تلك لـ :

M. Liebman(le léninisme sous lénine, seuil, 1973), Sigrid Groskopf (l'alliance ouvrière et paysanne en U.R.S.S 1921-28 Maspero, 1976), Carmen Claudin- Urondo (lénine et la révolution culturelle, Mouton 1976), Robert L'inhart (Lenine, les paysans taylor, seuil, 1976).

او العمل الضخم الذي حققه شارل بتلهايم : والذي صدر منه جزءان حتى عام 77 .

Lutte des classes en U.R.S.S- seuil- Maspero.

فهرس

السلسلة القانونية

١ ـ القانون الدستوري والانظمة السياسية ٥٠ ل.ل
د. احمد سرحال

السلسلة الاقتصادية

١ ـ الاقتصاد السياسي ـ مدخل للدراسات الاقتصادية ـ ج ١
فتح الله ولعلو

٢ ـ الاقتصاد السياسي ـ توزيع المداخيل ـ النقود والائتمان ـ ج٢ (يصدر قريبا)
فتح الله ولعلو

السلسلة العلمية

١ ـ مبادىء الطاقة الشمسية وتطبيقاتها ١٦ ل.ل
د. سهيل فاضل
د. الياس الكبه

قضايا اجتماعية سياسية

١ ـ مسائل الثورة في العالم الثالث (الامبريالية والنموذج التركي) ١٩ ل.ل
د. حكمت قفلجملي
ترجمة : فاضل لقمان

٢ ـ افغانستان حرب أم ثورة ٩ ل.ل
فريد هوليداي ـ ترجمة د. سامي الجندي

هذا الكتاب

تبين التجربة اليومية أنه اذا تركنا ريشة وكُرَيّة رصاصية ، تسقطان من نفس الارتفاع ، فإنهما لا تضعان الوقت ذاته للوصل الى الأرض . والفيزياء العلمية تعلمنا أن الاجسام تسقط عمودياً في الفراغ بنفس السرعة ، بسبب الجاذبية الأرضية . وسقوط الاجسام المُدْرَك تجريبياً هو المحصلة لجملة من القوانين : الجاذبية الأرضية ، مقاومة الهواء المتناسبة مع مساحة الاجسام ، اتجاه وقوة الهواء التي تحدد مسار السقطة هذه القوانين تعمل على مستويات مختلفة ، والاول بينها على مستوى اكثر جوهرية ، لكن اكثر صعوبة في الاكتشاف لأنه يظهر بشكل اقل مباشرة .

وبنفس الطريقة تنشأ اسعار الانتاج من تحقق قانون القيمة من جهة وقانون تزاحم الرساميل من جهة ثانية . إن التحديد الاول ، وهو الاكثر جوهرية ، يؤدي الى التبادل وفقاً لنسبة القيم في نمط رأسمالي مختزل الى الحقيقة الوحيدة لسيطرة البضاعة : النمط البضاعي البسيط . هذا النمط ليس له وجود في التاريخ اكثر من وجود الفراغ في الطبيعة الأرضية . والنمط الرأسمالي الذي لا يمكن اختزاله يتميَّز ، خلا هيمنة البضاعة ، بالتجزئة للرأسمال وتزاحم الرساميل (والرأسماليين) . والحقيقة المرئية ، اسعار الانتاج ، تنتج عن التراكب لهذين القانونين اللذين يقعان على مستويات مختلفة .



دار الحداثة

للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.

لبنان - بيروت ص.ب ١٤/٥٦٣٦